ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

قضايا "الحوار الوطني"
محددات ورؤى إصلاحية

2022
العدد (41)
السنة الثالثة
ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا "الحوار الوطني".. محددات ورؤى إصلاحية

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

تقديرات مصرية

إصـــدار شـهـري

السـنة الثالثة - العدد (41) - يونيو 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: الحوار الوطني في مصر.. من أين ينطلق؟
د. عبد المنعم سعيد

10 فتح المجال العام.. معايير الدمج والاستبعاد
د. جمال عبد الجواد

14 إشكاليات الحوار حول مكافحة الإرهاب والتطرف
د. دلال محمود

18 متطلبات أساسية لتحسين ملف حقوق الإنسان
أ. عزت إبراهيم

22 أولويات مشتركة لتفعيل دور المجتمع المدني
د. أيمن عبد الوهاب

28 مقاربة مقترحة لفهم تحولات الكتلة الشبابية
أ. سمير مرقص

34 دور الدولة الاقتصادي وعلاقته بالقطاع الخاص
أ. مجدي صبحي

38 عجز الموازنة وتنسيق السياسات المالية والنقدية
أ. عبد الفتاح الجبالي

46 البورصة المصرية.. الأزمة ومقترحات التطوير
د. مدحت نافع

54 مستقبل السياسة الزراعية في ظل الأزمات العالمية
د. أشرف كمال عباس

60 نحو إصلاحات ضرورية لقطاع الطاقة البديلة
د. أحمد سلطان

66 خبرات ومحددات فاعلية إدارة الحوار الوطني
د. حسن أبو طالب

74 مؤشرات أساسية حول قضايا اقتصادية واجتماعية
هبة زين

الافتتاحية

الحوار الوطني في مصر.. من أين ينطلق؟

*د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

رحبت الدوائر الحزبية والإعلامية والسياسية بدعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي، التي ألقاها مؤخرًا في خطابه أمام إفطار الأسرة المصرية، إلى إجراء حوار سياسي بين القوى السياسية المختلفة. المبادرة والترحيب لم تشمل بعد الكيفية التي تتم بها، ولا جدول الأعمال الذي سوف يدور عليه الحوار، ولا المدى الذي يذهب إليه.

المؤكد أن لا أحد يريد حوارًا يتحول إلى "مكلمة" كبرى مزدحمة بأمنيات و"ينبغيات" لا يؤيدها زمن ولا كلفة ولا عمل، ولا يوجد من يريد إعادة اختراع العجلة أو إعادة عقارب ساعة التاريخ إلى الوراء، ولا من يريد مشاركة من اختاروا أن يكونوا على الضفة الأخرى بالعنف والسلاح من ثورة يونيو 2013.

المتصور أن الحوار المطروح سوف يكون منطلقًا من نقطة التوافق الوطني على أن الهدف المصري هو بناء الدولة المصرية "المدنية الديمقراطية الحديثة". ووراء هذا الهدف الكبير توجد وثيقتان؛ الأولى هي دستور 2014 للدولة المصرية، والثانية "رؤية مصر 2030". الوثيقة الأولى سمحت بالحوار حول مواد الدستور، عندما أنشأت مجلس الشيوخ وجعلت واحدًا من مهامه وفقًا للمادة 248 البحث في تطوير النظام السياسي، وبالتالي ما يحتاجه ذلك من حوارات بين القوى السياسية، سواء ما يتعلق بالتعديلات الدستورية أو وضع دستور جديد.

تفعيل المادة الدستورية يكلف المجلس "بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بتوسيد دعائم الديمقراطية، ودعم السلام الاجتماعي والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الديمقراطي، وتوسيع مجالاته".

أما الوثيقة الثانية، فذات طبيعة عملية جرى اختبارها في الواقع خلال السنوات السبع الماضية، وشملت القوة الصلبة المصرية، وبعضًا من القوة الناعمة، ولا يوجد موضع في مصر إلا وشملته بمشروعات تنمية، حتى وصلت مؤخرًا إلى أعماق الريف المصري في مبادرة "حياة كريمة". فالهدف الكبير من الرؤية التي باتت مشروعًا للدولة الوطنية المصرية هو أن تكون مصر واحدة من الدول الثلاثين الأولى في العالم وفقًا للتقارير الدولية المعتمدة.

ويمثل الهدف القومي في الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة مع هاتين الوثيقتين، نقطة انطلاق الحوار، بحيث بات واجبًا على المشاركين من الآن تحديد المواقف منهما من خلال عمليات للحوار الداخلي داخل المؤسسات المشاركة تكون مكتوبة واضحة وجاهزة للإشهار العام والمناقشة في المجال العام. المتحاورون حول ذلك لا يأتون إلى الحوار لا بعقلية المؤتمر الذي تأتي إليه الجموع من أجل إعلان المواقف، ولا بذهنية الندوة التي يبحث

فيها المتحاورون عن الأصول الفلسفية للنهضة؛ وإنما يكون الحضور يستوعبون فكرة الحوار "السياسي" الذي يعني السياسات والإجراءات الضرورية لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية في الداخل والخارج المصري. ما جرى من سياسات يكون موضوعًا للتقييم وتوسيع الرؤية، وما هو جارٍ يكون أساسًا للبناء فوقه، وفيما سوف يأتي يكون طرح السياسات التي تكفل الوصول إلى الهدف الموضوع حول المكانة المصرية في التقدم العالمي.

مرجعية الحوار

نموّ المجتمعات والدول وتقدمها كثيرًا ما تختلط فيه التجربة الخاصة بالبلد المعني بتجارب دول أخرى يأخذ عنها الأفكار أو التجارب العملية. في كتاب "محمد علي" للمؤرخ المصري "شفيق غربال" أن والي مصر كان منقسمًا فكريًا بين الاستعارة من الأصول العثمانية للدولة التي يؤسسها، وتجارب الدول الأوروبية المتقدمة في فرنسا وبريطانيا والنمسا وإيطاليا، وجميعها كان يمر بمجمع من الثورات السياسية والاقتصادية والصناعية والعلمية التي فتحت أبوابًا واسعة لعالم جديد.

بعد قرن من التجربة التحديثية المصرية، فإن العائدين إلى مصر من طلبة البعثات الدراسية حملوا معهم الكثير من العلم والخبرات والمشاهدات للتقدم التكنولوجي والمعارف الاقتصادية والاجتماعية التي باتت مرجعية لما جاء فيما بعد، حينما هبت ثورة 1919 وقامت المملكة المصرية حينها ووضعت دستورها. دخلت مصر إلى العالم المعاصر مستندة إلى مرجعية ليبرالية استحكمت من نخبتها السياسية، ولكن سرعان ما جاءت ثورة يوليو 1952 وقيام الجمهورية لتنقسم هذه المرجعية إلى قسمين رغم اتفاقهما على المعاصرة والحداثة؛ أولهما يستند إلى التجارب الأوروبية الليبرالية المختلفة وأُضيف لها الولايات المتحدة، وثانيهما أخذ عن النظم الاشتراكية وأُضيف لها بلدان مثل البرتغال التي كانت ملهمة في استناد الحكم إلى "تحالف قوى الشعب العاملة" الذي خرج منه "الاتحاد القومي" و"الاتحاد الاشتراكي العربي".

وعلى مدى قرن كامل تقريبًا، دارت المنافسة والحوار بين المرجعيتين، وانتقى نظام الحكم من هذا وذاك، ولكنه في كل الأحوال كان ينافس مرجعية ثالثة نبتت في أحضان فكرة "الخلافة الإسلامية" التي ولّدت سلفيات مختلفة من الإخوان المسلمين ومشتقاتها، حتى وصلنا إلى القاعدة والمتنافسين معها من "داعش" وآخرين على قيادة الإرهاب والعنف.

خلال هذه المراحل المختلفة للتاريخ المصري المعاصر، كانت المرجعية حاضرة في كل الحوارات والجدل، وأحيانًا جرى القفز فيما بينها من أشخاص اكتشفوا فجأة أهمية "العدالة الاجتماعية" أو وجدوا أن "التراث" يحمل كل شيء، وظهرت تيارات من داخلها حاملة اسم زعيمها كما حدث في "المرحلة الناصرية".

الحوار الوطني القادم لن يَسْلَمَ من حضور هذه المرجعيات، لكنه لن يَسْلَمَ الطريق ما لم يطلع على المرجعية التي قادت البلاد خلال السنوات التسع الماضية، وتحديدًا منذ ثورة 30 يونيو 2013 والتي رغم شيوع بصمات المرجعيات الثلاث فإنها أخذت من عالمها تجارب الدول الصناعية الحديثة التي عانت كثيرًا من الاستعمار والتخلف في عمومه، ثم ظهرت إلى الدنيا خلال العقود الثلاثة الماضية نمور وفهود اقتصادية، وقوى منافسة في النظام العالمي. أغلبية هذه الدول ظهرت في شرق وجنوب شرق آسيا، وفي المقدمة منها الصين والهند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وتايلاند والفلبين وسنغافورة وفيتنام؛ ولكن تجربتها تظهر متناثرة في أمريكا اللاتينية في المكسيك والبرازيل، وفي أفريقيا في رواندا وغانا.

هذه الدول جميعها تجنبت التورط الخارجي في نزاعات وصراعات، وأخذت بنوع من الثبات أو الكمون أو حتى "الصبر الاستراتيجي" لكي توفر كل طاقاتها من أجل عمليات البناء الداخلي. استفادت هذه الدول كثيرًا من تجاربها الداخلية التاريخية أثناء الحرب الفيتنامية والحروب في منطقة "الهند الصينية" عامة، كما تعلمت من التجارب الخارجية، وفي المقدمة منها اليابان، وتجنبت انقساماتها السياسية والعرقية. وفي العموم، فإن الاستقرار والأمن الإقليمي وضع الأساس لإدارة الثروة الوطنية، وليس إدارة الفقر التي حكمت السياسات والحوارات المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان هذا ما فعلته مصر وهي تواجه أكبر عملية انشقاق عرفتها مصر في تاريخها المعاصر، سواء كان ذلك من ثوار يناير 2011، أو من أساطين الإخوان، في محاولتهم تغيير هوية الدولة الوطنية المصرية تحت شعارات دينية.

آلية الحوار

المرشحون للمشاركة في الحوار السياسي يمثلون النخبة السياسية في المجتمع، وبعدد معقول يسمح لفكرة الحوار أن تُطبق، ويكون لكل طرف فيها حظ ونصيب. لذلك، فإن هناك استحالة لمشاركة 104 أحزاب سياسية في مثل هذا الحوار. المقترح هنا أن يمثل الأحزاب تلك التي لها عضو واحد على الأقل في مجلسي النواب والشيوخ، وعددهم سبعة عشر حزبًا. بعد ذلك يأتي الممثلون للمجالس العليا والوطنية لحقوق الإنسان والمرأة وما يماثلها من الهيئات المدنية في النقابات والاتحادات، ومراكز البحوث والدراسات، مع عدد من الشخصيات العامة ذات الرصيد السياسي والخبرة العملية في السياسات العامة.

والحقيقة أن تحديد العدد ليس مقصودًا منه استبعاد طرف أو استثناء رأي، فالتغطية الإعلامية للحوار السياسي سوف تنعش الحياة السياسية في البلاد، كما أنها سوف تعطي مددًا كبيرًا للسلطة التشريعية لكي تحوّل الأفكار السياسية إلى قوانين وتشريعات. فالأصل في المجتمعات الحديثة أن السلطة التشريعية ليس منوطًا بها فقط إصدار القوانين، والحوار السياسي عند التداول حولها؛ وإنما تقيم أدوات مستمرة للحوار السياسي العام في المجتمع الذي يرصد المواقف والاتجاهات من أقصى اليسار إلى اليمين. وبالإضافة إلى الحوارات في الجلسات العامة للبرلمان، من خلال طلبات الإحاطة والمناقشة؛ فإن حوارات أعمق تجري من خلال اللجان النوعية عند دراستها للقوانين، حيث تستدعي الجهات المعنية والحكومة لعملية التداول.

أكثر من ذلك، فإن المجالس النيابية تقوم بعقد جلسات استماع عامة بخصوص القضايا المختلفة. وفي مصر توجد آلية جديدة لهذا الحوار، من خلال اللجنة التنسيقية للأحزاب، وهذه جرى تكوينها من خلال المؤتمر الوطني للشباب، الذي وجد إمكانية في الحوار بين شباب الأحزاب المصرية المختلفة والبحث من خلالها عن قيادات جديدة.

ولما كان الغرض من الحوار السياسي هو تحقيق التوافق المجتمعي والسياسي حول القضايا الجوهرية للمجتمع المصري التي أثارها المشروع الوطني الحالي وهو يواجه الواقع المصري المعقد، والأزمات المحلية من الإرهاب إلى زيادة المواليد، والعالمية من "كورونا" إلى حرب أوكرانيا؛ فإن مآل كل الحوارات هو أن تتحول في النهاية إلى قوانين تتعرض لمداولات أخرى في مجلسي النواب والشيوخ. والنتيجة من كل ذلك هي أن عملية الحوار السياسي ليست مناسبة مؤقتة لتحقيق حراك سياسي، وإنما هي عملية ديناميكية متصلة لإبداء الرأي وصنع السياسات وطرح القوانين وتطويرها ومواصلة تقييمها. وجزء هام من هذه العملية سوف يكون الأسئلة التي على السلطة التنفيذية أن تطرحها على المتحاورين، وبعضها دائم مثل: كيف نحد من الزيادة السكانية، ونزيد وعي الإنسان المصري بقضايا أمته؟.

الإعداد للحوار

على أساس ما سبق، فإن هذا العدد الجديد من "تقديرات مصرية" يسهم في الحوار الوطني العام، من خلال التقديم الفكري في مرحلة "الحوار حول الحوار" لمعالجة عدد من القضايا المحورية المنتظر تناولها في الحوار الوطني، حسب ما هو متاح من وجهات نظر مختلفة. لذا، فإن الموضوعات المتنوعة تنقسم إلى قسمين؛ أولهما، الشروط العامة لمضمون الحوار من خلال "خبرات ومحددات فاعلية إدارة الحوار العام"، و"فتح المجال العام ومعايير الدمج والاستبعاد". وثانيهما، القضايا التي سوف يجري تناولها والمطلوب من المشاركين التعرض لها، مثل "مكافحة الإرهاب والتطرف"، و"حقوق الإنسان"، و"تفعيل المجتمع المدني"، و"فهم تحولات الكتلة الشبابية"، و"دور الدولة الاقتصادي والقطاع الخاص"، و"تنسيق السياسات المالية والنقدية"، و"تطوير البورصة المصرية"، و"السياسة الزراعية"، و"إصلاحات قطاع الطاقة البديلة".

1 فتح المجال العام.. معايير الدمج والاستبعاد

د. جمال عبد الجواد

عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انفتاح أو انغلاق المجال العام هو مسألة مقدار وكمية ودرجة، وهو أيضًا مسألة نسبية، فالمجال العام في بلد ما قد يكون مفتوحًا أكثر أو أقل منه في بلد آخر، أو أنه قد يكون مفتوحًا في مرحلةٍ ما بقدرٍ أكبر أو أقل مما كان عليه في مرحلة سابقة. قد نلجأ من باب التبسيط والتسهيل لإطلاق أوصاف الانفتاح أو الانغلاق على المجال السياسي في بلدٍ ما. هذه مسألة مفهومة. لكن المهم ألا يمنعنا هذا من ملاحظة الفروق الدقيقة بين النظم السياسية المختلفة، وأن نطور قدرتنا على قياس التغيرات الحادثة في درجة انفتاح النظام السياسي مهما كانت صغيرة، فبعض التغيرات الصغيرة قد تصبح منعطفًا لتحول سياسي عميق.

تحدث الرئيس عبد الفتاح السيسي في إفطار العائلة المصرية عن إصلاح سياسي وحوار وطني، يتسع لقوى سياسية عدة، ويشمل أولويات وقضايا العمل الوطني. بالنظر إلى طبيعة الترتيبات السياسية التي سادت خلال السنوات القليلة الماضية، فإن حوارًا بهذا الشمول والاتساع هو -في حد ذاته- إصلاح سياسي. وفي فتح حوار تُشارك فيه قوى سياسية عدة، ويغطي قضايا العمل الوطني الرئيسية؛ فتحٌ للمجال العام، وهو المضمون الأهم لدعوة الإصلاح السياسي التي أطلقها الرئيس.

أولًا- مؤشرات الانفتاح

- درجة انفتاح أو انغلاق المجال العام هي أمر يمكن ملاحظته وقياسه، وعلى أساس هذه القياسات سيتمكن المجتمع من تقييم مقدار التقدم المتحقق في تنفيذ الإصلاح السياسي. وتقدم المعايير التالية حزمة قياسات انفتاح المجال العام، التي تتجه نحو تغييرات جوهرية في الفترة القادمة.

- **عدد القوى الموجودة في المجال العام:** يشمل ذلك الأحزاب السياسية والاتجاهات الفكرية والسياسية التي يتاح لها التعبير عن نفسها عبر مؤسسات المجال العام وعلى منصاته؛ والتي تشمل وسائل الإعلام العامة، وليس فقط وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك مؤسسات التمثيل السياسي المختلفة.

- **تقليل تكلفة الوجود في المجال العام:** في النظم السياسية المغلقة يحتاج الوجود في المجال العام إلى توافر درجة عالية من الكفاحية والتصميم، وتحمل تكلفة قد تكون باهظة. تقليل التكلفة التي يتحملها الأفراد والجماعات للظهور في المجال العام هو معيار مهم لدرجة انفتاح المجال العام، فكلما كانت عواقب الوجود في المجال العام أقل، وكلما كانت التكلفة المادية والمعنوية للوجود في المجال العام أقل؛ اتسم المجال العام بقدر أكبر من الانفتاح.

- **توسيع نطاق القضايا المطروحة للتداول والنقاش في المجال العام:** لكل نظام سياسي قضاياه شديدة الحساسية، التي تمسّ أمنه وبقاءه، والتي لا يتيح نقاشًا عامًا حقيقيًا حولها. وكلما ضاق نطاق القضايا الموصوفة بـ"الحساسة" غير المسموح لأصحاب الرأي والخبرة والمصلحة بتداولها في المجال العام؛ كان هذا مؤشرًا على انفتاح المجال العام.

- **إتاحة البيانات والمعلومات اللازمة لإدارة حوار مبني على معرفة بين أطراف المجال العام:** توفير البيانات والمعلومات هو الشرط الضروري لإدارة حوار عام ذي قيمة، يزيد على مجرد إطلاق الآراء والأحكام بلا أساس تستند إليه من المعلومات. فلو انسحبت الدولة من كل مجالات الإنتاج، ولو كفّت عن إنتاج كل شيء؛ فإن إنتاج البيانات والمعلومات هو المجال الوحيد الذي ليس للدولة أن تنسحب منه، لأن الدولة هي أكبر منتج للبيانات في المجتمع، ولا يمكن لأي جهة أخرى أن تحل محلها في هذا.

- **مأسسة المجال العام:** أيْ تدعيم وزيادة عدد المؤسسات التي يمكن من خلالها المشاركة المنظمة في المجال العام. فالأهم في المجال العام ليس هو المنصات الإعلامية المختلفة، وإنما المؤسسات التي يتم من خلالها تمثيل التيارات والأحزاب والمصالح بطريقة منظمة، مثل: مجلس النواب والشيوخ والمجالس المحلية والنقابات، التي يمكن لأصحاب المصلحة والرأي التدبرُ والتفاوض وحلّ الخلافات وصنع السياسات من خلالها. فكلما تم زيادة عدد هذه المؤسسات، وتم احترام استقلالها الذاتي؛ زادت درجة مأسسة المجال العام.

- **فاعلية المجال العام:** المجال العام ليس ساحة للتبادل الحر للآراء، ولكنه أداة رئيسية لصنع السياسات العامة. في المجال العام الفعّال تقترب المسافة بين مؤسسات تداول وتدبر الأفكار والمعلومات والبدائل من ناحية، ومؤسسات التشريع والتنفيذ من ناحية أخرى. بحيث يتجاوز المجال العام ساحات ومنابر التعبير والفضفضة، ويمتد ليشمل مؤسسات صنع وتنفيذ السياسات.

ثانيًا- هيكلية المجال العام

- الإصلاح السياسي هو وعد بنظام سياسي أكثر احتوائية، وأكثر تمثيلية، وأكثر تشاركية. النظام السياسي الموعود هو نظام تعددي، يتمتع أطرافه بحقوق كاملة متساوية في التعبير

والوصول للمواطنين والمشاركة في المؤسسات التمثيلية؛ وفي المراحل القادمة من الحوار سيكون على أطرافه الإجابة عن أسئلة جوهرية في سبيل بناء هذا النظام السياسي.

- هناك السؤال التأسيسي المتعلق بحدود المجتمع السياسي، والقوى المكونة له، والتي سوف يكون لها حق التمتع الكامل المتساوي بحقوق التعبير والمشاركة والتمثيل. على أطراف الحوار رسم دائرة تعين حدود المجتمع السياسي، يتمتع كل من يقف داخلها بحقوق سياسية متساوية وكاملة، فيما يتم حرمان القوى الواقفة خارج هذه الحدود من الحقوق السياسية المكفولة لمكونات المجتمع السياسي.

- هناك معياران للوجود ضمن المجتمع السياسي؛ الأول يتعلق بالأيديولوجيا، حيث تمثل قيم الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية الحديثة الإطارَ الجامع للمجتمع السياسي. والمعيار الثاني يتعلق بالفلسفة السياسية، وما إذا كان التغيير عن طريق الإصلاح أم الثورة هو الفلسفة المميزة لهذا الطرف السياسي أو ذاك.

- معايير الدمج في المجتمع السياسي هي أيضًا معايير للاستبعاد منه. ما هي القوى المستبعدة من مجتمعنا؟ هناك الإخوان وكل قوى التطرف والعنف المنبثقة عن الإخوان فكريًا وتنظيميًا. هذه قوى تخريب وإرهاب، كادت تضيع الوطن، ولولا ثورة الثلاثين من يونيو 2013 ما كنا استطعنا إنقاذ الوطن من براثنها. هناك أيضًا قوى ثورية تقف في أقصى اليسار، رافعة شعارات الثورة وإسقاط النظام، ولا أعتقد أنه من الحكمة أن يمنح النظام الحقّ في المشاركة في مؤسساته لقوى تسعى لتقويض هذه المؤسسات وهدم النظام كله. النظام السياسي الموعود يتيح الفرصة كاملة لمعارضة سياسية إصلاحية، تؤمن بالدولة الوطنية المدنية الديمقراطية الحديثة، وينكرها على القوى التي ترفع رايات الثورة، وتنكر قيم المجتمع السياسي الأساسية.

- هناك أيضًا طريقة إدارة نظامنا السياسي التعددي، وبشكل خاص الطريقة التي تمكن الأطراف المكونة للمجتمع السياسي من التعبير والمشاركة بحرية، دون أن تستفيد من ذلك قوى التطرف والإرهاب والقوى الثورية الساعية لتقويض النظام. على أطراف الحوار الإجابة عن سؤال يتعلق بالطريقة التي يمكن بها حرمان القوى المخربة والمتطرفة من المشاركة، دون الإضرار بفرص التعبير والتمثيل والمشاركة للقوى المكونة لمجتمعنا السياسي من الموالاة والمعارضة الإصلاحية. ما هي طرائق التعبير السياسي المقبول؟ أين ينتهي التعبير السياسي البنّاء وأين يبدأ التحريض السياسي المدمر؟ على المشاركين في الحوار الوطني الاتفاق على القواعد والأساليب المقبولة للخطاب السياسي، بحيث يتحقق الاستقرار وحرية التعبير السياسي في الوقت نفسه.

ثالثًا- الحوار في مجال مفتوح

- على أطراف الحوار السياسي تطوير صيغ تتيح حوارًا وتشاورًا متواصلاً بين مكونات المجتمع السياسي في قضايا السياسات العامة المختلفة. البرلمان هو المكان الطبيعي لمناقشة كافة قضايا السياسات العامة في مجتمع به مجال سياسي مفتوح. غير أنه لا يوجد برلمان في العالم يستوعب كافة مكونات المجتمع السياسية والاجتماعية، إذ

عادة ما تبقى هناك مصالح وآراء غير ممثلة في المؤسسات التشريعية، ولهذا فإنه من الضروري توسيع نطاق التشاور والحوار في قضايا الاقتصاد والعمران والصحة والتعليم والضرائب والصناعة والبحث العلمي وكافة قضايا السياسات العامة، ليشارك فيها ممثلون لجمعيات المستثمرين والنقابات والمجتمعات المحلية ذات الصلة.

- الحوار في مجال سياسي مفتوح هو طريقة لإدارة الشأن العام، بحيث يكون الحوار المتواصل بين الحكومة وأصحاب المصالح الحقيقيين هو طريقتنا لتعزيز طاقة نظامنا السياسي على دمج واحتواء المصالح المختلفة، وتوظيف الحوار بطريقة تتجاوز الحدود الضيقة للانتخابات والتنافس الانتخابي، والتي نادرًا ما تنجح في التعبير عن المصالح الحقيقية في المجتمع بطريقة مناسبة.

- ربما نجد في صيغة الحوار هذه حلاً لمعضلة السياسة المصرية التي أخفقت في تطوير حياة حزبية سليمة وفعالة، رغم أن فيها من مظاهر التعددية السياسية والفكرية ما يجعل المشاركة والتعددية أحد الأسس المهمة للشرعية والاستقرار المستدام. لقد جربنا خلال المائة سنة الأخيرة صيغًا سياسية متعددة، تعلمنا منها أن صيغة المغالبة الحزبية تنتهي بالتهلكة، وأن مصادرة المشاركة والتعددية هو طريق ينتهي بتآكل الشرعية وعدم الاستقرار. فهل نجد في الحوار المنظم المتواصل والمؤسسي ما يجسّر الفجوة بين الممكن والمطلوب في مجتمع سياسي مفتوح؟.

"تكليف إدارة المؤتمر الوطني للشباب بالتنسيق مع كافة التيارات السياسية الحزبية والشبابية لإدارة حوار سياسي حول أولويات العمل الوطني خلال المرحلة الراهنة، ورفع نتائج هذا الحوار إليّ شخصيًا، مع وعد بقيامي بحضور هذه الحوارات في مراحلها النهائية.

تصريح الرئيس عبد الفتاح السيسي حول الدعوة للحوار الوطني خلال إفطار الأسرة المصرية، 26 إبريل 2022.

2 إشكاليات الحوار حول مكافحة الإرهاب والتطرف

د. دلال محمود

رئيس قسم الأمن والدفاع

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يهدف الحوار الوطني في مصر إلى بناء أرضية معرفية ومنهجية مشتركة حول القضايا الأساسية التي تشغل الدولة، والتي قد تمثل الأساس لبناء مستقبل أفضل. وعليه، فإن تعريف هذه القضايا لا ينفصل عن تحقيق الغايات العليا للأمن القومي المصري، وهي التنمية المستدامة والإصلاح لحماية مقدرات الدولة وحرية إرادتها، ولا يتحقق هذا دون توفير بيئة آمنة مستقرة تنطلق فيها جهود الإصلاح والتنمية. وتتعدد التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه الدولة المصرية، لكن يظل الإرهاب والتطرف من أكثر التهديدات الأمنية التي ترتبط بالمجتمع والدولة، سواء في تأثيره أو مكافحته؛ الأمر الذي يجعله من القضايا التي تهم الحوار الوطني.

أولاً- ملامح الوضع الراهن

• **مساعي الإرهاب لتهديد الاستقرار:** واجهت مصر الإرهاب والتطرف في مراحل متعددة من تاريخها القديم والمعاصر، لكنه عاد ليبرز في مرحلة ما بعد عام 2011، مع حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي شهدتها الدولة، ثم زاد بعد عزل نظام الإخوان في ثورة 30 يونيو 2013، وما زال مستمرًا برغم تحجيمه إلى حد كبير في ظل الجهود الضخمة في هذا الصدد. وقد تنوعت التنظيمات الإرهابية التي تعمل ضد الدولة المصرية واختلفت تسمياتها، لكنها ترتبط بدرجة أو بأخرى بتنظيم "الإخوان"، إما أن تكون مرتبطة أيديولوجيًا أو لوجستيًا أو عضويًا، حتى تلك التنظيمات التي بايعت القاعدة أو داعش ارتبطت بالإخوان. ففي ظل وجود جماعة الإخوان بالسلطة في عام 2012، أُتيح للإرهاب فرصة التموضع في سيناء، ومع عزل الجماعة استمرت في عملياتها الإرهابية في محاولة لتقويض استقرار الدولة.

- **تشابكات إرهابية داخلية وخارجية:** سعت الدولة المصرية لمواجهة كل عناصر وجماعات الإرهاب والعنف لمنع تمددها أمنيًا وسياسيًا، خاصة مع وجود دلائل على ارتباط هذه التنظيمات ببعض الدول التي ترعاها وتتخذها وكيلاً لتنفيذ أهدافها في مصر، الأمر الذي يعني أن مكافحة الإرهاب يجب أن تأخذ في اعتبارها التشابكات التي نسجتها هذه التنظيمات مع بعض العناصر داخل الدولة وخارجها، والتي تجعل من اجتثاث هذه التنظيمات عملية معقّدة لا تتوقف على الضربات الأمنية وحدها.

- **استراتيجية مواجهة متعددة الأبعاد:** تتبنى مصر استراتيجية مركبة لمكافحة الإرهاب والتطرف، ترتكز على البعدين القانوني والأمني على المدى القريب، والأبعاد الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية والفكرية على المدى القريب والمتوسط والبعيد. هذه الاستراتيجية تعكس أن مكافحة الإرهاب تشمل معالجة البيئة الحاضنة للميل إلى التطرف، وتقليص دوافع الانضمام للتنظيمات الإرهابية. وهناك بالفعل جهود كبيرة في تنفيذ هذه الاستراتيجية لم تظهر نتائجها المرجوّة كاملة حتى الآن.

ثانيًا- اتجاهات الخلاف الرئيسية

لا توجد اختلافات في الرأي حول استراتيجية الدولة لمكافحة الإرهاب والتطرف، لكن الاختلاف -في هذا الصدد- يرتبط بأمرين بشكل أساسي؛ الأول: مدى فاعلية الأبعاد غير الأمنية في هذه الاستراتيجية في تحقيق الهدف منها. أما الأمر الثاني: فيتعلق بتنظيم "الإخوان" الإرهابي وفرص عودته للمشهد السياسي في مصر في سياق الحوار الوطني، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

- **مدى فاعلية الأبعاد غير الأمنية في استراتيجية مكافحة الإرهاب:** في ظل تأكيد الدولة على استمرار التهديد الإرهابي ومكافحته بطرق متعددة، ووجود تيارات دينية متطرفة، هنالك رأيان، الأول: يؤكد أن الجهود التنموية للدولة التي تهدف لتحسين الظروف المعيشية لفئات واسعة من المواطنين كافية لتحقيق المكافحة الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب. ومن بين هذه الجهود توسيع حضور الدولة في المحافظات الحدودية، ومحاولة تقليص الفارق بينها وبين محافظات الوادي عبر استيعاب مطالب أبناء المحافظات الحدودية، أو مشروع "حياة كريمة" بما يقدمه من تطوير وتأهيل لمناطق سكنية واسعة في كافة الأنحاء، ومشروع تطوير "العشوائيات"، وغيرها من مشروعات.

- بينما يذهب الرأي الثاني إلى أن هذه الجهود لا علاقة لها بمكافحة الإرهاب والتطرف، فهي تحسين ظاهري، لكنه غير ملموس بالنسبة لفئات واسعة من المواطنين في مقابل التداعيات الناتجة عن تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي من ارتفاع للأسعار، أو تخفيض الدعم عن بعض السلع، أو استمرار ظواهر مثل الفساد والبيروقراطية. بمعنى آخر، هناك بعض الاتجاهات التي تعتبر أن هذه المشروعات التنموية، خاصة في البنية التحتية التي تهدف في جزء منها لمكافحة الإرهاب، ليست ذات أولوية؛ بل كان يجب على الدولة التركيز على العوائد الاقتصادية السريعة لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن المواطنين.

- ويرتبط بهذه القضية نوع آخر من اختلافات الرأي حول فاعلية الجهود السياسية والفكرية المرتبطة بمكافحة الإرهاب. إذ تثار التساؤلات حول ماهية الجهود المبذولة على المستوى السياسي في مكافحة الإرهاب، وكيف يمكن التنسيق بين الدولة والمجتمع المدني؟. وعلى

المستوى الديني، يحد الخلاف بين المؤسسات الدينية من فاعلية مواجهة الفكر المتطرف ومعتقدات التنظيمات الإرهابية. وعلى الرغم من وجود محاولات محدودة التأثير، سواء مرصد الأزهر أو المؤشر العالمي لفتاوى التطرف والإرهاب؛ فإن هذه المحاولات تعتمد على رصد الأعمال الإرهابية بدرجة أكبر من مواجهتها.

- وتكمن أهمية البعد السياسي والفكري في مكافحة الإرهاب فيما ينتج عن غيابهما من فراغ تتسرب إليه الأفكار المتطرفة، ويزداد معه الميل للعنف والإرهاب؛ حيث إن ضعف قنوات الاتصال السياسي، أي الأحزاب السياسية، أو ضعف قدرة المؤسسات الدينية على التوجيه المعتدل واحتواء قضايا واهتمامات المجتمع الدينية؛ يؤديان إلى البحث عن بدائل تؤدي نفس المهمة، ومنها التنظيمات الإرهابية، والاتجاهات المتطرفة المختلفة مثل الإلحاد وجرائم الكراهية والعنصرية، وغيرها.

- إشكالية تنظيم الإخوان "الإرهابي": مثّلت الدعوة للحوار الوطني في مصر فرصة لإثارة قضية عودة الإخوان للمشهد السياسي بعد أن فشلت محاولات فرض هذه العودة من قبل تحت شعار "المصالحة". وفي هذه المرة، سارعت أجنحة التنظيم الإرهابي المتعارضة مع بعضها للتفاعل مع هذه الدعوة، سواء لإحراج الدولة، أو للتظاهر بأنهم مدعوون للحوار وأنهم يمارسون العمل السياسي وليس الإرهابي. وبغض النظر عن الهدف لديهم في هذا الموقف، فإنه ليس من الممكن مشاركتهم في حوار للوطن الذي لا يعترفون به، ولا يتوانون عن محاولات هدمه وإضعافه. ورغم أنه من البديهيات عدم دعوة تنظيم إرهابي لحوار وطني، فقد ظهرت بعض الآراء الداعية لمشاركة الإخوان في الحوار -وهم ليسوا إخوانًا- واعتبرت أن هذا الأمر خطوة هامة للاستقرار السياسي. وواقع الأمر أن هذا الرأي يُظهر أنه ما زال هناك من يُنكر إرهاب الإخوان، أو من يرى مبالغة في موقف الدولة وغالبية الشعب منهم.

ثالثًا- الاتجاهات المقترحة

إنّ استراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف، كما يتم تطبيقها في الوضع الراهن، يمكن أن تكون محورًا للحوار الوطني في عدة نقاط، أهمها:

- التأكيد على تعريف الإرهاب الوارد في القانون المصري لمكافحة الإرهاب الصادر عام 2015، كأساس أولي للنقاش حول مكافحة الإرهاب والتطرف؛ لأن بعض المدعوين قد يثيرون قضية ضرورة الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب، وهذا من شأنه إضاعة الوقت والجهد، وإثارة الاختلافات أكثر من نقاط التوافق.

- **تحديد التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نتجت عن العمليات الإرهابية خلال العقد الماضي**، وهذا يعني استعراض نتائج الدراسات المخصصة لهذا الموضوع على الحوار الوطني لإدراك حجم التهديد الذي يمثله الإرهاب على أسس علمية ونتائج دراسة موضوعية.

- **مناقشة سبل تنشيط البُعدين السياسي والفكري في استراتيجية المواجهة**، وبصورة أكثر تركيزًا على كيفية تنشيط الحياة الحزبية في مصر لتقوم بدورها الطبيعي في استيعاب الاختلافات السياسية، مع وضع معايير قانونية وتوافقية لعمل الأحزاب. وكذلك دعم دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات مواجهة التطرف والتطرف العنيف، ومناقشة كيفية تقديم هذا الدعم وكيفية قياس أثره. وكذلك من الممكن أن يهتم النقاش بسبل تطوير وتنسيق عمل المؤسسات الدينية في مجال مواجهة الفكر المتطرف، وربما استحداث لجنة خاصة يشارك فيها رجال الدين والثقافة والتاريخ تعمل على هذه المواجهة.

- **الإعلام الوطني وكيفية تحديد دوره في مواجهة التطرف والإرهاب**، فالأعمال الدرامية التي تبنتها الدولة لهذا الهدف تشكل لبنة جيدة للبناء عليها، لكنها ليست كافية؛ لكن مناقشة أفكار إعلامية جديدة توصل الرسائل المتفق عليها بطرق مختلفة يعد محورًا هامًا للنقاش العام أثناء الحوار.

- **يمكن أن يمتد الحوار الوطني أيضًا لمناقشة مدى كفاية الجهود المبذولة مع الشباب**، سواء في المراحل التعليمية المختلفة أو لاستيعابهم باعتبارهم الفئة الأكثر استقطابًا من التنظيمات الإرهابية والأكثر تأثرًا بالأفكار المتطرفة.

مجمل القول، إن الحوار الوطني فرصة حقيقية لتطوير الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب، فهناك جهود مبذولة بالفعل يصعب إنكار نجاحها في تقليص حجم التهديد الذي يمثله الإرهاب، لكن ما يجب إدراكه والبناء عليه أن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو الضمانة لتحقيق الأمن، والحد من فرص انتشار التطرف والإرهاب، وهذا يتطلب من كل المشاركين إعلاء مصلحة الوطن، وتجنب الأجندات الخاصة أو الاقتصار على منافع ذاتية.

3 متطلبات أساسية لتحسين ملف حقوق الإنسان

أ. عزت إبراهيم

*رئيس وحدة دراسات الإعلام بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

*متحدث رسمي باسم المجلس القومي لحقوق الإنسان

تنطلق رؤية إصلاح المسألة الحقوقية في مصر من أرضية تعزيز الحقوق والحريات باعتبارهما مكونًا رئيسيًا في الحوار الوطني الشامل المرتقب بين كل القوى الفاعلة في المجتمع المصري، كما تتوافق تلك الرؤية مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان المعلن عنها في الربع الأخير من العام الماضي. إذ تحدثت تلك الاستراتيجية عن عناصر القوة والضعف والتحديات التي تواجه تحسين ملف حقوق الإنسان في مصر، كما أشارت إلى ضرورة تحديث منظومة الحقوق الأساسية، وفقًا للدستور المصري. وعلى ذلك تشمل هذه الورقة تشخيصًا للوضع الراهن للحقوق والحريات في مصر، ثم تحديد ما تقدمه الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان للحوار الوطني، كما تحدد أخيرًا القضايا الرئيسية في المسألة الحقوقية أمام الحوار الوطني، وطبيعة الإصلاح التشريعي المطلوب في ملف الحقوق الأساسية.

أولاً- ملامح الوضع الحقوقي

• العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية: تشير الممارسة في السنوات السبعين التي تلت ثورة 23 يوليو في مصر، إلى أن الدولة تنظر إلى المجتمع المدني من خلال منظور أو علاقة "فوقية" تديرها من خلال تشريعات قانونية أو إجراءات أمنية، خاصة ما يتصل بعمل المنظمات الحقوقية في العقدين الأخيرين. ومن ثم، قد يكون الحوار فعالاً عندما نتطرق إلى فتح المجال العام أو المجال السياسي قبل النظر في القوانين، لأن مساحة العمل السياسي التي تسمح للكل بالعمل تحت مظلتها سوف تثمر عن مرونة أكبر في تطبيق القوانين، وربما تطوير بيئة تشريعية مواتية لحرية عمل المجتمع المدني، ومنح المنظمات الحقوقية مساحة أكبر.

• فرصة استعادة الإجماع الوطني: لا تزال فرصة بناء نظام ديمقراطي يتيح الحركة والتنظيم لكافة مكونات المجتمع المصري قائمة باستعادة إجماع وتوافق ثورة 30 يونيو، وهو أوسع تحالف

شعبي شهدته مصر على مدار تاريخها الحديث. إذ تعامل هذا الإجماع مع قضية الهوية وحماية الدولة المصرية من الانهيار أو الاختطاف بالأساس. ومن ثم، ينبغي التخلص من حالة عدم الثقة بين الطرفين (الدولة والمجتمع المدني / الحقوقي). فمن جهة، يتعين على أجهزة الدولة التخلص من ميراث التشكيك في نوايا ومقاصد الحركة الحقوقية والمدنية، بينما على الأخيرة أن تطور من عملها ليعكس أجندة وطنية داخلية لا ترتبط بالجهات الممولة لأنشطتها إلا بقدر ما يتيح فرصًا أكبر لتطوير وبناء القدرات والتدريب.

- الفجوة بين تصورات السلطة والمعارضة: إذ توجد فجوة واسعة بين تصورات السلطة السياسية من جهة، والمعارضين والجهات الخارجية المنتقدة للحالة الحقوقية في مصر من جهة أخرى، وهو ما اتضح جليًا في نقد الاستراتيجية الوطنية الصادرة لحقوق الإنسان في مصر من جانب عددٍ من المنظمات الحقوقية في الداخل والخارج؛ إذ اعتبرت تلك المنظمات أن هذه الاستراتيجية مجرد مناورة لإيهام المجتمع الدولي والدول المانحة بأن عملية إصلاح سياسي تجري في مصر، ومن ثم تكريس هذا الواقع وتحصينه من الانتقاد الدولي. مثل هذه الانتقادات للمنظمات الحقوقية هي نفسها التي يتم توجيهها لطريقة إدارة الحوار الوطني من جانب بعض القوى السياسية والجماعات الحقوقية. كما أشارت الانتقادات إلى أن وثيقة استراتيجية حقوق الإنسان تُشكل "حالة إنكار"، حيث لا تتعهد بوضع حدٍّ للانتهاكات المخالفة للدستور والقانون واللوائح الحكومية والتزامات مصر الدولية، وإنما تكتفي فقط بالتوصية بتوعية المواطنين.

- وتشمل انتقاداتُ المعارضين لنهج الدولة في التعامل مع حقوق الإنسان -أيضًا- الحديث المتكرر عن الالتزام بمبدأ "عالمية حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة"؛ إلا أن السياسات الواقعية تلتزم نهجًا خلاف المعلن عن الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية. أضف إلى ذلك، تأكيد السلطة السياسية أن قيم حقوق الإنسان العالمية هي "قيم غربية" بالأساس، ولا يمكن أن تنطبق على المصريين. ومن ثم فإن هناك رفضًا من السلطة لمبدأ التكامل بين الحقوق المدنية والسياسية مع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ويرى المعارضون أنّ الخطاب الرسمي للدولة، والقيود المفروضة على حريات الرأي والتعبير، وتحجيم وإقصاء المنظمات الحقوقية المستقلة على مدى السنوات الماضية؛ هو المسئول عن تدهور ثقافة حقوق الإنسان. كما يعتبر نشطاء المجتمع الحقوقي في مصر أن الإجراءات الأمنية تطال أعدادًا كبيرة منهم، وتشمل إلى جانب الحبس الاحتياطي الممتد وأحكام محاكم أمن الدولة العليا؛ المنع من السفر، وتجميد الأموال، وحجب المئات من المواقع الإلكترونية، منها الإخباري والحقوقي، وهو ما يجعل الخطوات المطلوبة لإحداث تطور إيجابي في سجل الحقوق والحريات طويلة ومعقدة، ولا بد أن تتم بشكل سريع وأقل تعقيدًا لإحداث فارق بين ممارسات السابق وما نرجوه في المستقبل، من وجهة نظر المعارضة.

ثانيًا- استراتيجية حقوق الإنسان

- تتحدث الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان عن مسئولية أمام التاريخ لمواصلة العمل الجاد لإعمال كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تضع "هدفًا نهائيًا" هو "كفالة المساواة وتكافؤ الفرص للجميع"، في ظل التطلع لنقلة نوعية في كفالة الحقوق والحريات الأساسية، والتأكيد

على مبادئ المواطنة وسيادة القانون وفقًا لاستراتيجية التنمية 2030 التي ترتكز على إعمال الحقوق الأساسية باعتبارها محور عملية التنمية في البلاد.

- وتشير الاستراتيجية إلى ضرورة الإصلاح التشريعي، وعمل نقلة نوعية على المستويين التنفيذي والمؤسسي، من منظور أن حماية حقوق الإنسان "عملية تراكمية" و"مستمرة" وتظهر نتائجها بشكل "متدرج"، وأن طبيعة العمل في مجال الحقوق أنه لا يبلغ "الكمال" وتظل التحديات قائمة وموجودة، كما أن ثمة مبادئ أساسية تنطلق منها الاستراتيجية وتمثل مرجعية في أي تطور في الملف الحقوقي مستمدة من الدستور، والمستقر من أحكام القضاء والمحاكم العليا، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية.

- وتدرك الاستراتيجية أيضًا طبيعة التحديات القائمة من أجل تحقيق أهدافها في مصر، من بينها: أهمية الحاجة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في ظل الموروثات الثقافية الخاطئة، وتنمية القدرات للكوادر في قطاعات الدولة، والحاجة إلى تعزيز المشاركة في الشأن العام وزيادة فاعلية الأحزاب السياسية والقنوات المؤسسية للتشاور مع المجتمع المدني، وتفعيل قانون تنظيم العمل الأهلي عام 2019 كفرصة لبناء شراكة فعالة مع المجتمع المدني.

- على الجانب الآخر، تطرح الاستراتيجية تحديات أخرى تتعلق بالصعوبات التي تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة، والاحتياج للمزيد من التدابير لتعزيز العدالة الاجتماعية مع ارتفاع تكلفة المعيشة وزيادة الفجوة المجتمعية ومواجهة النمو السكاني وتحديات الأمن المائي. وأيضًا تقارب الاستراتيجية تحدي الإرهاب والاضطراب الإقليمي، عبر ضرورة وضع مقاربة شاملة على محورين، أحدهما التصدي للكيانات الإرهابية، والآخر التنمية الشاملة باعتبارها وسيلة للتصدي للعوامل الكامنة وراء الإرهاب (محاربة الإرهاب فكريًا بتطوير الخطاب الديني).

ثالثًا- قضايا ومتطلبات إصلاحية

ثمّة مجموعة من القضايا والمتطلبات الإصلاحية للمسألة الحقوقية أمام الحوار الوطني المرتقب، والتي تعكس في الوقت ذاته رؤية المجلس القومي لحقوق الإنسان، من أبرزها ما يلي:

- الانتهاء من عمل لجنة العفو الرئاسي، وتصفية قضايا المحكوم عليهم، وغلق ملف المحبوسين في قضايا تتعلق بحرية إبداء الرأي والتعبير أو أنشطة سياسية.

- إدخال تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية، خاصة ما يتعلق بتطبيق القانون 145 لسنة 2013، وتقنين التعامل مع مبررات الحبس الاحتياطي، وعدم التوسع في استخدامه كعقوبة أو وسيلة لتقييد حرية النشطاء السياسيين أو الصحفيين أو المواطنين، من خلال إيجاد بدائل للحبس الاحتياطي، والعودة إلى توفير ضمانات بضوابط ومبررات ومدة الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في تشريع عام 2006، وإلغاء تعديلات 2013، وإيجاد بدائل للحبس الاحتياطي كما هو معمول به في دول أخرى.

- تبني تشريع وطني يستهدف استئناف جميع الأحكام الصادرة أمام محاكم الجنايات التي صدرت من جميع أنواع المحاكم في السابق (وفقًا للمادة 240 من الدستور).

- تعزيز بيئة ممارسة الحق في التظاهر، وتقييم الإجراءات الإدارية الخاصة به، ومن بينها التقدم

للحصول على تراخيص والاشتراطات والخطوات دون الاخلال بالنظام العام. ومن ثم إعادة النظر في التشريع 107 لسنة 2013.

- اقتراح قانون حرية إتاحة وتداول المعلومات من الجهات المختصة، ومساءلة من يقومون بحجب المعلومات.

- تقوية بيئة عمل الأحزاب، وإتاحة الفرص المتساوية أمامها في العمل العام، وضمان تمثيل أكبر عدد منها في المجالس الوطنية المنتخبة عن طريق تعديل التشريعات المقيدة لعملها، والتوافق على نظام انتخابي يعزز تمثيل الأحزاب، ورفع القيود أمام فرص تنمية الأحزاب لمواردها من خلال قانون جديد للأحزاب بديلاً عن القانون رقم 40 لسنة 1977 وتعديلاته رقم 12 لسنة 2011.

- إعادة النظر في القيود المفروضة على حرية الممارسة الإعلامية، وتقييم الممارسات المتعلقة بملكية الصحف والقنوات الفضائية. وإقرار ميثاق يضمن التنوع في وجهات النظر والضيوف في البرامج الحوارية حتى يضمن المشاهد تكوين وجهة نظر موضوعية. ومراجعة لائحة الجزاءات الخاصة بالمجلس الأعلى للإعلام لعام 2019.

- تعزيز بيئة عمل المنظمات الأهلية، ورفع القيود عن عملها، وتخفيف نصوص العقوبات الواردة في القانون 149 لسنة 2019. وتيسير إجراءات الإشهار وحصول المنظمات على التمويل الواردة في اللائحة التنفيذية رقم 104 لسنة 2021.

- الإسراع في استصدار قانون الإدارة المحلية وإجراء الانتخابات المحلية وإحكام آليات الرقابة على أداء السلطة التنفيذية لتفعيل الرقابة الشعبية.

- تطوير التعامل مع ملف الغارمات، وإعادة النظر في التشريعات التي تصل بالمواطنات إلى السجن

في تلك القضايا، حفاظًا على الأسرة المصرية بالنظر في المقترح التشريعي لمشروع قانون العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية في الجرائم البسيطة.

- تبني سياسة تشريعية لمراجعة الجرائم التي يعاقب عليها الجاني وجوبيًا بالعقوبات السالبة للحرية، وتعظيم قيمة الغرامة خاصة في الجرائم البسيطة التي لاتمثل خطورة إجرامية حقيقية.

- ضرورة وضع تنظيم تشريعي لمبدأ عدم سقوط الدعويين الجنائية والمدنية بالتقادم في كل ما من شأنه الاعتداء على الحرية الشخصية في حال كون الجاني موظفًا عامًا أو بسبب استغلال وظيفته.

- استصدار تشريع كامل للعنف ضد المرأة.

4 أولويات مشتركة لتفعيل دور المجتمع المدني

د. أيمن السيد عبد الوهاب

نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الخبير في شئون المجتمع المدني

تمثل الدعوة المفتوحة للحوار الوطني في مصر التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، فرصة وقوة دفع لاستعراض الرؤى والأفكار وبناء التوافقات المجتمعية والسياسية تجاه العلاقة الارتباطية والجامعة بين الدولة والمجتمع، وفي القلب منها المواطن. واتساقًا مع تلك الفرصة، تظهر أهمية طرح قضية المجتمع المدني المصري وما اكتنفه من تشوّه وضعف انعكس بوضوح على منظومة قيمه ومسئولياته وأدواره، حتى إنه يصعب القول إنّ لدينا مجتمعًا مدنيًا مصريًا، ولكن هناك تنظيمات أهلية وبعض ملامح لمجتمع مدني.

أولاً- قضايا المجتمع المدني

يمكن رصد عددٍ من القضايا والتساؤلات التي تحتاج أن تأخذ سبيلها إلى الحوار الوطني حول المجتمع المدني، من أبرزها ما يلي:

- تحديد المفهوم: إذ إن ثمة أهمية لتحديد المقصود بمفهوم المجتمع المدني، وحدود اختزال البعض له في العمل الأهلي، وتحديدًا في الجمعيات الأهلية، دون أن يمتد المقصود إلى باقي مكونات المجتمع المدني، مثل: التعاونيات، والنقابات المهنية والعمالية، والحركات الاجتماعية، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات، والنوادي الرياضية والاجتماعية، ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية، والغرف التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال، والمنظمات الدفاعية والتنموية، ومراكز حقوق الإنسان، ومراكز الفكر والبحوث والدراسات، والحركات الصوفية، وغيرها من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية التي لا تهدف إلى الربح.

- أهمية هذا التحديد تتجاوز رسم الخريطة المعرفية للمجتمع المدني، وطبيعة قيمه وأدواره ومسئولياته، وحجم إسهامه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، إلى تجاوز الخلط في الأدوار والمسئوليات، بالقدر الذي زاد من أزمة الثقة بين الدولة وبعض مكونات المجتمع المدني، فضلاً عن عدم وضوح الأدوار والمسئوليات بين المكونات والفاعلين في المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، الأحزاب السياسية ليست من المجتمع المدني، كما أن الحركات الاحتجاجية التي تلجأ إلى العنف وتتجاوز القانون ليست من المجتمع المدني، كما أن ثمة فارقًا بين التنظيمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني (التي تتكون من عناصر قوى مجتمعية لا تصب بالضرورة في إطار القوى المدنية) من جانب، والقوى المدنية من جانب ثانٍ.

- **تقييم التجربة:** ثمة أهمية لدراسة تجربة المجتمع المدني وتقييم مرحلة الانطلاق له منذ التسعينيات وحتى الآن، وذلك لاستخلاص الدروس والنتائج التي فرضتها سمات ضعف المجتمع المدني المصري، وأخلّت بكثير من أدواره ومسئولياته وقيمه بالقدر الذي جعل بعض منظماته تكون سببًا في زيادة المشاكل والخلل الذي أصاب المجتمع المصري، وليس سبيلاً إلى حل تلك المشاكل أو مواجهة الاختلالات. هنا، يمكن الإشارة إلى بعض القضايا المجتمعية مثل: التطرف، والتعصب، والموقف من المرأة (العنف ضد المرأة، والزواج المبكر، والختان)، والزيادة السكانية.

- **رؤية الأدوار:** وهي تتركز في رؤيتين أساسيتين لأدوار المجتمع المدني، الأولى وهي قديمة وممتدة حتى الآن حول الاعتماد على الجمعيات الأهلية الذي يُمثل القطاع الأكبر من تنظيمات العمل الأهلي في توفير "الأمن الاجتماعي"، من خلال الاستناد للدور الخيري والرعائي والخدمي. أما الرؤية الثانية، فتبدو جنينية وتحتاج إلى وقت وتدرج وتراكم من أجل بناء صياغة لتفعيل باقي مكونات وتنظيمات المجتمع المدني لمواجهة الاختلالات المجتمعية، ومتطلبات التنمية المستدامة، والانتقال إلى التنمية الإنسانية.

- المنهاج الحكومي يبدو مستندًا إلى الرؤية الأولى، مع ميل انتقائي لبعض مكونات الرؤية الثانية (تفعيل ملف حقوق الإنسان، والتعاونيات الزراعية). فقد أعلن رئيس الجمهورية عام 2022 عامًا للمجتمع المدني، وتم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وإعادة تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان، ومن قبله إصدار القانون الجديد 149 لعام 2019 ولائحته التنفيذية، وتنامي الخطاب الرسمي الداعم للنهج التشاركي في مجالات التنمية، وخاصة المبادرات الرئاسية المتعلقة بحياة كريمة (تنمية القرية المصرية، وتنمية الأسرة المصرية، وغيرها).

- **هنا، فإن السؤال المطروح:** هل يمكن للحوار الوطني أن يمثل انطلاقة لصياغة جديدة لتفعيل المجتمع المدني ومنظماته وفق رؤية أعمق مفادها زيادة الرهان عليه كشريك فاعل في تنفيذ الأجندة الوطنية، ودعم مقومات الدولة الوطنية، أم أننا أمام صياغة جديدة لرؤية وفلسفة ومنهاج عمل حاكم للعلاقة بين الدولة وأحد مكونات العمل الأهلي الرئيسية (الجمعيات الأهلية)؟.

- **التكلفة والعائد:** إذ كيف يمكن حساب التكلفة السياسية والعائد الاقتصادي والاجتماعي لعدم تفعيل مكونات المجتمع المدني كلها، والاعتماد فقط على النمط الخيري والرعائي والخدمي، وتحديدًا الجمعيات الأهلية والنقابات، الأمر

الـذي سـاهم فـي اسـتمرار ضعـف أدوار المجتمـع المدنـي، ومـن ثـمّ معانـاة المجتمـع والدولـة مـن ذلـك الضعـف، وهـو مـا يتجلـى فـي التالـي:

- أسـهم الاعتمـاد علـى الخدمـات والعمـل الخيـري بدرجـة أكبـر مـن الـدور التوعـوي والتنمـوي فـي دعـم مفهـوم الأمـن الاجتماعـي، لكنـه فـي المقابـل زاد مـن أنمـاط التوظيـف الدينـي والسياسـي داخـل الجمعيـات الأهليـة والنقابـات، وأسـهم أيضًـا فـي اختـراق قـوى الإسـلام السياسـي لهـذه التنظيمـات الأهليـة.

- بـروز فجـوة الثقـة وتبايـن الإدراك لـلأدوار، وتتجسـد هـذه الإشـكالية بشـكل واضـح فـي الإدراك المتبايـن للقطاعـات الثلاثـة (الحكومـي، والخـاص، والأهلـي) لـلأدوار والمسـئوليات، فالحكومـة تنظـر إلـى المجتمـع المدنـي والتنظيمـات الأهليـة علـى كونهـا امتـدادًا وأداة مـن أدواتهـا، فـي حيـن تنظـر للقطـاع الخـاص مـن منظـور المسـئولية الاجتماعيـة وقصـوره فـي تأديتهـا بالقـدر المطلـوب بعـد لجـوء المنظمـات التـي أسسـها غالبيـة رجـال أعمـال لمنافسـة الجمعيـات الأهليـة علـى التمويـل والميـل للأعمـال الخيريـة لكسـب المكانـة الاجتماعيـة والتوظيـف السياسـي، بينمـا يفضـل القطـاع الخـاص التعامـل مـع القطـاع الأهلـي مـن خـلال الحكومـة، والمنافسـة علـى التمويـل الأجنبـي، فيمـا يمثـل القطـاع الأهلـي الطـرف الأضعـف فـي معادلـة التعـاون بيـن القطاعـات الثلاثـة.

- التوظيـف الدولـي لملـف حقـوق الإنسـان، حيـث تظـل المنظمـات الحقوقيـة تمثـل إحـدى الإشـكاليات الكبـرى التـي تحـول دون تفعيـل أدوار المجتمـع المدنـي المصـري علـى أسـس حقوقيـة. فبغـض النظـر عـن طبيعـة النشـاط الـذي تقـوم بـه التنظيمـات الأهليـة، فمـن الضـروري أن تسـتند كافـة الأنشـطة والبرامـج التـي تقـوم بهـا المنظمـات الأهليـة إلـى النمـط الحقوقـي. لكـن تظـل هنـاك مجموعـة مـن القضايـا الواجـب مناقشـتها بصراحـة ووضـوح، حتـى يمكـن تجـاوز هـذه العقبـة، منهـا: اعتمـاد المنظمـات الحقوقيـة علـى التمويـل الأجنبـي، والتدخـل الدولـي المرتبـط بتسـييس القضايـا الحقوقيـة، وتحديـد متطلبـات المحافظـة علـى الأمـن القومـي، واسـتمرار الطابـع النخبـوي للعمـل الحقوقـي، وضعـف انتشـار الثقافـة الحقوقيـة. وهنـا، يمكـن للمجلـس القومـي لحقـوق الإنسـان أن يكـون هـو المظلـة الراعيـة للمنظمـات الحقوقيـة.

- فاعليـة المجتمـع المدنـي ليسـت بالقانـون فقـط، حيـث إن العلاقـة بيـن النـص والتطبيـق تمثـل إشـكالية ممتـدة ربمـا لا تقتصـر علـى قانـون الجمعيـات الأهليـة، لأنهـا ترتبـط بميـراث تاريخـي، وتوافقـات مجتمعيـة، وخبـرات إداريـة ومؤسسـية، وسـياقات اقتصاديـة واجتماعيـة وثقافيـة وسياسـية، تجعـل مـن انتقائيـة التطبيـق، وإلزامياتـه، والتفسـيرات المتعـددة، سـبيلاً للتعامـل مـع القانـون، ومحـددًا لمقومـات العمـل الأهلـي. ومـن هنـا يمكـن الإشـارة إلـى عـددٍ مـن الملاحظـات التـي تحـد مـن الفاعليـة والتأثيـر، منهـا:

- يُمثل ضعف الأطر المؤسسية والهياكل الإدارية والميل للأعمال الخيرية والمساعدات الاجتماعية قيودًا أمام الحديث عن إمكانية أن يوفر القانون وحده نقلة نوعية داعمة للمنظمات الأهلية ومحفزًا لأجندتها التنموية الحقوقية.

- أن الحديث عن فرص تعزيز النهج التشاركي بين الدولة والقطاع الأهلي بدون التوافق على خطواته يحد من فاعلية هذا النهج، الذي يجب أن يبدأ من التخطيط، وأن يشمل بناء قدرات ومهارات غالبية تلك المنظمات، بحيث تتعمق أدواتها التنموية.

- ثمة أهمية للعمل على تفعيل آليات مواجهة اختلالات التوظيف السياسي للمنظومة الحقوقية، والتوظيف الديني للعمل الأهلي وعلاقتهما بالأمن القومي المصري.

ثانيا- آليات بناء الرؤية المشتركة

من المهم في إطار الحوار الوطني أن يتم تفعيل وإعادة تنظيم المجتمع المدني، عبر مراحل وامتداد زمني محدد يتم من خلالها ربط عملية التنظيم والتفعيل بالأجندة التنموية الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار أن التغيير الاجتماعي والثقافي المرتبط بالموروث الاجتماعي والعادات والتقاليد يأخذ الكثير من الوقت ويحتاج إلى سياسات دافعة لهذا التغيير. من هذا المنطلق، يمكن الإشارة إلى عدد من الأولويات التي يمكن أن يتضمنها الحوار:

- انطلاقًا من النموذج التنموي الذي تتبناه الدولة ودعم سياسات الدولة الوطنية، يجب إعادة صياغة كافة القوانين والتشريعات المرتبطة بمكونات المجتمع المدني، بحيث تشكل منظومة متكاملة للأدوار والمسئوليات في تنفيذ السياسات العامة. ويمكن التركيز مرحليًا على زيادة المكون التنموي للجمعيات الأهلية وإعادة تفعيل التعاونيات، وجمعيات حماية المستهلك، والجمعيات الإغاثية، وجمعيات رجال الأعمال، والغرفة التجارية والصناعية، ومراكز الشباب.

- تفعيل العلاقة بين المجلس القومي لحقوق الإنسان بعد تشكيله الأخير، والمنظمات الحقوقية، بحيث يمثل جهة ومظلة للمنظمات الحقوقية في دعمها وتدريبها، وتوفير بعض التمويل ولو بشكل غير مباشر.

- العمل على ربط الاحتياجات التنموية بمنظومة الحقوق حتى يمكن توسيع المنظور لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ولا تقتصر على السياسي، ومن ثم يمكن دعم وجود منظمات تنموية كبيرة وقادرة على أن تكون داعمة وموجهة للكثير من المنظمات ومحددة للأولويات والاحتياجات، كما يمكن التوسع في منظمات حقوق المستهلك والمنظمات الإغاثية لتتوافق مع الاحتياجات الجديدة للمجتمع.

- تحفيز مفهوم التنمية بالمشاركة كفلسفة حاكمة للعلاقة بين القطاعات الثلاثة (الأهلي، والحكومي، والخاص)، وبالقدر الذي يساعد على زيادة المكون التنموي في برامج وأنشطة التنظيمات الأهلية، وفي الشراكة مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ويساهم في اجتذاب الشباب، وتفعيل المنهاج الحقوقي التنموي للفئات المهمشة، ويرسخ مفهوم المواطنة الفعالة.

- بناء قاعدة بيانات ومعلومات حول حجم الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للتنظيمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني حتى يمكن تحديد أنماط ومجال المشاركة، وبالتالي يمكن الوقوف على حجم الاختلالات على مستوى التوزيع الجغرافي ومجالات العمل. فعلى سبيل المثال، فإن تحديد حجم الإسهام والقدرات التي يقدمها القطاع الأهلي في مجال الخدمات الصحية

كان واضحًا فيه استثناء أزمة كورونا، لكنّ درجة التعاون والتنسيق مع القطاع الصحي الحكومي الذي تحمل العبء الأكبر لم تكن كافية، ولم تصب في زيادة درجة الفاعلية والكفاءة التي كان يمكن أن تتوافر في حالة وجود أدوات تنسيق بين المنظومة الصحية الحكومية والأهلية، وربطها بمنظومة واحدة، فضلاً عن أنها كشفت عدم وجود منظمات إغاثة (باستثناء الهلال الأحمر).

- التعاونيات وإن كان يُنظر إليها على أنها أقرب للجمعيات القاعدية التي تُلبي الاحتياجات المباشرة للمواطنين وتقدم الخدمات، فإن المطلوب حاليًا أن تتسع النظرة إلى البعد التنموي، وربما تمثل بعض التعديلات الخاصة بقانون التعاونيات (قانون 204 لعام 2014، وتعديل بعض مواد قانون التعاون الزراعي 122 لعام 1981) خطوة في هذا الاتجاه. وتجدر الإشارة إلى أنّ خريطة التعاونيات تتوزع على خمسة أنماط هي: 6682 جمعية تعاونية زراعية، و2846 جمعية تعاونية إسكانية، و2527 جمعية تعاونية استهلاكية، و453 جمعية تعاونية إنتاجية، و100 جمعية تعاونية للثروة المائية. كما أنّ هناك نحو ثمانية قوانين صدرت منذ الثمانينيات وحتى 2014 تحكم التعاونيات ولكنها كانت تعبر عن سياق اقتصادي واجتماعي وثقافي مختلف، وهو ما يتطلب بالتبعية إعادة النظر في دور التعاونيات، وخاصة تلك المرتبطة بالتصدير والاستثمار، وربطها بمفهوم التنمية بالمشاركة مع كافة تنظيمات ومنظمات المجتمع المدني.

- تفرض أجندة المجتمع المدني وعلاقتها بزيادة الاهتمام بالمكونين التنموي والتوعوي أهمية إعادة صياغة بعض جوانب الأجندة وأولوياتها والتي يأتي في مقدمتها: التصدي لمظاهر التطرف الديني وغير الديني، والعمل على عزلها اجتماعيًا. فالتطرف أيًا كانت أشكاله أو اتجاهاته

يُضعف الدولة، ويخلخل أركان المجتمع ونسيجه الاجتماعي. كما يجب أن تضم الأجندة التصدي لمظاهر خطيرة على المجتمع المصري تواجه العديد من شرائحه، منها: الفجوة الجيلية التي تنعكس بوضوح في تباين الرؤية للدولة والمجتمع والسلطة والهوية والوطن، وكذلك تنامي مظاهر شبابية مثل: التمرد على العادات والتقاليد، والإلحاد، والارتكان لأفكار العولمة، وغير ذلك من الأفكار والسلوكيات التي يصعب تصور أنها سوف تساعد على تقوية البنيان الاجتماعي للمجتمع المصري، وهو ما يتطلب سياسات ثقافية وتعليمية وأدوارًا تكاملية بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

ختامًا، يجب التأكيد على أهمية التكامل بين منظمات المجتمع الأهلي ومنظمات المجتمع المدني باعتباره أمرًا حتميًا لتعزيز المشاركة المجتمعية وتنظيمها وتفعيل مكوناتها بالقدر الذي يعظم من قدرات الدولة على تنفيذ خططها التنموية والإصلاحية، فالمنظمات الأهلية تمثل الإطار القاعدي والأفقي للمجتمع، نظرًا لما تعبر عنه عملية تكوينها وأدوارها الرعائية والخيرية البسيطة، وما تحمله من قيم تكامل وتضامن. وبالتالي، تبقى أدوار ومنظمات المجتمع المدني في طابعها ووظائفها وقيمها ممثلة للإطار الرأسي للمجتمع والمخترق لكل شرائحه وفئاته.

فالوظائف المتعددة للمجتمع المدني تتطلب وعيًا مجتمعيًا ونخبويًا، وتبلور إرادة قادرة على إعادة تنظيم مكونات المجتمع المدني بالقدر الذي يمكّنه من لعب أدواره بفاعلية، وتقليل تكلفة سمات ضعفه وهشاشته. بمعنى أدق، إنّ فرصة الحوار الوطني تساعد على التشخيص الدقيق لمواطن القوة والضعف التي يشهدها المجتمع وما تتطلبه عملية الإسراع بمعدلات التنمية، وهو ما يتطلب زيادة القدرة على امتصاص التأثيرات السلبية التي أخذت سبيلها إلى المجتمع كركيزة للتقدم وبناء المستقبل، كما أن مواجهة مشكلات مثل: الفقر، والأمية، والبيروقراطية، والفردية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء مجتمع عصري؛ تتطلب جميعها شراكة ومشاركة بين كافة أركان الدولة، وتتطلب أيضًا حدوث قدر كبير من التنسيق القائم على التوافق وتوزيع الأدوار بين كافة الأطراف والقوى السياسية والمجتمعية، واستيعاب التكوينات الاجتماعية المختلفة، وقبل ذلك كله تنمية الوعي بمتطلبات بناء الدولة الحديثة.

5 مقاربة مقترحة لفهم تحولات الكتلة الشبابية

سمير مرقص
* مفكر مصري

تسبر هذه الورقة أغوار الكتلة الشبابية الجديدة الصاعدة في العالم التي باتت تلعب دورًا مؤثرًا في الفضاء السياسي والمدني للدول والمجتمعات، ويُنظر لها على أنها "زلزال شبابي"، عبر السعي إلى تحديد سياقات وملابسات نشأة هذه الكتلة، وكيف تشكلت سماتها من تفاعلات العولمة والعصر الرقمي الجديد والذكاء الاصطناعي، ومنجزات الثورة الصناعية الرابعة؛ وذلك كإطار تمهيدي يهدف إلى فهم التغيرات في طبيعة وخصائص الكتلة الشبابية المصرية الراهنة التي تشكل غالبية السكان في المجتمع المصري. وتطرح الورقة مقاربة مغايرة لفهم هذه الكتلة في مصر، عبر تساؤلات وحقائق أساسية تمثل قاعدة يمكن على أساسها فك شفرة الشباب المصري، وبالتالي دمجه في المجتمع في ظل الحوار الوطني المرتقب، وذلك لتأمين مستقبل الدولة المصرية من خلال مواطنة فاعلة.

أولا- سياقات وملامح الكتلة الشبابية الجديدة

- لاحظت الدوائر الأكاديمية والسياسية في بريطانيا، عقب استفتاء انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والذي عرف بـ"البريكست"، بأن 70% من الكتلة الشبابية ما بين 18 و28 عامًا كان لها تأثير كبير على مسار الاستفتاء بشكل جذري، الأمر الذي دفع هذه الدوائر إلى عمل دراسة شاملة حول سمات هذه الكتلة والحركية الحاكمة لخياراتها. وخلُصت نتائج الدراسة إلى أن هناك حالة شبابية ديناميكية فاعلة لم ترها بريطانيا منذ ثورة الشباب في نهاية الستينيات تعبر عنها كتلة شبابية كثيفة العدد تحمل قيمًا جديدة على جميع الأصعدة تميزها عما قبلها من أجيال الشباب في أزمنة سابقة. وهي قيم مغايرة لما هو سائد في الحياة السياسية والحزبية والثقافية. وأن هؤلاء "المواطنين الصغار" Young Citizens، أعادوا في الألفية الجديدة اختراع الحركية السياسية البريطانية، وفق قواعد جديدة تلائم القيم المستجدة في الألفية الثالثة.

- جاء ذلك بفعل الوزن النسبي لهذه الكتلة الشبابية في المجتمع، والطبيعة الرقمية للعصر بتطبيقاتها المتنوعة والمتشابكة التي يقومون بتوظيفها أفضل توظيف من قبل الكتلة الشبابية الألفية البازغة، من أجل إحداث التغيير، رغمًا عن القواعد المتعارف عليها في اللعبة السياسية والاجتماعية، وهو ما مثّل تحديًا حقيقيًا للمؤسسات القائمة، التي تُدير المجتمع منذ الحرب العالمية الثانية.

- وعدت الدوائر الأكاديمية والسياسية هذه الكتلة "زلزالاً شبابيًا"[1] Youthquake، وهي مفردة أقرها قاموس أوكسفورد في ديسمبر 2017 واعتبرها كلمة العام آنذاك، إذ عرفها بأنها: "التغير البارز الذي يقوم به الشباب الصغير، سواء بالأفعال المباشرة أو بالضغط في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية"[2].

- في هذا السياق، انتبهت الدراسات التي تتعلق بعلم اجتماع الحركات الشبابية إلى أن هناك تناميًا لأثر الكتل الشبابية في كل المجتمعات دون استثناء، وأن هناك تحولات سريعة تطرأ على جيل الألفية، أو ما بات يُعرف بالـ Millennials، حيث خرج من عباءة هذا الجيل في أقل من عقد من الزمان أجيالٌ عرفت بـ"جيل زد"[3] "Z أي جيل العقد الأول الألفية الجديدة، و"جيل ألفا Alpha" أي جيل مطلع العقد الثاني من الألفية الجديدة، وولد الجيلان من رحم "زمن جوجل"، ويعتبران جيلَيْ الطفرة والوفرة الرقمية.

- ويعمل كل جيلٍ في زمنه على تأسيس "نموذج حياتي مغاير" Dissimilar Paradigm لما قبله، إذ يختلف كليًا عما عاشته الأجيال السابقة. كما أشارت دراسة أخرى حول فاعلية الكتل الشبابية الجديدة إلى تنامي حيويتها وتعدد عناصر تحالفاتها وتعقد تشكيلاتها، حيث حلت محل التقسيم التقليدي: السياسي والفكري المتعارف عليه تاريخيًا منذ الحرب العالمية الثانية.[4]

- ومن خلال المسح المعرفي الكوني، تبين أن دول العالم في القارات الست، بحسب أحد الباحثين المعتبرين، قد تبلورت فيها، بدرجة أو أخرى، قوى شبابية تميل إلى الانتظام "ككتلة" مجتمعية أكثر من أن تنتظم في حزب سياسي. حيث تتحرك "الكتلة" في فضاء سياسي ومدني حر لا يمتثل لقيود مؤسسية، ولا يخضع لشروط قانونية أو اجتماعية. كما أن الكتلة المجتمعية مفتوحة العضوية، وقابلة لاستيعاب عناصر سياسية ومدنية وثقافية عديدة شريطة انتمائها لنفس الجيل. الأهم هو توحد هذه الكتلة في تقاطعات شبكية، بغض النظر عن الاختلافات الطبقية والثقافية، حيث يشكلون تضامنًا جيليًا في مواجهة الأبويات المختلفة[5].

ويوضح الشكل التالي الفكرة السابقة:

فـي هـذا السـياق، أشـارت الأبحـاث إلـى أنـه كلمـا زاد عـدد السـكان زادت الكتلـة الشـبابية عـددًا مـن جانـب، وعليـه يـزداد تأثيرهـا مـع الأبويات المختلفـة: الاقتصاديـة، والاجتماعيـة، والسياسـية، والدينيـة، والثقافيـة، وكذلـك شـبكات المصالـح مـن جانـب آخـر، أخـذًا فـي الاعتبـار أن عمليـة المواجهـة هـذه تتجـاوز الصـراع النمطي بين الأجيال إلى مواجهة ذات أبعاد مركبة. إضافـةً إلـى مـا سـبق، تجـدر الإشـارة إلـى أن السـمات التـي تتسـم بهـا هـذه الكتـل الشـبابية واحـدة، سـواء كانـت تنتمـي إلى العالم المتقـدم أو النامي أو الفقير.

- ونظـرًا إلـى أن الكتلـة المتوحـدة ذات كثافـة عدديـة ضخمـة، وتمثـل النسـبة السـكانية الغالبـة (80%) وتغطـي مرحلـة عمريـة ممتـدة مـن صفـر إلـى 40 سـنة، فإنهـا تتعـرض لصدامـات داخليـة نتيجـة تعـدد الأجيـال الشـابة ذات الـرؤى والتوجهـات المتعـددة والمتعارضـة. إذ تضـم مواليـد عقـد الثمانينيـات مـا قبـل الرقمـي، ومواليـد عقـد التسـعينيات الرقمـي المولـود قبـل مطلـع الألفيـة، ومواليـد الألفيـة، وجيـل العقـد الأول مـن الألفيـة (جيـل Z)، وجيـل العقـد الثانـي مـن الألفيـة (جيـل Alpha)، ومـا سيسـتجد مـن أجيال في ظـل عصر الثورة الصناعية الرابعـة القائمـة علـى أنظمـة الـذكاء الاصطناعـي.

- ويتسـم عصـر الـذكاء الاصطناعـي بعـدة سـمات أساسـية[6]، أولاً: التسـيير الذاتـي الآلـي فـي كل مناحـي الحيـاة. ثانيًـا: تبلـور لغـة تواصـل جديـدة تشـكل نمـط حيـاة مغايـرة تمامًـا في ظـل هيمنـة الحواسـب الإلكترونيـة، الدائمـة التطـور، والانتشـار الشـبكي للآليـات والتطبيقـات الذكيـة، باعتبارهـا البنيـة التحتيـة لزمن/عصـر الـذكاء الاصطناعـي مـن جهـة، وقاعدتـه الماديـة الإنتاجيـة مـن جهـة أخـرى. ومـن ثـم ثالثًـا: التغييـر الجـذري فـي بِنَـى كل مـن:

أ- منظومـات التنشـئة الأسـرية والتربويـة والدينيـة والمدنية/السياسـية.

ب- المنظومـات العلائقيـة، أي العلاقـة بيـن الأجيـال، والعلاقـة بيـن الأنظمـة السياسـية والمواطنيـن، والعلاقـة بيـن الجنسـين، والعلاقـة بيـن الثقافـات والحضارات، والعلاقـة بين الطبقـات، وكذلـك علاقـات العمـل، وعلاقـات التواصـل الإنسـانية العاطفيـة المتنوعـة.. إلـخ.

ج- منظومات الإنتاج: المعرفي والإبداعي والمادي.

وفـي ضـوء مـا سـبق يمكـن رسـم ملامـح أوليـة للكتـل الشـبابية الجديـدة:

- **الانقطـاع الجيلـي المطلـق:** إذ يندفـع الجيـل الرقمـي (جيـل جوجـل) فـي اكتسـاب ثقافتـه وخبراتـه وذائقتـه فـي شـتى المجـالات بنفسـه أو بذراعـه كمـا يقولـون، دون أدنـى التفاتـة لمـا سـبقه مـن أجيال. وهكـذا، فقـد التطـور الجيلـي الطبيعـي أهميتـه وسـقطت معـه قيمـة الـدورات الجيليـة فـي ظـل الطفـرات المجتمعيـة والتقنيـة المطـردة.

- **فـك الارتبـاط بالمرجعيـات التقليديـة/الوسـائط الطبيعيـة وخلـق عوالـم مسـتقلة:** فنتيجـة للتقـدم المعرفـي الـذي بـات مطـردًا، تنوعـت المصـادر التـي يلجـأ إليهـا الشـاب، ومـن ثـم القـدرة علـى اختيـار المرجعيـات التـي يطمئـن إليهـا، وقدرتـه علـى إنهـاء علاقتـه بهـا والانتقـال إلـى أخـرى. وتتحـدد فائـدة المرجعيـة بقـدر فائدتهـا العمليـة المباشـرة. ويرصـد أحـد الباحثيـن فـي مجـال المقارنـة بيـن الأجيـال، كيـف أن جيـل 68

وتبعاته المناهضة للاستبداد بأشكاله قد ولدت وعاشت في ظل إيمان بضرورة الانتماء إلى اتجاهات، أو تيارات فكرية، والارتباط بروابط اجتماعية، والرجوع إلى مرجعيات أعلى.

- بينما على النقيض من ذلك، فإن الأجيال الشابة قبل الرقمية وما بعدها: "X"، و"Y"، و"Z"، و"Alpha"، وما سيستجد سريعًا جدًا، تحكمها مرجعيات الفائدة المباشرة الحية، والملموسة، ورفض المسلمات، والتقديس، والرغبة في خلق عوالم متجددة غير الأسرة، والمؤسسة التعليمية النمطية، والمؤسسة الدينية، كما أنها تتعامل مع المرجعيات بإرادتها الحرة المطلقة، دون توجيه مسبق أو التزام لاحق، بما ستشير به إليها. وتتمثل مرجعيات هذه الأجيال الشابة في محركات البحث الرقمية (محرك جوجل)، و"السيبرنت"، و"الكافيه" وجلسات التواصل الممتدة مع أبناء/بنات جيله، والمنصات الرقمية المتنوعة مثل: "تتفليكس"، و"الشاتينج"، و"التكستينج".. إلخ.

- **التطلع إلى الأرقى بفعل العولمة كثقافة عابرة للحدود:** إذ بات الشباب يشاهد مستويات حياة متميزة، ومساحات حرة متنوعة للتعبير عن الذات، وتقديرًا مجتمعيًا طبيعيًا وتلقائيًا يزداد تجاه المبدعين وأصحاب الإنجاز. وعليه، لم يعد الشاب يقبل بما هو أدنى فيما يتعلق بمستوى الحياة اللائق، والخدمات، والمساواة، والعدالة، والكرامة، والحريات.. إلخ، مما يفسر توحد الجيل الرقمي، بدرجاته المتعاقبة، في كل مكان على ظهر الكوكب حول شعارات واحدة هي: الكرامة الإنسانية، والعدالة، والحرية. إنهم "الرقميون الكوزموبوليتانيون الصغار "Yong Digital Cosmopolitans"، أو ما دأبنا على تسميتهم "بالمواطنين الرقميين الصغار: "Young Digital Citizens".

- **التوحد التام بالتقنيات الرقمية التواصلية:** إذ تمثل التقنيات الرقمية -على اختلافها- المقومات الأساسية لحياة الجيل الرقمي. وتعد بمثابة "جينات" قوة تعمل على تحسين الأجيال الرقمية المتعاقبة. فجيل "زد" الراهن هو تطور وراثي رقمي أفضل مما سبقه من أجيال. وهكذا ستحكم تصرفاته ما أطلقنا عليه يومًا ثقافة "الإدخال" "Enter"؛ و"المحو" "Delete"؛ مما يكسبه جرأة المغامرة والمرونة[7].

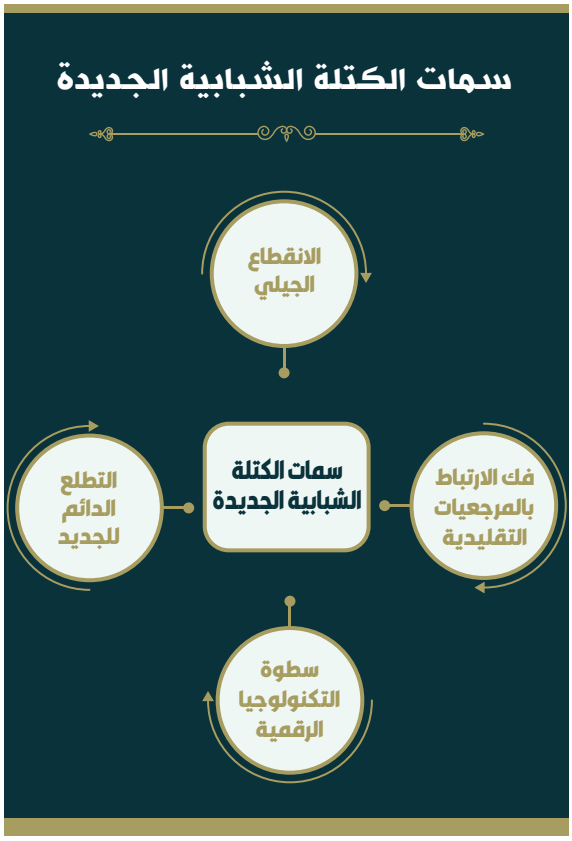

ثانيًا- فك شفرة الكتلة الشبابية المصرية

- يبدو أن مصر ليست بعيدة عن الكتلة الشبابية الجديدة، فالقراءة السريعة للديموجرافيا المصرية الراهنة تُشير إلى أنها صارت مجتمعًا شبابيًا بامتياز، لأن 80% من سكان البلاد، أي 80 مليون مواطن، يقعون تحت سن الأربعين، أخذًا في الاعتبار أن 50% من العدد المذكور (40 مليون مواطن) يقعون ما بين سن صفر وعشرين عامًا، والـ50% الأخرى (40 مليون مواطن آخرون) يقعون بين سن العشرين والأربعين. أي إن مصر المستقبلية شابة، حيث من هم فوق الأربعين عامًا تتراوح نسبتهم حول الـ20%، أي لا يزيد عددهم على 20 مليون مواطن.

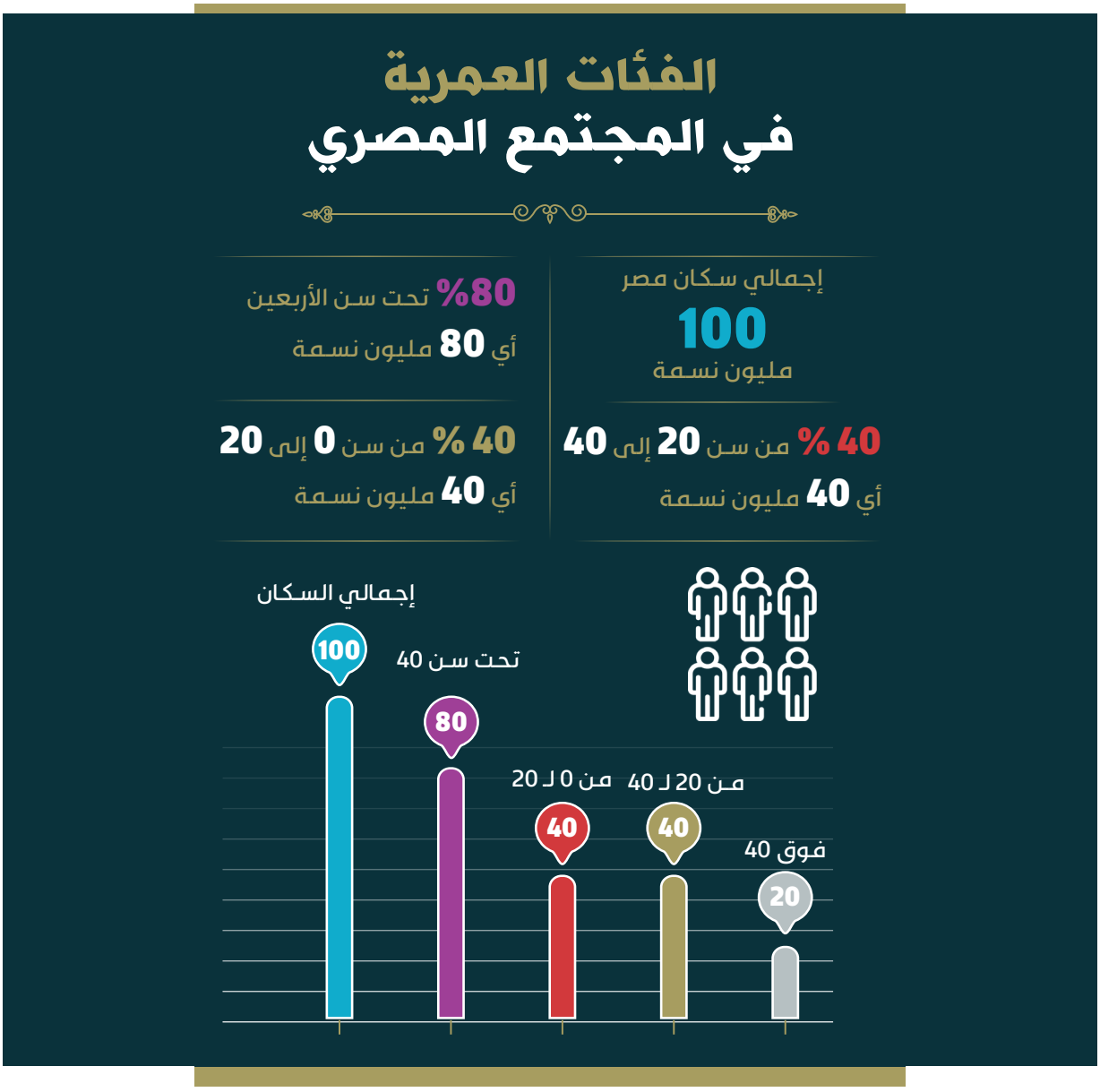

• تستدعي هذه الحقائق الكمية عن الفئات العمرية في المجتمع المصري الاستنفار البحثي والانشغال السياسي بفك شفرة الكتلة الشبابية الهائلة التي تشكل القوام الأكبر من الجسم الاجتماعي المصري، أخذًا في الاعتبار ضرورة الأخذ بالمقاربة متعددة المستويات عند تناول المسألة الشبابية. ذلك أن المقاربة التقليدية/النمطية، خاصة السيكولوجية/البيولوجية لم تعد تفسر شيئًا، ولا تدل على شيء أو تعكس أي شيء. وظني أن أية سياسات ملائمة للشباب لمستقبل مصر تحتم فك الشفرة الشبابية، بما تحمل من خرائط نوعية عديدة داخل هذه الكتلة الهائلة التي تضم 80% من سكان مصر تعكس أحلامهم وهمومهم، تطلعاتهم وإحباطاتهم، ما يحفزهم وما يثبطهم، ما يسعدهم وما يغضبهم.. إلخ.

• في هذا الإطار، يمكن اقتراح مقاربة تُسهم في حل ألغاز الكتلة الشبابية، وما تتعرض له من تحولات مطردة التجدد، وترطب العلاقة بينهم وبين البِنَى الأبوية المختلفة، وتيسر في الوقت نفسه دمجهم في المجال العام: السياسي والمدني، وتؤمن "براحًا" مجتمعيًا يضمن انخراطًا مبدعًا ومنتجًا للزخم الشبابي. والأهم مواكبة الزمن الجيلي المتجدد. وتنطلق هذه المقاربة مما يلي:

أ. فهم كيف يفكر الشباب.

ب. كيف يتخذ مواقفه الحياتية، والسياسية، والاجتماعية.

ج. كيف تتشكل مواقفه السياسية.

د. متى يكون حاضرًا مشاركًا ومتى يقرر الغياب ولماذا.

هـ. المقارنة بين الحالة الاحتجاجية الشبابية وبين ما سبقها من حركات شبابية، وكيف يمكن استيعاب القلق الشبابي بسلمية.

و. ما هي منظومة القيم الحاكمة لتوجهات جيل الشباب ومن ثم مواقفه.

ز. ما الجديد الذي يمكن أن يسم الحركة الشبابية الفاعلة في الجسم المجتمعي وحركيته الفائرة.

ح. أثر كل ما سبق على المستقبل.

ط. ما هي السياسات الاجتماعية الجديدة المطلوبة في ضوء ما سبق.

ي. كيف يمكن خلق آليات حوارية تبقي الجسور قائمة بين جيل الشباب ومجتمعهم.ف

وللحصول على النتائج المرجوة من هذه المقاربة على المعنيين مراعاة الحقائق التالية:

• **الحقيقة الأولى:** أن شباب اليوم بات يختارا ما يراه يعبر عنه وعن واقعه، وهو اختيار خارج "إكليشيه الزمن (الماضي) الجميل"، الذي يصر البعض منا على فرضه فرضًا على الشباب. لذا نجده منصرفًا يعمل في هدوء على أن يكرس "زمنًا جديدًا" له مبدعوه ورموزه وشخصياته التي تحظى بشرعية الشباب مباشرة دون وصاية أو توجيه من كهنة الإعلام والثقافة أو من مؤسسة. زمنًا جديدًا يحمل أفكارًا وإنتاجًا ثقافيًا متنوعًا يرون فيه أحلامهم وهمومهم بصورة مباشرة بلا تجميل أو تزويق.

• **الحقيقة الثانية:** أن هناك شبكة تواصل وتضامن يصنعها الشباب فيما بينهم، سواء على مستوى الكتلة العامة الضخمة أو على المستويات الفرعية

داخل هذه الكتلة على اختلافهم- موازية لكل ما هو قائم من شبكات منظمة ومؤسسية. وتعمل هذه الشبكة على خلق عالم خاص بهم يصنعون فيه نجومهم ورموزهم وفق معاييرهم. ويتبادلون فيه الرأي والخبرة بحسب مقتضيات الحياة الفعلية وكيفية التعاطي معها.

• **الحقيقة الثالثة:** هي أن الشباب لا يبدون أي اهتمام لأي ملاحظات أو انتقادات يتم توجيهها لعالمهم الجديد. حيث قرروا أن يعطوا ظهرهم لماكينات الضبط في شتى مؤسسات التنشئة المصممة للتوجيه والإرشاد.

• **الحقيقة الرابعة:** أن عناصر الزمن الرقمي قد "سلّحت" الشباب بقدرات معرفية لا نهائية، وبجرأة سلوكية لا تجعلهم ذواتًا ملحقة بل مستقلة.

• إن التعاطي مع المسألة الشبابية مهمة وطنية تستحق العناية والاهتمام والحوار الوطني الواسع، لأن نجاحنا في مقاربتها يعني تأمين مستقبل مصر ودمج الشباب في المجتمع من خلال مواطنة فاعلة.

1. كنا عرضنا لأفكار الكتاب وقت صدوره بجريدة المصري اليوم بتاريخ 9 إبريل 2019.

2. James Salom & Matt Hen, Youthquake: The Rise of Young Cosmopolitans in Britain, (U.K.: Palgrave, 2019).

3. راجع مقالنا في المصري اليوم المعنون: جيل "Z"، بتاريخ 13 يناير 2021.

** دأب الباحثون في دراسات الأجيال وحركات الشباب منذ قبل مطلع اللفية الثالثة على ترميز جيل الشباب بحرف يعكس سمات الجيل: لذا فهناك جيل "X" ويطلق على مواليد منتصف الستينيات وحتى منتصف السبعينيات. لحق به جيل "Y" الذي ولد في منتصف الثمانينيات تقريبًا وامتد حتى منتصف التسعينيات. وما أن انطلق ما أطلقت عليه مبكرًا "زمن جوجل" أو زمن محرك البحث "جوجل" حتى تضاءل الفرق الزمني بين الجيل والجيل حيث تقلصت الدورة الجيلية إلى خمسة أعوام كما هي الحالة بين جيلي "Z" و"Alpha" على عكس زمن ما قبل "جوجل" حيث كان الفرق بالعقود.

4. يمكن مراجعة:

* Corey Seemiller & Meghan Grace, Generation Z: A Century In Making,(London:Routledge,2019).

5. راجع دراسة: Goran therborn, New Masses, NLR 85,Jan – Feb. 2014.

وقد قمنا بمرجعة الدراسة الهامة في مقالين بجريدة الأهرام كما يلي:

أ) الكتل الجديدة الصاعدة: تراجع اليمين واليسار، بتاريخ 6 مايو 2017.

ب)الكتل الجديدة الصاعدة: أربع قوى اجتماعية مقاومة، 13 مايو 2017.

6. Anthony Elliot, The Routledge Social Science Handbook of AI,(London: Routledge,2022).

7. Corey Seemiller & Meghan Grace, Generation Z Goes To College, (Jossey – Bass,2016).

6 دور الدولة الاقتصادي وعلاقته بالقطاع الخاص

أ. مجدي صبحي
رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد دور الدولة في النشاط الاقتصادي من القضايا التي قُتلت بحثًا، خاصة خلال العقود الأربعة الماضية، ورغم هذا ستظل القضية محلاً لإعادة التفكير المستمر بناء على ما يشهده الواقع من تطورات. وعمومًا فقد كان دور الدولة -تاريخيًا- يقع بين تطرفين، أولهما، هو الدولة الحارسة التي لا تتدخل الدولة فيها في النشاط الاقتصادي مباشرة على الإطلاق. أما التطرف الثاني، فهو الدولة الاشتراكية التي نادت بأن تكون جميع وسائل الإنتاج في يد الدولة. وبين هذين التطرفين شهد التاريخ نماذج عديدة ولأسباب عدة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. في هذا الإطار، سيتم التركيز على طبيعة الوضع الراهن لدور الدولة الاقتصادي في مصر، وسعي الحكومة إلى زيادة مساحة القطاع الخاص في المرحلة المقبلة.

أولاً- الأدوار الرئيسية للدولة

يمكن القول إن هناك أربعة أدوار رئيسية قامت الدولة بها ولا تزال، خاصة في الدول النامية[1]، وهي:

- أدوار كلاسيكية: وهي تتعلق بحفظ النظام، وتطبيق القانون، وضمان احترام حقوق الملكية الخاصة، وإنفاذ التعاقدات وغيرها، مما يمكن اعتباره أساسًا للنظام العام من ناحية، ولنظام السوق من ناحية أخرى، إذ لا ينتظر أن يقوم تبادل حر تبعًا لقواعد العرض والطلب دون حضور الشروط المؤسسية الأولية كحقوق الملكية وإنفاذ التعاقدات.
- أدوار تنظيمية: وهي التي تضطلع الدولة فيها بتنظيم العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين ابتغاء للصالح العام. وفي هذا السياق، تتدخل الدولة لضبط اختلالات القوة بين الفاعلين الاقتصاديين، كحال قوانين منع الاحتكار، والقوانين المنظمة لتدفق المعلومات في أسواق الأوراق المالية، والقواعد الضابطة لنشاط البنوك، وقوانين حماية

المستهلك، وقواعد السلامة الصحية والأمن الصناعي، والحد الأدنى من الحقوق للعمال.. وغيرها.

- **أدوار تنموية:** وهي التي تضطلع الدولة فيها بإدارة جزء من الموارد الاقتصادية بما يدفع النمو أو يحقق أهدافًا تنموية، كالتصنيع، أو دعم منافسة الصناعات المحلية في الأسواق العالمية، أو تنمية قطاعات بعينها لخلق الوظائف، ويمتد هذا الدور إلى اضطلاع الدولة بدور داعم للاقتصاد الخاص عن طريق الاستثمار الحكومي في قطاعات قلما يتجه إليها الاستثمار الخاص لضعف عائدها على المدى المباشر، كالبنية الأساسية، والاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي. تلك القضايا لها بعد تنموي، من ناحية، لأنها تزيد من قدرة الاقتصاد على المنافسة والنمو وترفع من مستويات المعيشة، ولها بعد اجتماعي، من ناحية أخرى، لأنها تمس القدرات الإنتاجية للمواطنين، وترتب لهم حقوقًا اقتصادية واجتماعية كمواطنين وليس فقط كأطراف في العملية الإنتاجية.

- **أدوار توزيعية:** وهي تتعلق بدور الدولة في إعادة توزيع الدخل والثروة، ويتحدد هذا الدور من خلال مالية الدولة في المقام الأول، حيث تقوم من خلاله بتحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات واستخدامها للإنفاق على مجالات معينة، وعادةً ما يتقاطع هدف إعادة التوزيع مع أهداف تنموية أخرى. فعلى سبيل المثال، يتم جمع الضرائب لدعم نظم التعليم والرعاية الصحية لرفع مستويات المعيشة، لكنها في الوقت نفسه ترفع من إنتاجية وكفاءة القوى العاملة، وتخفض من تكلفة العمل على أصحاب الشركات الخاصة. ويتصل دور الدولة في إعادة التوزيع اتصالاً وثيقًا بقضية شرعية الدولة والنظام الاجتماعي ككل، لأنه من خلالها يتحدد للمواطنين أو لجزء كبير منهم ما إذا كان النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يخدم مصالحهم أو يضمن لهم فرصًا مستقبلية في الترقي وتحسين مستويات المعيشة. من هنا، كانت قضية إعادة التوزيع تجمع بين الشرعية السياسية وشرعية النظام الاجتماعي ووظائف الدولة التنموية في آن واحد.

ثانيًا- دور الدولة والقطاع الخاص المصري

- يحتلّ القطاع الخاص أهمية كبيرة في الاقتصاد المصري، فوفقًا للعديد من المؤشرات فهو يسهم بنحو 78% من الناتج المحلي، كما ترتفع هذه المساهمة لتصل إلى أكثر من 90% في بعض الأنشطة، مثل: الزراعة، والصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والتجارة الداخلية، والسياحة، والمعلومات والأنشطة العقارية، والخدمات الاجتماعية. إلا أن الاستثمار الخاص شهد تدهورًا بعد عام 2010، حيث انخفضت نسبة الاستثمار الخاص من حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009/ 2010، إلى نحو 2.5% من الناتج المحلي في عام 2021/2020، وذلك مع إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار[2].

- وأقرّت الدولة بمثالب هذا التدهور، إلا أنها سعت في الوقت نفسه إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وربما يكون ذلك واضحًا فيما ذكره الرئيس عبد الفتاح السيسي مؤخرًا، خلال حفل إفطار الأسرة المصرية بأن المرحلة المقبلة ستشهد دعمًا مضاعفًا للقطاع

الخاص للاضطلاع بدوره في تنمية الاقتصاد، مؤكدًا أن الدولة ستضع كل الإمكانيات الممكنة لتوفير البيئة اللازمة لتحقيق ذلك. ثم كان التأكيد على ذلك من خلال رئيس مجلس الوزراء د. مصطفى مدبولي أثناء عقده مؤتمرًا صحفيًا عالميًا في منتصف مايو الماضي[3]، بناء على توجيه من الرئيس لعرض خطة الدولة في التعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها البلاد.

- وأكّد مدبولي أنه إذا كان نصيب القطاع الخاص ، خلال السنة الاخيرة، في إجمالي الاستثمارات قد انخفض إلى نسبة 30% مقابل 70% للدولة، فإننا نستهدف في السنوات الثلاث القادمة أن ترتفع نسبة مشاركة القطاع الخاص لتصبح 65% من إجمالي الاستثمارات المنفذة، بما يُمثّل تمكينًا كاملاً للقطاع الخاص، خلال السنوات الثلاث القادمة، حتى يعود للسياق الطبيعي الذي كان موجودًا، لافتًا إلى أن التحرك في هذا الاتجاه ليس مجرد حديث، ولكن يتم وفق محاور معينة يتم العمل على تنفيذها، حيث سيتم تحسين مناخ الأعمال، وإطلاق حزمة من الحوافز المتنوعة، وفتح قنوات تواصل مباشر مع القطاع الخاص لحل جميع مشكلاته.

- وفيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال، كشف رئيس الوزراء أنه سيتم الإعلان بصورة رسمية عن وثيقة سياسات ملكية الدولة[4]، التي ستتضمن تحديدًا للأنشطة والقطاعات التي ستتواجد بها الدولة ومؤسساتها بصفة مستمرة، نظرًا لمحوريتها، أو عدم إقبال القطاع الخاص على الدخول فيها، وكذا الأنشطة والقطاعات التي ستتخارج منها الدولة خلال السنوات الثلاث القادمة، إلى جانب الأنشطة التي ستستمر بها الدولة، لكن مع تقليل نسبة المشاركة بها تدريجيًا، وذلك طبقًا للمعايير الدولية في هذا الشأن.

- وأكّد أنه تمّت مراجعة التجارب الدولية المختلفة خلال إعداد هذه الوثيقة، للوقوف على القطاعات التي تستمر بها الدولة، كحكومات، والقطاعات التي تُترك للقطاع الخاص للاستثمار فيها، موضحًا أن تلك الوثيقة ستخضع للمراجعة الدورية، لمتابعة عملها، والوقوف على القطاعات الواجب الاسراع في التخارج منها، لافتًا إلى حرص الدولة على مشاركة القطاع الخاص حتى في المشروعات المملوكة لها، وذلك من خلال ترك إدارتها له.

- وأضاف رئيس الوزراء أن الدولة تستهدف تسييل أصول بقيمة 40 مليار دولار خلال السنوات الأربع القادمة، وذلك من خلال طرحها للشراكة مع القطاع الخاص، سواء المصري أو الأجنبي، مشيرًا إلى أنه فيما يتعلق بالـ10 مليارات الخاصة بهذا العام، فقد تم بالفعل تحديد أصول بقيمة 9 مليارات، وبدء خطوات تنفيذ تسييل تلك الأصول خلال الفترة الحالية، مضيفًا أنه تم تحديد أصول بقيمة 15 مليار دولار بصورة فورية، حيث إن مجموع ذلك يفوق المستهدفات للسنتين الأوليين.

- وفيما يتعلق بالحصول على الأراضي الصناعية، أشار رئيس الوزراء إلى أن الدولة ستتحول إلى نظام حق الانتفاع في الأراضي الصناعية بلا قيود، قائلاً: "لا يعنينا تحقيق مكاسب من ثمن الأرض"، مؤكدًا أنه فيما يتعلق بالأراضي التي تُملك فسيكون التسعير فقط بقيمة المرافق، وسيتم

تقديم المزيد من التيسيرات في هذا الشأن، تشجيعًا للإسراع بعمليات التنمية.

ثالثًا- تحديات تنفيذ توجهات الدولة

- هكذا تبدو الأوضاع نموذجية نحو زيادة وزن ودور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، سواء عبر برنامج الخصخصة الطموح المطروح، أو عبر تأسيس مشروعات جديدة، وذلك في ظل استراتيجية وسياسة واضحتين تحددهما وثيقة "سياسة ملكية الدولة"، وعبر تهيئة المناخ وتقديم العديد من الحوافز لدفع القطاع الخاص للمشاركة الأكبر في النشاط الاقتصادي، وهو ما يتضمنه هدف الدولة من رفع استثمارات القطاع الخاص من 30% من جملة الاستثمارات إلى 65% خلال سنوات محدودة تبلغ ثلاث سنوات.

- يبقى الآن أن يوضع توجه الدولة لزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي موضع التنفيذ بسرعة، فقد تكون المشكلة أحيانًا في التردد. صحيح أن هذا التردد ربما يكون راجعًا، كما في برنامج الخصخصة مثلاً إلى سيادة ظروف دولية، كجائحة كورونا، أو أوضاع البورصة التي ربما تبخس قيمة الأصول العامة المعروضة للبيع، إلا أن الانتظار في كل الأحوال له ثمنه أيضًا.

- وربما يكون الأمر في النهاية، كما يوضح الخبير الاقتصادي د. أحمد جلال[5]، "بشكل عام، أنه لا توجد سياسة اقتصادية صحيحة وأخرى خاطئة بشكل مطلق، بما في ذلك الخصخصة. وإذا أردنا أن تصب تجربة طرح شركات القوات المسلحة في البورصة في خانة الصالح العام، فمن المهم أن تأتي هذه الخطوة في إطار استراتيجية واضحة لدور الدولة والجيش في الاقتصاد، وأن يتم قياس نجاحها بما تحققه من فائدة للمستهلك، والعامل، والمستثمر، والخزانة العامة، وليس طرفًا واحدًا من بين هؤلاء". وبديهي أن ما ذكر بمناسبة تصريح رئيس الجمهورية بتخصيص بعض شركات القوات المسلحة ينطبق على برنامج الخصخصة بشكل عام.

1. عمرو عادلي، مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط، 31 ديسمبر 2014. على الرابط:

https://carnegie-mec.org/2014/12/31/ar-pub-57674

2. «نداء مصر»: مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يدعم زيادة حجم الناتج المحلي، المصري اليوم، الخميس 19-05-2022.

3. مدبولي: نستهدف رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص لـ 65% من إجمالي الاستثمارات خلال 3 سنوات، موقع مصراوي، 15 مايو 2022 على الرابط: https://bit.ly/3aAcEUv

4. وثيقة سياسة ملكية الدولة، على الرابط:

https://enterprise.press/wp-content/uploads/2022/05/State-ownership_draft.pdf

5. د. أحمد جلال، دور الدولة في الاقتصاد، المصري اليوم، 18/11/2019.

7 عجز الموازنة وتنسيق السياسات المالية والنقدية

أ. عبد الفتاح الجبالي

*الخبير الاقتصادي

*رئيس مدينة الإنتاج الإعلامي

على الرغم من الإصلاحات المالية العديدة التي قامت بها الحكومة المصرية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، فإن عجز الموازنة ما يزال يمثل هاجسًا لدى صانع القرار المالي، حيث ارتفعت قيمته من 429.9 مليار جنيه عام 2018/2019 إلى 472.3 مليار عام 2020/2021، فيما يقدر في مشروع موازنة 2022/2023 بنحو 558.2 مليار. وبرغم انخفاض نسبته إلى الناتج من 7.5% إلى 6.8% و6.1% خلال السنوات سالفة الذكر بالترتيب؛ إلا أن هذا الأمر يعود في جزء منه إلى التعديلات التي أدخلتها وزارة التخطيط على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة.

ومن المعروف أنّ الزيادة المستمرة في عجز الموازنة العامة للدولة تؤدي إلى زيادة الفجوة التمويلية. وتُشير الإحصاءات إلى أن الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة عام 2022/2023 قد بلغت 1532.6 مليار جنيه (وهي عبارة عن العجز الكلي البالغ 558.2 مليار، مضافًا إليه سداد أقساط القروض البالغة 965 مليار). وعلى الجانب الآخر، ارتفع إجمالي الدين العام (المحلي والخارجي) إلى 7904 مليارات جنيه نهاية ديسمبر 2021 وبنسبة 99.7% من الناتج المحلي الإجمالي منه 145.5 مليار دولار دين خارجي. هنا يصبح التساؤل المطروح هو: **ما مدى إمكانية الاستمرار في هذه السياسة في ظل الضغوط المحلية والدولية؟**.

أولاً- السياسة المالية.. أدوار وتساؤلات

- ترجع أهمية هذا السؤال المطروح إلى الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الاقتصاد القومي ككل، من حيث قدرتها على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تؤثر تأثيرًا مباشرًا على استخدام الموارد الكلية للاقتصاد، ومستوى الطلب الكلي. ناهيك عن تأثيرها في سياسات الدخول عن طريق الدعم والنفقات الاجتماعية، بينما تتيح الإيرادات العامة الفرصة للدولة لتلبية الأهداف العامة، وتحميل الأعباء الاجتماعية على الفئات القادرة، مع

تخفيف تلك الأعباء عن كاهل الفئات الفقيرة وذلك بتحسين نظام الضرائب ورفع درجة كفاءته.

- وقد شهدت الآونة الأخيرة اهتمامًا متزايدًا على كافة المستويات النظرية والعملية، وكذلك في مختلف الدول المتقدمة والنامية، بكفاءة إدارة المالية العامة، وبصفة خاصة إدارة الإنفاق العام والدين العام من جهة، وبعملية صنع الموازنة ومدى الشفافية التي تتمتع بها من جهة أخرى. وذلك بعد أن تفاقمت العجوزات في موازنات هذه الدول بصورة كبيرة، وأدى إلى المزيد من الاقتراض ومن ثم زيادة الدين العام.

- لذلك، فقد أعيد النظر في دور سياسة المالية العامة في العقد الأخير، على إثر الأحداث والظروف التي مر بها الاقتصاد العالمي، وأبرزها: الأزمة المالية العالمية 2008، وجائحة كورونا. حيث أصبح ينظَر إلى سياسة المالية العامة عمومًا باعتبارها أداة فعالة لتشجيع النمو الاحتوائي والمساهمة في استقرار الاقتصاد الكلي، ولا سيما أثناء فترات الركود وحين تصبح السياسة النقدية أقل فعالية. وفي الوقت نفسه، تزداد أهمية الإدارة المالية العامة السليمة، مع ارتفاع مستويات الدين ووجود تحديات ديموغرافية طويلة الأجل وزيادة المخاطر.

- إلا أن حسن إدارة المالية العامة يتوقف على مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف الرئيسية لها، كما أن تحديد خطورة العجز من عدمه يرتبط بالأساس بالحالة الاقتصادية للبلاد، سواء في الأجل القصير والمتوسط أو الطويل. فإذا كانت الدولة في حالة كساد، فإن السعي نحو تحقيق التوازن المحاسبي في الموازنة يعتبر هدفًا غير سليم من المنظور المجتمعي، إذ يسهم في المزيد من التباطؤ الاقتصادي. أي إن هدف الإنماء الاقتصادي يحظى بالأولوية في السياسة الاقتصادية، حتى ولو جاء على حساب التوازن المالي. وبالتالي، يجب أن يكون الحكم على عجز الموازنة العامة في الأجلين المتوسط والطويل أخذًا في الاعتبار قدرة هذا العجز على دفع عجلة النمو، وزيادة قدرة الاقتصاد على توليد الموارد اللازمة لتقليص هذا العجز على المدى المتوسط.

- لذا، فإن مناقشة دور المالية العامة لا يجب أن تقتصر على تطور قيمة العجز في الموازنة، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة، ورفع معدلات الاستثمار، وتغيير هيكل الإنتاج القومي. وبالتالي، فإن تحليل السياسة المالية من المنظور التنموي، الذي يعمل على رفع كفاءة استخدام الموارد وتنميتها، يتطلب تحويل محور الاهتمام والتركيز من حجم وقيمة العجز إلى خصائص السياسة المالية، أي تركيب الإنفاق العام والإيرادات العامة، بالإضافة إلى تحليل سمات النظام الضريبي، أي التركيز على خصائص السياسة المالية وليس موقفها.

- من هنا، ترتبط فكرة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام الذي يحقق الأهداف المنوطة به، بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، حيث يتيح ذلك للمجتمع تحديد كيفية إنفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية في المجالات التي تحتاج إلى التدخل العام. لذلك، يتطلب تحسين كفاءة وفاعلية الإنفاق العام تحديدًا دقيقًا للمجالات التي يجب أن يكون للحكومة دور واسع فيها، وتلك التي لا ينبغي أن يكون لها فيها دور على الإطلاق.

- هذه الأمور تتحقق عند صنع الموازنة، وتنفيذها، ففي المرحلة الأولى تطرح عدة تساؤلات هي: ما مدى الاستجابة لاحتياجات المجتمع؟ وما مدى العدالة في الإيرادات والنفقات؟ وأخيرًا ما مدى المساواة في الأعباء؟. وبالتالي فالحكم على المالية العامة يتعلق بمدى ما تحقق من هذه المبادئ وكذلك السياسات المزمع تنفيذها، ومدى قدرتها على التعامل مع الواقع الاقتصادي المعاش.

- إذ إن مشكلات الإنفاق العام لا تنشأ فقط نتيجة لعدم ملاءمة مستوى الإنفاق وهيكله، ولكن أيضًا نتيجة للمشاكل الإدارية في السيطرة على الإنفاق، الأمر الذي يتيح للمجتمع تحديد كيفية إنفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية في المجالات التي تحتاج إلى التدخل العام. هنا تُطرح عدة تساؤلات أساسية، أولها: ما هي المبادئ والمعايير التي يجب الاسترشاد بها عند تقدير مستوى وتركيب الإنفاق العام؟ ثم كيف يتم تمويل هذا الإنفاق؟. وثانيًا: ما هي الآثار الناجمة عن برامج الاستثمار الحكومي؟ ثم أي الفئات المجتمعية التي تستفيد من مختلف عناصر هذه البرامج؟ ثم كيف تنفق الدولة مواردها؟ وأخيرًا، كيف يُمكن تحسين تخصيص الإنفاق العام؟ والأهم من هذا وذاك، ما هو تأثير تقليص الإنفاق العام على حجم الاستثمار؟ وما آثار ذلك على التنمية؟.

- على الجانب الآخر، هل وصل المجتمع إلى طاقته القصوى من الإيرادات السيادية، خاصة الضريبية، أم أن المستوى الحالي لها ما يزال به الكثير من القصور؟ وهل هناك إمكانية لدى صانع القرار المالي للتحرك على هذا الجانب؟ وأي الشرائح والفئات المجتمعية يقع عليها العبء الضريبي الراهن؟ وما هي الأسباب والعوامل المؤدية لذلك؟. كل هذه الأسئلة وغيرها ضرورية للحكم على مدى عدالة وكفاءة النظام الضريبي. وبعبارة أخرى فإن دراسة عدالة أي نظام ضريبي لا يمكن القيام بها بمعزل عن الإنفاق الذي يموله هذا النظام، وهي قضية جوهرية في هذا الإطار، ولكن للأسف فإن معظم الدراسات التي تتحدث عن العدالة الضريبية غالبًا ما تهمل هذه المسألة.

- وبالتالي، فإن ظاهرة معقدة ومركبة كعجز الموازنة، لا يمكن تفسيرها بعامل واحد فقط، بل عبر حزمة من العوامل المتشابكة، الأمر الذي يتطلب الدراسة المتأنية والدقيقة لجميع بنود الإيرادات والنفقات للوصول إلى أفضل السبل في علاج هذه الاختلالات. هنا تُطرح العديد من التساؤلات التي تتعلق بعجز الموازنة العامة للدولة، ومنها: هل هناك حدّ أمثل لعجز الموازنة يمكن أن يتحقق دون أن يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد القومي والمجتمع ككل؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هو هذا الحد، وكيف يمكن تحديده أو قياسه؟.

- لا شك في أن الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها ليست بالبساطة والسهولة التي يتصورها البعض، خاصة أن الدراسات تؤكد أن مستوى العجز نفسه يمكن أن تنتج عنه آثار اقتصادية شديدة الاختلاف من دولة لأخرى، وذلك حسب

هيكل الإنفاق العام والهيكل الضريبي والأساليب المختلفة لتمويل العجز. إذ إن هناك ارتباطًا وثيقًا بين الطريقة التي يُموَّل بها العجز والأهداف الاقتصادية التي تسعى الحكومة إليها.

- من هنا، تواجه السياسة المالية مهمة شاقة تتمثل في تحقيق نتائج أكبر بجودة أفضل في بيئة معقدة تزداد فيها القيود على صانع القرار المالي بشدة، ووجود تحديات ديمغرافية طويلة الأمد، وزيادة المخاطر التي تتعرض لها المالية العامة، وبالتالي يصبح من الضروري العمل على إيجاد حيز مالي معقول يسمح بتنفيذ السياسات المرغوبة لتحقيق التنمية الاحتوائية، ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعمل على ضمان وصول ثمار النمو إلى الفقراء والطبقة الوسطى وذلك عن طريق التصميم الجيد للسياسة المالية على جانبي الإيرادات والمصروفات.

ثانيًا- متطلبات علاج عجز الموازنة

- **يحتاج التحرك نحو إصلاح السياسة المالية إلى سلة من الإجراءات والسياسات تتفاعل مع بعضها بعضًا وتتناول كافة جوانب السياسة المالية (الإيرادات والنفقات)، بل وأيضًا أسلوب إعداد الموازنة. لكن مع التنبيه على خطورة علاج العجز بمزيد من الانكماش، لأنه يعطل التنمية، ويزيد من مشكلة البطالة، ويؤثر بشدة على مستوى معيشة الأفراد. لذا، فإن علاج العجز ينبغي أن ينطلق من عدة مبادئ أساسية، هي:**

- أن علاج العجز لا يعني القضاء عليه، بل الوصول به إلى مستويات مقبولة مجتمعيًا.

- أن هذا العلاج سوف تترتب عليه تكاليف معينة يجب أن يتحملها المجتمع وفقًا لاعتبارات العدالة.

- أن علاج العجز يجب أن يتم على مدى زمني متوسط وطويل وليس على المدى القصير.

- في ضوء ما سبق، يصبح من الضروري استخدام السياسة المالية كأداة للتصدي للآثار السلبية، فيجب عدم التمسك بخفض العجز في الموازنة، بل على العكس يمكن السماح بتحريكه عن طريق زيادة الإنفاق العام، ولا يعني ذلك التضحية بالعجز، ولكن البحث ببساطة عن المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادرًا على النمو دون مشكلات تضخمية أو ركود. وهو مستوى يجب البحث عنه بدقة وعناية في ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، حيث يتطلب ذلك بالضرورة توسيع الحيز المالي القابل للاستدامة عن طريق التصميم الجيد للسياسة المالية على جانبي الإيرادات والمصروفات.

- مع ضرورة التفكير في إنشاء "مجلس موازنة مستقل"، ككيان وسيط بين السلطتين، التشريعية ممثلة في مجلس النواب، والتنفيذية ممثلة في الحكومة، يناط به مراجعة المشروع كاملاً قبل عرضه على البرلمان، واقتراح ما يلزم من تعديلات وإجراءات، وهي الفكرة المطبقة منذ عقود في العديد من البلدان، على أن يشمل في تشكيله ممثلين عن النقابات

المهنية والاتحادات العمالية، ورجال الأعمال، واتحاد الصناعة، والأجهزة الحكومية المعنية، والمجتمع المدني.

- ويتم اختيار الأعضاء عن طريق المنظمات المعنيّة بذلك، بالإضافة إلى عدد محدد يعينه رئيس الجمهورية من الخبراء والمتخصصين، مع التأكيد على أهمية عدم الجمع بين عضوية هذا المجلس والحكومة، وأي من المجالس النيابية، على أن يصدر بقرار من رئيس الجمهورية، مما يمنحه المزيد من المرونة والاستقلالية، بعيدًا عن الحكومة أو البرلمان. ويصبح بوتقة تنصهر فيها الأفكار والآراء لتضع الرؤية الصحيحة والشاملة للوقوف في وجه التحديات الراهنة والانطلاق إلى آفاق المستقبل.

ثالثًا- السياسة النقدية ومواجهة التضخم

- ينصرف مفهوم السياسة النقدية والائتمانية إلى التحكم في عرض النقود وأدواتها، بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية المرغوبة. ويضمن التشغيل الكفء للموارد الاقتصادية، والحفاظ على استقرار معقول للأسعار درءًا للتضخم. ذلك أن أفضل إسهام للسياسة النقدية هو مساندة أفضل مسارات النمو قابلية للاستمرار بالنسبة للإنتاج والعمالة، والحد من التقلبات الدورية حول مسارات النمو تلك، والحفاظ على قيمة العملة الوطنية.

- من هذا المنطلق، تلعب السياسة النقدية دورًا هامًا ورئيسيًا، في الاقتصاد عمومًا، وسعر الصرف على وجه الخصوص، نظرًا لقدرتها على مواجهة الخلل بين معدلات الادخار المحلية، والاستثمار القومي. وبناءً على ذلك، فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوسع النقدي، أو التوسع في الائتمان المحلي، لها أهمية حاسمة في سياسات سعر الصرف المتبعة. خاصة أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الوصول إلى معدل تضخم معتدل يدعم الاستقرار الاقتصادي، ويجعل الاقتصاد في حالة توازن حركي منتظم يزيد من الناتج المحلي، أي تحقيق الاستقرار في الأسعار، وضمان معدل تضخم يضمن تحقيق الأهداف التنموية للبلاد. وذلك لأن ارتفاع التضخم يُلقي بظلاله على هدفي استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، ويشكل خطورة على برامج الإصلاح الهيكلي، مما يعزز من أهمية الحديث عن سياسة سعر الفائدة.

- فضلاً عن أن سياسة الصرف الحر تحتاج إلى محور ارتكاز أسمى غالبًا ما يتمثل في معدل التضخم المستهدف الذي يعد البديل الأفضل في الحالة المصرية. ويتلخص هذا النظام في تقدير معدل متوقع للتضخم، في ضوء التطورات والتغييرات خلال الأعوام السابقة والمستجدات المحتملة على الساحة المحلية، بالإضافة إلى الإمكانيات المتاحة لدى السلطة النقدية وحدود أدوات السياسة المتبعة. وهكذا، تستطيع السلطة النقدية عبر العديد من الأدوات التأثير لتحقيق معدل تضخم معين.

- بالتالي، إذا كان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يترجم في النهاية إلى هدف يرتبط بالتغيير في الأسعار، فإن الآراء تتباين حول ما إذا كان من الواجب على السياسة النقدية تبني فكرة الاستقرار الكامل للأسعار، أو الالتزام بمعدل تضخم تعتبره معقولاً من وجهة نظرها. وهذا هو لبّ الحديث عن استقلالية البنك المركزي.

- وعادةً ما يكون لدى البنوك المركزية ثلاث أدوات تمكنها من السيطرة على السياسة النقدية لتتمكن من الوصول إلى مستهدفاتها، وهي أسعار الفائدة، وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، ونسبة السيولة. وتستطيع السلطة النقدية عبر العديد من الأدوات التأثير لتحقيق معدل تضخم معين، نظرًا إلى أن هذا الهدف لا يتحقق إلا بعد فترة زمنية تستغرق عامًا على الأقل، وفقًا لطبيعة الاقتصاد ومرونة الأسعار وسرعة تداول السلع، وهي كلها أمور تتوقف على طبيعة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد.

- من هذا المنطلق، تأتي أهمية العمل على تدعيم مقدرة البنك المركزي على إدارة الشئون النقدية والتحكم في السيولة المحلية، عن طريق المحافظة على معدل ملائم لنمو النقود، لكي يضمن تحقيق نمو اقتصادي معتدل، ويحمي النظام من التوترات الموسمية أو غيرها التي تهدد سلامة العملة، والتي تصل في أقصى حالاتها إلى أزمات سيولة أو ذعر مالي.

- ويتطلب تفعيل دور البنك المركزي بالأساس أن تكون صياغة السياسة النقدية في أيدي مسئولين بعيدين عن السياسة، بحيث يكون في استطاعتهم النظر إلى المدى البعيد، ووضع الدستور المصري البنك المركزي ضمن الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية في المادة 215، كما أنها وفقًا للمادة 216 يصدر بتشكيلها قانون يحدد اختصاصاتها ونظم عملها وضمان استقلاليتها، لذلك نصت المادة 220 من الدستور على أن يختص البنك المركزي بوضع السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، ويشرف على تنفيذها ومراقبة أداء الجهاز المصرفي، وله

وحده حق إصدار النقد، ويعمل على سلامة النظام النقدي والمصرفي، واستقرار الأسعار، في إطار السياسة الاقتصادية للدولة على النحو الذي ينظمه القانون.

- لذلك، أوكل القانون للبنك المركزي مهمة أساسية تكمن في العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية بالاتفاق مع الحكومة (وفقًا للمادة 5 من قانون البنوك)، مع الحفاظ على استقلاليته التامة بحيث يمارس سلطاته دون تدخل من أحد، إذ إن تبعية السلطة النقدية للسلطة المالية تؤدي إلى تسخير الأولى كأداة لتمويل عجز الموازنة الحكومية أو التوسع المالي.

رابعًا- أهمية تنسيق السياسات

- تنبع أهمية هذه المسألة في ضوء التداخل بين السياسات المالية والنقدية، والذي يتحقق أساسًا من خلال إدارة الدين العام، فالتوسع المالي الذي يرتب عجزًا في الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى زيادة الدين المحلي، وهو ما يؤثر بدوره في سوقي المال والنقد، الأمر الذي يرفع أسعار الفائدة، ويؤثر في الاتجاهات الاستثمارية. وهكذا تنعكس هذه العلاقة -في النهاية- على صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي الذي يؤثر في السيولة المحلية، وبالتالي يُعد المحصلة النهائية لأثر السياسات المالية على معدلات التوسع النقدي.

- **تتوقف هذه المسألة على عدة أمور هامة، وهي:** مدى التمويل المقدر الحصول عليه من الجهاز المصرفي لتمويل العجز في الموازنة العامة، ومدى تأثر النمو في القاعدة النقدية باقتراض الحكومة من السلطات النقدية، وتأثر النمو في السيولة المحلية باقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي ككل. وأيًا كان الأمر فإنه في القياس النهائي للدين المستحق على الحكومة يجب النظر إلى ما يقابل هذا الدين من أصول رأسمالية والتي تعد الغطاء الحقيقي لهذا الدين.

- لذلك، نصّ قانون البنوك في المادة 47 الحاكمة لهذه العلاقة والخاصة بتمويل عجز الموازنة على أن يقدم البنك المركزي تمويلاً للحكومة، بناء على طلبها تغطية العجز الموسمي في الموازنة، على ألا يتجاوز قيمة هذا التمويل 10% من متوسط إيرادات الموازنة في السنوات الثلاث السابقة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن عجز الموازنة، وما يرتبط به من اللجوء للاقتراض من الأسواق المحلية، عبر طرح أذون وسندات على الخزانة العامة؛ يؤدي إلى تحفيز أصحاب الثروات على الاستثمار في هذه الأصول عديمة المخاطر، وذات الفائدة المرتفعة، وبالتالي يؤثر بالسلب على الاستثمار المحلي.

- هذا فضلاً عن تأثيرها على الائتمان المقدم للقطاع الخاص، ومن ثم الحد من قدرات الجهاز المصرفي على توفير التمويل اللازم لهذا القطاع؛ حيث يفضل الاستثمار في أوراق الدين العام على حساب تمويل التنمية، وأدت هذه السياسة إلى عدم قيام الجهاز المصرفي بدوره الأساسي المتعلق بجذب المدخرات والودائع واستخدامها في تمويل الاستثمارات، بل على العكس فقد توسع في الاستثمار في هذه الأوراق، واقتصرت مساهمته في رؤوس أموال الشركات على مبالغ

ضئيلة، ولم تَنْمُ القروض والتسهيلات الائتمانية بنفس الدرجة، الأمر الذي أحدث خللاً لدى الجهاز المصرفي أثّر على نشاطه الإقراضي.

- إذ وصلت نسبة القروض للودائع بالعملات المحلية والأجنبية إلى 45،9%، حيث تصل هذه النسبة بالعملة المحلية إلى 39%، وترتفع بالنسبة للعملات الأجنبية إلى 68،4%، وهو ما أدى بالبعض إلى الحديث عن المزاحمة، لذلك ارتفعت أرباح البنوك من هذه الاستثمارات بصورة كبيرة مقارنة بأرباحها عن النشاط المصرفي الاعتيادي، ولهذا يطالب البعض بامتناع البنك المركزي عن عمليات إقراض الحكومة تمامًا، أي الفصل بين سياسة إدارة الدين العام والسياسة النقدية.

- على الجانب الآخر، فإن ارتفاع أسعار الفائدة على أذون الخزانة يؤدي إلى زيادة عبء الدين العام المحلي، ومن ثمّ زيادة عجز الموازنة التي تلجأ بدورها إلى طرح المزيد من الأوراق المالية الحكومية، وهكذا ندخل في دائرة مفرغة وتفاقم من عجز الموازنة العامة للدولة.

- من هنا، تأتي أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، في ضوء طرق تمويل عجز الموازنة، لأن كل طريقة لها آثار وتكاليف معينة على الاقتصاد الكلي. وتنقسم هذه المصادر من حيث آثارها إلى نوعين: أولهما، اقتراض حقيقي، أو غير تضخمي، وينصرف أساسًا إلى الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية، والسحب من الأرصدة النقدية الخاصة بالخزينة. وثانيهما، اقتراض تضخمي قوامه الاقتراض من البنوك التجارية، أو البنك المركزي مباشرة (كمصدر أخير لتغطية العجز في الموازنة)، وهو ما يعرف بالاقتراض المصرفي.

ختامًا، من الضروري العمل على زيادة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ووضع استراتيجية متكاملة لإدارة اقتصادية سليمة تضمن عدم تعرض الاقتصاد القومي لأية أزمات مالية أو اقتصادية، وبالتالي يجب ربط إدارة الدين العام بإطار اقتصادي كلي تسعى الحكومة من خلاله لضمان القدرة على الاستمرار في تحمل مستوى معين للدين ومعدل نموه. كما يجب أن تضع نصب عينها عدة أمور، منها تدبير التمويل من القطاع غير الحكومي لتغطية الاحتياجات، وتخفيض تكلفة الاقتراض إلى أدنى حد، أخذًا في الحسبان التنسيق مع السياسة النقدية.

8 البورصة المصرية.. الأزمة ومقترحات التطوير

د. مدحت نافع
مستشار وزير التموين والرئيس السابق للشركة القابضة المعدنية، المستشار الأسبق لرئيس هيئة الرقابة المالية

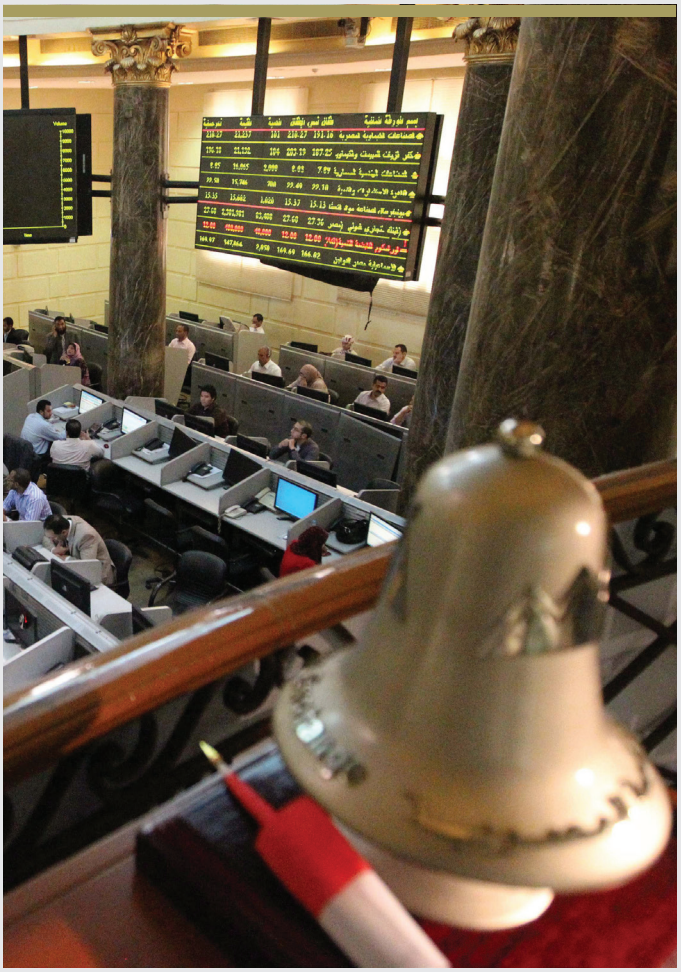

أعلنت الحكومة المصرية في معرض بيانها لوثيقة سياسة ملكية الدولة عن استهدافها رفع معدلات النمو الاقتصادي بين 7% إلى 9% عن طريق رفع معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين 25% إلى 30%، لتوفير فرص عمل كفيلة بخفض معدلات البطالة. أما في الأجل القصير وبمنظور أكثر اقترابًا من الواقع، فقد كانت مستهدفات الموازنة العامة للعام المالي 2021/2022 قد أوضحت الحاجة إلى مضاعفة معدّل الادخار المحلّي إلى ما يزيد قليلاً على 11% (مستهدفات عام 2022/2023 تكتفي بنحو 9.9%)، كما أوضحت ضرورة زيادة الاستثمار الخاص بنحو 50% على الأقل عن العام السابق (معدل الاستثمار المستهدف للعام 2022/2023 بلغ في مسودة الخطة 15.2%)، وهي أهداف ليست سهلة التحقيق، لكنها تظل واقعية في ضوء الفروض التي تبنتها وزارة المالية.

أولاً- الاقتصاد الكلي وأهمية الاستثمار

- أثبتت أساسيات الاقتصاد المصري صلابةً وقدرةً على التعافي في عامي جائحة كورونا؛ إلا أن ثمة أهمية لاستغلالها أكثر من ذلك، من أجل تحقيق النقلة النوعية، التي عادةً ما يعبّر عنها الرئيس عبد الفتاح السيسي بلفظ القفزة أو الطفرة. فالمؤكد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، والذي يدور حول 3600 دولار سنويًا تقريبًا، لا يضعها ضمن الدول التي يمكنها الاعتماد على الادخار المحلي وحده لسد فجوة تمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. ولا يمكن استمرار الركون إلى التمويل بالدين الداخلي والخارجي. كما تجدر الإشارة إلى أنّ كافة الأمراض المزمنة في جسد الاقتصاد المصري، والتي في مقدمتها ارتفاع مستويات الفقر، وتراجع التشغيل، وانخفاض الإنتاجية؛ يمكن علاجها بالاستثمار.

- إذ يخلق الاستثمار فرص العمل، ويرفع من مستويات الدخول، ويجد طريقه إلى مجالات

التعليم والتأهيل والرعاية الصحية، للخدمة على سوق كبيرة يزيد فيها المستهلكون لتلك الخدمات عن مائة مليون مستهلك. كما أن هذا الاستثمار متى تم توجيهه بالمحفزات إلى مجالات العجز، فإنه يوفّر إنتاجًا محليًا يستبدل الواردات، ويقلل الضغط على العملة الوطنية، ويوفّر عملة صعبة من خلال التوجّه نحو التصدير.

- إذن، لا بدّ من جذب الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر، والحد من التوسّع في تلقي الاستثمارات في أدوات الدين من سندات وأذون حكومية، خاصة بعد ارتفاع فاتورة خدمة الدين العام بنسبة 19% لتصل إلى 690.1 مليار جنيه العام 2022/2033، وهو ما يمثل ثلث الإنفاق الحكومي، و49% من الإيرادات. علمًا بأن جذب الاستثمار الأجنبي لم يعد سهلاً كسابق عهده، نظرًا إلى أن المنافسة صارت حادة بين مختلف الدول على إغرائه.

ثانيًا- جذب الاستثمار وسوق المال

- منذ نحو ثلاثة عقود كان يكفي أن تعلن الدولة عن بعض الحوافز البسيطة لجذب أهم الاستثمارات، خاصة أن العديد من الدول النامية كانت حديثة عهد بالاستعمار أو رهينة الفكر الاشتراكي المتشكك في نوايا كل ما هو مستورد من الخارج. أما اليوم، فتتبارى الدول على تقديم حوافز استثنائية، وأصبح من اليسير الترويج لها بعد تقدّم وسائل المعرفة وسرعة دورات المعلومات، كما أصبحت تقارير دولية مثل تقارير التنافسية وممارسة الأعمال بمثابة دليل للمستثمر الباحث عن أفضل وجهة لاستقبال أمواله.

- ولمّا كانت سوق المال والطروحات الحكومية هي الحلقة الأضعف في سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ عام 2014، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام 2016، وذلك وفقًا لما أسفرت عنه أعمال المراجعة ومشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي؛ فإن تلك السوق يمكن من خلال تنشيطها وإصلاح الإدارة بها وتخفيض حجم التدخل التنظيمي والتشابك الرقابي والتشريعي في عملها، وتوفير منتجات مالية جاذبة عبر منصتيها الأولية والثانوية؛ أن تكون معبرًا هامًا للاستثمار المحلي والأجنبي، وآلية مستقرة للطروحات الحكومية والخاصة، وزيادة رؤوس الأموال والتخارج اليسير.

- ومن اللافت أن أهم وأكبر الاستثمارات المباشرة يمكن اجتذابها عبر استثمارات الحافظة (غير المباشرة)، خاصة وأن المستثمر الأجنبي بات يفضّل الدخول على استثمارات محلية قائمة، من خلال شراء حصص حاكمة في أسهمها عوضًا عن التشييد من الصفر.

ثالثًا- ملامح أزمة البورصة

السيولة هي العنصر الأهم لنجاح أي منتج في الأسواق، وكذا الطروحات العامة وتوفير آلية عادلة لتسعير الأسهم، وتخارج المال العام، وتوفير آلية لتخارج الاستثمار الأجنبي، مما يعد أحد أهم متطلبات المستثمرين. وهناك عدد من المؤشرات الكاشفة عن تراجع مستوى السيولة ومستوى الأداء العام في البورصة المصرية منذ عام 2011، وحتى اليوم، من أبرزها:

- تراجع نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر من 103% في فبراير عام 2008 (أعلى معدل بلغه قبل أزمة الرهن العقاري 2) إلى 10.5% في نهاية عام 2021 وإلى ما يقل عن 8% اليوم.

- تراجعت قيمة التداول السنوي من 529.6 مليار جنيه عام 2008 بما يعادل 94 مليار دولار إلى ما قيمته 63.7 مليار دولار بنهاية عام 2021.

- تراجع معدل الدوران من 70.3% عام 2008 إلى 48.3% عام 2021.

- تراجع عدد العمليات من 13.5 مليون عملية إلى 11.4 مليونًا خلال الفترة ذاتها مع زيادة حجم التداول مقدرًا بعدد الأسهم ليبلغ 136.2 مليار سهم مقارنة بنحو 25.5 مليارًا فقط عام 2008؛ نتيجة لتراجع قيمة السهم الواحد ودخول الأسهم المليمية في البورصة المصرية (بعد السماح بتقييم الأسهم بوحدة المليم!).

- انخفاض عدد المقيدين والمتعاملين فعليًا بالبورصة المصرية من نحو 3 ملايين مستثمر قبل عام 2011 إلى أقل من 300 ألف مستثمر.

- التركز القطاعي الشديد في الأسهم المقيدة، بحيث يستحوذ قطاع واحد فقط هو القطاع المصرفي، وتحديدًا مصرف واحد فقط هو التجاري الدولي، على نسبة تدور حول 40% من قيمة المؤشر الرئيسي EGX30.

- يلاحظ أن تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016 لم يغير كثيرًا من هيكل السوق في جانب الشراء، واستمرت الأزمة تطبق على التعاملات بل وخرجت البورصة المصرية من مؤشري جي بي مورجان للأسواق الناشئة للأسهم نتيجة لسوء الأداء وتراجع العائد على المؤشرات.

- فشل الطروحات الحكومية مقارنة بطروحات عام 2005 لأسباب كثيرة يتعلق جانب منها بهيكل السوق ومستوى السيولة، علمًا بأن طروحات عام 2005 كانت بنسب ثابتة هي 20% لكل شركة، وكانت طروحات أولية لشركات لم يسبق طرح أسهمها في البورصة، ونصيب الطرح العام منها كان يوازي الطرح الخاص أو يتفوق عليه. وبذلك تختلف كثيرًا عن الطروحات المنفّذة من البرنامج الحالي للطروحات الحكومية والتي تمثلت في ثلاثة طروحات منها طرحان ثانويان ("الشرقية للدخان" و"أبو قير للأسمدة") وطرح أولي واحد لشركة "إي فاينانس"، ولم تتعد نسبة الطرح العام فيهم 6% من إجمالي الأسهم المطروحة. وقد ساهم برنامج عام 2005 في زيادة السيولة وجذب الشركات الجديدة من القطاع الخاص وزيادة أحجام التداول.

رابعًا- تحديات أساسية أمام البورصة

- **التحديات الدولية:** يمكن تقسيمها إلى تحديات جيوسياسية وأخرى اقتصادية. فالتحديات الجيوسياسية تتمثّل أساسًا في تطور الأوضاع على جبهة الحرب الروسية-الأوكرانية والتداعيات العالمية المرتبطة به، خاصة مع ازدياد حدة الاستقطاب السياسي ورفض المعسكر الغربي للحياد كموقف سياسي. كذلك أفصحت روسيا عن عزمها تصنيف الدول التي سوف تتخذ إجراءات عقابية بعيدًا عن قائمة الأصدقاء.

- وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط تعاني فضلاً عن تلك الاضطرابات الناشئة من مخاطر مزمنة ناتجة عن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وصعود التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش، وانعكاس حركات "الربيع العربي" بالسلب على استقرار دول مثل سوريا وليبيا. وكل ذلك من شأنه تشجيع الأموال الساخنة للاستثمار في أدوات الدخل الثابت (مثل السندات وأذون الخزانة الحكومية) بعيدًا عن المنتجات المالية عالية المخاطر والاستثمار المباشر أو حتى الاستثمار غير المباشر في الأسهم لارتفاع المخاطر المرتبطة بها عن مخاطر أدوات الدخل الثابت بالطبع.

- أما عن التحديات الاقتصادية، فقد ساهمت جائحة كورونا في انكماش معظم دول العالم خلال عام 2020، وتعرضت حركة الأفراد ورؤوس الأموال لصدمة شديدة أثر على خلفيتها العديد من المستثمرين الملاذات الاستثمارية الآمنة،

مثل الذهب والعقارات، وتزاحمت الملاذات الضريبية الآمنة على جذب المستثمرين من كل دول العالم حتى من قبل تفشي الوباء.

- وعلى الرغم من الجهود الحكومية المصرية، فإن ترتيب مصر في مؤشر التنافسية ما يزال يقبع عند (93 من 141 دولة في عام 2021) 3 وترتيبها في مؤشر ممارسة الأعمال عند المرتبة (114 من 190 عام 2020) 4 الأمر الذي يؤخر مصر كمقصد استثماري للاستثمار الأجنبي، ويجعل التدفقات الواردة إليها أقلّ من تلك الموجهة للدول الأعلى تصنيفًا. كما تجدر الإشارة إلى تغير النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني لمصر في مؤشر مؤسسة "موديز" من مستقرة إلى سلبية (26 مايو 2022).

- وقد اجتاحت العالم موجة من التضخم غير مسبوقة منذ عقود، وهي تؤثر بالسلب على أسعار جميع الأصول، وخاصة الأوراق المالية، مما تداعت معه مؤشرات MSCI world وS&P500 وNA SDAQ-100 وDOW 30 وFTSE100 وHang Seng و DAX30 وCAC40 بانخفاض تراوحت نسبه في 14 يونيو 2020 مقارنة ببداية عام 2020 بما بين 1% إلى 16% (باستثناء بورصة ناسداك الأمريكية التي تمكنت بحلول هذا التاريخ من الصعود بنسبة 14%)، لكن تلك المؤشرات جميعًا حققت نموًا إيجابيًا، بحلول 14 نوفمبر 2021 تراوحت نسبته بين 1% و66% (باستثناء بورصة هونج كونج انخفضت بأقل من 10% مقارنة ببداية العام) [5].

- **التحديات المحلية:** تنقسم إلى تحديات تنظيمية مرتبطة بفكر وفلسفة تنظيم سوق المال في مصر. وكذلك تحديات سوقية تتمثّل أساسًا في هيكل السوق الدقيق market microstructure، وطبيعة المؤسسات العاملة في جانب البيع بداية من مديري الطرح ومدى مؤسسية جانب الشراء، ومستوى السيولة والعمق في السوق الثانوية والتركّز القطاعي للشركات المقيدة.

- أما عن التحديات التنظيمية، فإن تدخل الهيئة العامة للرقابة المالية في أعمال الرقابة اللحظية لحركة التعاملات هو أمر غير متعارف عليه، حيث إن ذلك يعد حقًا أصيلاً لرقيب الصف الأول وهو البورصة من خلال قطاعاتها الرقابية، ومنها الرقابة على التداول ومراقبة السوق. وقد تعددت صور إلغاء العمليات في البورصة من قبل الهيئة الرقابية حتى إنه من النادر أن تختتم الجلسة دون إلغاءات لعمليات على أوراق مالية مختلفة.

- تلك الإلغاءات تعتبر عقوبة شاملة تطال جميع المتعاملين، وفي مقدمتهم المتعاملون الملتزمون. لتوضيح جانب واحد من المخاطر الإضافية التي تحملها آلية الإلغاء كعقوبة شاملة، هو قيام متعامل بشراء أسهم في ورقة مالية معينة، وقد حدد قراره الاستثماري على أساس بيعه عددًا من الأسهم في ورقة مالية أخرى. فإذا قام الرقيب بإلغاء العمليات على الورقة الأخرى، فإنه يلغي عمليات البيع لذلك المستثمر، وتصبح عملية الشراء (غير الملغاة) عبئًا إضافيًا عليه، لأنه كان يخطط لتمويل الشراء في الورقة الأولى من حصيلة بيع أسهمه في الورقة الأخرى فتركت له الهيئة عملية الشراء وألغت له عملية البيع.

- هذا النوع من المخاطر يجعل المستثمر لا يفضل التعامل في البورصة، خاصة المستثمر المؤسسي طويل الأجل، أما المضارب الفرد فلديه شهية أكبر للمخاطر، وهذا ساهم في تحوّل السوق المصرية إلى سوق أفراد ومضاربين بشكل كبير. وعليه، فإن قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في 17 نوفمبر 2021 بتخفيض عمولات التداول للبورصة بنسبة 20% لم يترتب عليه زيادة حجم التعاملات على أي نحو مأمول [6] (حجم التداول في 17 نوفمبر 2021 كان نحو 64 مليون سهم، وفي بداية الأسبوع التالي

21 نوفمبر 2021 بلغ 40.7 مليون سهم فقط[7]، خاصة وأن عمولة التداول تشكل نسبة ضئيلة من تكلفة التداول، ولم تكن أبدًا ضمن مطالب المتعاملين في الأسواق خلافًا لضريبة الأرباح الرأسمالية التي يراها الكثيرون أحد أسباب نفور المتعاملين في البورصة.

- **أما عن التحديات السوقية:** فقد اختلف هيكل السوق الثانوية في مصر عن حالته قبل عام 2011. فقد تراجع نصيب المؤسسات والأجانب من عمليات التداول بشكل ملحوظ عبر السنوات، وتحكّم الأفراد في جانب الشراء، خاصة بعد أن فضّلت صناديق الاستثمار والمعاشات وغيرهما من مؤسسات استثمار فوائضها في أدوات الدخل الثابت (الخالي تقريبًا من المخاطر) والتي خلافًا لما هو متعارف عليه في الأدوات المماثلة في الدول المتقدمة تدر على المستثمرين فيها إيرادات مرتفعة لا توازي المخاطر الناشئة عنها (لضمانتها الحكومية).

- والسبب كما هو معروف، الاعتماد المتزايد على أدوات الدين لتمويل عجز الموازنة، الأمر الذي يتعين معه رفع أسعار الفائدة لجذب المستثمرين والبنوك التجارية التي تفرغت بشكل كبير للاستثمار في أدوات الدين الحكومي في مصر. مما أثر على دورها، كخالق للائتمان ووسيط بين المدخر والمستثمر في المشروعات الإنتاجية والخدمية. وتعد شركة مصر كابيتال مثالاً واضحًا لخروج المؤسسات من البورصة إلى أدوات الدخل الثابت، حيث تدير محفظة لبنك مصر بقيمة 30 مليار جنيه معظمها في السوق النقدية وأدوات الدخل الثابت[8].

- كذلك، فإن اضطراب العلاقة بين الرقيب المنظم والمستثمرين أدى إلى تراكم القضايا في المحاكم بمعدل غير مسبوق، مما تسبب في ضعف الثقة التي هي أهم دعامات جذب الاستثمار. كما أن تحصيل هيئة الرقابة المالية لمليارات الغرامات مقتطعة من القطاع الخاص بصورة مجحفة هي سوء تخصيص للموارد، فضلاً عن كونها ظالمة؛ حيث إن القطاع الخاص أكفأ في توظيفها مع سداد مستحقات الدولة بشكل طبيعي. يُضاف إلى ذلك تردّي العلاقة بين إدارتي الهيئة والبورصة بشكل غير مسبوق لاحظه المتعاملون، وأدى إلى زيادة المخاطر النظامية في السوق بشكل عام.

خامسًا- خطة العمل المقترحة

خطة العمل في الأجل القصير:

خلال ثلاثة أشهر إلى سنة يمكن أن تنفّذ الحكومة المصرية عددًا من الإجراءات لتطوير البورصة وتحسين بيئة التعامل:

- الاستفادة من انتهاء فترة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية (مارس الماضي) بضخ دماء جديدة في قيادة الهيئة، وإرسال إشارات إيجابية لأطراف السوق (الذين توترت علاقتهم بالرقيب) على تغيير قيادات الهيئة والبورصة قدر الإمكان، مع تكليف الإدارة الجديدة بتشكيل لجنة لدراسة جميع القرارات المتخذة في البورصة والهيئة خلال الفترة من 2011 وحتى تاريخه، ومناقشة سبل التطوير في وجود أطراف السوق ممثلين في جمعيات الأوراق المالية والسماسرة والشركات المقيدة.

- القيام بجولات ترويجية وجولات طرق الأبواب لجذب المستثمرين العرب والأجانب للتعامل في البورصة المصرية، مع تقديم المحفزات غير الضريبية وفقًا للمسوح الدولية المتخصصة في هذا المجال.

- إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية الدولية التي كانت تعمل بشكل تطوعي جنبًا إلى جنب

مع إدارة البورصة وتم التخلص منها في عام 2011. وكانت اللجنة تضم خبرات دولية مهمة، وكان من بين أعضائها رؤساء بورصات حاليون وسابقون (مثل رئيس بورصة ميلانو ولاحقًا رئيس بورصة لندن بعد دمج بورصة ميلانو فيها، ورئيس بورصة شيكاغو للسلع، وعدد من ممثلي بنوك الاستثمار الكبرى). وتساعد اللجنة في استحداث الأدوات والمنتجات المالية الجديدة وفقًا لأحدث ما انتهى إليه العلم والأسواق المتقدمة، كما تساعد في ترشيد قرارات الجهات الرقابية بما يتقبله المستثمر الأجنبي وشركات الوساطة والصناديق الكبرى في العالم.

- تطوير منصة تداول السندات بآلية التداول المستمر لتصبح أكثر قدرة على جذب المتعاملين وتحسين تسعير أدوات الدين.

- إعادة النظر في برنامج الطروحات الحكومية بناء على الغرض من كل طرح، مع دعم لجنة الطروحات العامة بعدد من الخبراء في المجال من غير ذوي المصلحة. وتأجيل أي طرح جديد إلى حين انتهاء لجنة الطروحات بتشكيلها الجديد من مراجعة جدول الشركات في ضوء الإدارة الجديدة للهيئة العامة للرقابة المالية، واكتفاء هيئة الرقابة المالية بأعمال الرقابة غير اللحظية off-line surveillance، وإعادة صلاحيات البورصة المنزوعة منها بما يستلزمه ذلك من تعديلات تشريعية.

- أن يُراعَى في أي طرح من القائمة المحددة من قبل وزارة المالية (حال التمسك بها دون تغيير) ألا يتم الطرح في السوق الثانوية قبل توافر عدد من الشروط أهمها:

- التقييم العادل لطرح الشركات: حيث يتم تفادي ما سبق وصفه بالإفراط في التسعير over pricing، مع توفير هامش إضافي للمكتتبين يسمح لهم بتحقيق أرباح رأسمالية عن بداية تداول السهم للحد من مخاطر الاكتتاب الأولي.

- **التوقيت المناسب:** حيث يفضل في الطروحات الأولية أن تكون في أوقات ازدهار التدفقات الاستثمارية وإقبال المستثمرين، مع تفادي الفترات التي تعاني خلالها العملة الوطنية من تراجعات حادة تقلبات أو ظهور أسواق موازية وخروج الاستثمارات الأجنبية. وتجدر الإشارة هنا إلى خروج ما قيمته نحو 1.19 مليار دولار من السندات الحكومية خلال ثلاثة أيام فقط على خلفية تفجر الأزمة الروسية الأوكرانية وفقًا لموقع ناسداك، نقلاً عن وكالة رويترز للأنباء في 8 مارس 2022 .

- حسن اختيار مستشاري الطرح والترويج استنادًا إلى سجل خبرات سابقة.

- التنسيق الجيد بين السياسة المالية والنقدية، حتى لا تزاحم منتجات الدخل الثابت والأوعية الادخارية المصرفية طروحات الأسهم بشكل يؤدي إلى هروب الأموال من البورصة إلى البنوك وأدوات الدين الحكومية.

خطة العمل في المدى المتوسط (من سنة إلى ثلاث سنوات):

- إعادة صياغة برنامج الطروحات الحكومية في ضوء أهداف توازن بين الاستثمار طويل الأجل والعائد الرأسمالي السريع، وفي ضوء الوثيقة النهائية لسياسة ملكية الدولة، مع التركيز على هدف توسيع قاعدة الملكية وانعكاسه المطلوب على تحسين الكفاءة والحوكمة بالشركات المطروحة، وتخفيض أعباء الشركات العامة عن كاهل الحكومة، وهو الأمر الذي يرقبه اقتصاديو صندوق

النقد الدولي لدى مشاورات المادة الرابعة. من هنا يجب البحث عن مستثمر استراتيجي لعدد من الشركات المتعثرة قبل الشروع في طرحها طرحًا عامًا، والعمل على إعادة تأهيل بعض الشركات قبل طرحها حتى تحقق عائدًا مقبولاً من الطرح، وتَلقى إقبالاً من المكتتبين.

- استحداث منتجات مالية جديدة تعيد إلى السوق الثانوية جانبًا من السيولة التي هجرته إلى الملاذات الاستثمارية الآمنة. وهنا يُقترح استحداث وثائق صناديق الذهب والصناديق العقارية إلى جانب الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة التي تستهدف الفوائض النفطية في دول الخليج بشكل أساسي.

- استحداث منصة لتداول العقود والمشتقات بالشراكة مع إحدى البورصات الكبرى.

- إدخال صانع السوق المتخصص في توفير السيولة على ورقة مالية specialist، الأمر الذي تتحول معه سوق التداول في مصر من سوق أوامر order-driven إلى سوق مختلطة hybrid market تجمع بين سوق الأوامر وصناع السوق الذين يلتزمون بوضع أوامر البيع والشراء طوال الوقت وفقًا لضوابط تضعها البورصة quote-driven (كما هو الحال مع وثائق صناديق المؤشر ETF). على أن يلتزم صانع السوق بتوفير السيولة المطلوبة على الأسهم التي من المقرر طرحها ضمن برنامج الطروحات الجديد.

- إنشاء منصة خاصة لاستقبال طروحات شركات الاقتصاد الجديدة والشركات الناشئة لرواد الأعمال startups، مع إجراء التعديلات التشريعية المناسبة لهذا تفاديًا لهروب الشركات الناجحة إلى الأسواق الإقليمية كما حدث مع شركة SWVL التي طرحت أسهمها في بورصة ناسداك دبي، رغم أن القيمة الحقيقية للشركة تتحقق في سوقي مصر وباكستان.

خطة العمل في المدى الطويل (أكثر من ثلاث سنوات):

- إعطاء مهلة خمس سنوات للشركات الخاضعة لقانون قطاع الأعمال العام المعدّل كي توفّق أوضاعها بالكامل مع أحكام قانون الشركات، والتخلص تمامًا من أي قانون ينافس قانون الشركات رقم 159 ويتسبب في إحداث ازدواجية في التعامل مع الشركات مما يربك حسابات المستثمر الجديد.

- تفعيل القانون بالسماح بإنشاء بورصات برؤوس أموال خاصة مع السماح للبورصة المصرية بطرح أسهمها demutualization طرحًا خاصًا للوسطاء، ونسبة لا تقل عن 20% كطرح عام في البورصة المصرية وخارج البورصة المصرية (ناسداك دبي مثلاً)، الأمر الذي يساعد على تحسين ورفع كفاءة تنظيم البورصة، ووضعها في مصاف البورصات المتطورة القادرة على المنافسة عالميًا.

- العمل على تحويل مصر إلى مركز مالي إقليمي من خلال اندماج البورصة المصرية في إحدى البورصات الكبرى، مع تفعيل دور البورصة السلعية وبورصة المشتقات، وجذب عدد من الطروحات الأولية لأسهم شركات كبرى من دول الخليج العربي وإفريقيا.

إجراءات حكومية لتحفيز البورصة في 2021

- تخفيض مصاريف التداول الخاصة بالبورصة، وهيئة الرقابة المالية، ومصر للمقاصة، وصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية.
- احتساب الربح من خلال مقارنة سعر الاقتناء أو سعر إغلاق الأسهم قبل بدء التطبيق أيهما أعلى مقارنة بسعر البيع لزيادة عوائد المستثمرين.
- تعديل قواعد إصدار الأسهم الممتازة لزيادة المرونة في إصدارها.
- خصم جميع المصاريف الخاصة بالتداول وحفظ الأسهم وغيرها من التكاليف التمويلية إن وجدت في الوعاء الضريبي.
- إلغاء ضريبة الدمغة على تعاملات سوق الأوراق المالية بالنسبة للمستثمر المقيم لضمان عدالة عدم دفع ضريبة في حالة الخسارة.
- تيسير تنفيذ الخدمات المقدمة للشركات المقيدة في البورصة.
- تخفيض الضريبة على الربح الرأسمالي المحقق في الطروحات الجديدة بنسبة 50%.
- تخفيض نسبة الضريبة على المستثمرين الأفراد من خلال صناديق الأسهم إلى 5% على الربح الرأسمالي المحقق.
- إعفاء صناديق الاستثمار في الأسهم من كافة الضرائب على الأسهم وتكليف الصندوق باحتسابها وتوريدها بدون فتح ملفات ضريبية للمستثمرين في الوثائق.
- احتساب حافز للأموال المستثمرة في البورصة وخصمها من الوعاء الضريبي في حال تحقيق أرباح.
- 20 مليار جنيه مبالغ تم توجيهها من البنك المركزي لدعم وتحفيز البورصة المصرية والمساهمة في انتعاش السوق.

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، مصر، 2021.

1. تمت المقارنة بنتائج عام 2008 لتحييد الأثر المستمر لأزمة الرهن العقاري بشكل جزئي على الرغم من تأثر نتائج العام نفسه بتلك الأزمة التي ضربت العالم اعتبارًا من أغسطس وسبقها قرارات مايو في مصر والتي نشأ عنها زيادة الأجور بنسبة 30% وما أعقب ذلك من موجات تضخمية تأثرت بها البورصة سلبًا.

2. Trading Economics, Trading Economics website, shorturl.at/diqsD, accessed on 10 March 2022.

3. Statista, Statista website, www.statista.com/statistics/1255826/ease-of-doing-business-ranking-in-egypt, accessed on 10 March 2022.

4. Statista, Statista website, www.statista.com/statistics/1251618/effect-coronavirus-major-global-stock-indices/, accessed on 10 March 2022.

5. مؤسسة Enterprise، موقع المؤسسة على الإنترنت، shorturl.at/lxyM2، تم الدخول على الموقع في 20 مارس 2022.

6. موقع مباشر، www.mubasher.info/markets/egx، تم الدخول على الموقع في 25 فبراير 2022.

جريدة المال، موقع جريدة المال على الإنترنت، httpsshorturl.at/drL0W ، تم الدخول إلى الموقع في 27 فبراير 2022

NASDAQ, NASDAQ website, https://www.nasdaq.com/articles/foreigners-sell-%241.19-billion-of-egyptian-bonds-on-ukraine-concerns

9 مستقبل السياسة الزراعية في ظل الأزمات العالمية

د. أشرف كمال عباس

أستاذ الاقتصاد الزراعي بمركز البحوث الزراعية

أطلقت مصر عام 2009 استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة لمصر 2030، ثم قامت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بمراجعة وتحديث هذه الاستراتيجية في العام 2020. وبالتالي، لا تبدأ هذه الورقة من فراغ لمناقشة مستقبل السياسات الزراعية المصرية، والتي باتت مطروحة للحوار العام، في ظل أزمات عالمية متلاحقة بدأت من جائحة كورونا، وسلاسل الإمداد، لتمتد إلى الحرب الروسية – الأوكرانية التي شكّلت مُهدِّدًا للأمن الغذائي العالمي، وطرحت تساؤلات عدة حول الدور المرتقب للدولة المصرية في مواجهتها.

أولاً- اتجاهات مختلفة

• اعتمدت السياسات الزراعية في مصر خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي على ما عُرف بـ"سياسة الإصلاح الاقتصادي للزراعة المصرية"، وتحرير أسعار المنتجات الزراعية، ومستلزمات الإنتاج، وإلغاء قيام الدولة بتسويق المحاصيل الاستراتيجية. وبينما يجادل البعض بضرورة الاستمرار في سياسة التحرر الاقتصادي للزراعة المصرية، فإن ثمة آراء أخرى ترى أهمية العودة إلى التدخل الحكومي المباشر في الزراعة من تسعير جبري ودورة زراعية ملزمة وتسويق إجباري.

• وبين هذا وذاك، تظهر رؤى ثالثة بأنه لا يمكن العودة للتدخل الحكومي السافر في القطاع الزراعي المصري، لكن في ظل تلك الأزمات المتلاحقة، فإن دور الدولة بات ضروريًا، وأنه لولا تدخل الدولة المصرية بحسم لما أمكن التخفيف من حدة الآثار السلبية لتلك الأزمات العالمية على الاقتصاد المصري، من خلال سياسات وإجراءات

محددة. ويرى أصحاب تلك الرؤية أن يكون تدخل الدولة بشكل أكبر من خلال السياسات الزراعية غير المباشرة، كالسياسات السعرية والتسويقية والائتمانية، لتشجيع الإنتاج الزراعي في السياق الذي يحقق أهداف الدولة والمنتج الزراعي في الوقت نفسه.

- ومن المتوقّع أن تؤدي الأزمات العميقة والمتسارعة في العالم، إلى تعاظم دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، وقد كان القطاع الزراعي في الدول الغربية المتقدمة -تاريخيًا- بعيدًا عن أعمال آليات السوق الحرة وموضوعًا لتدخل الدولة بشتى أنواع السياسات الزراعية، خاصة فيما يتعلق بدعم المزارعين. وفي ظل الأزمات العالمية، أصبح من الأهمية بمكان إعطاء الأولوية اللائقة لتنمية جناحي الاقتصاد العيني الرئيسيين، وهما: الزراعة والصناعة، وأيضًا إعطاء أولوية كافية لاعتبارات التنمية المحلية المعتمدة على الذات.

- إذ اتضح خلال أزمات كورونا والحرب الروسية - الأوكرانية أنه حتى الدول ذات القدرات المالية المرتفعة قد تعاني بسبب قصور سلاسل الإمداد أو خطوط الشحن، فضلاً عن استخدام بعض الدول للغذاء كمدخل لفرض الشروط السياسية على الدول الأخرى. وعلى أساس ذلك، سيكون مدخل الرؤية المستقبلية للسياسات الزراعية المصرية هو التركيز على السياسات الزراعية غير المباشرة، مثل التخطيط التأشيري، مع تطبيق سياسات مباشرة حازمة عندما يتطلب الأمر ذلك التدخل.

ثانيًا- مقترحات أساسية

- تتعلق السياسات الزراعية بمجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطة الزراعية.

- **السياسات الاستثمارية:** لا يواجه القطاع الزراعي المصري إشكالية القطاع العام في مواجهة القطاع الخاص، لأنه في معظمه هو قطاع خاص منذ صدور اللائحة السعيدية في منتصف القرن التاسع عشر، وتدير الدولة بعض المشروعات القومية الزراعية الكبرى لإعطاء دفعة في مجال البنية الأساسية التي لا يُقبل عليها القطاع الخاص، ويتطلب الأمر تبني السياسات التي تعمل على زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاع الزراعي بشكل تدريجي ومحسوس.

- وفي ظل تلك المتغيرات الدولية، فإن تنمية القطاع الزراعي لا يمكن أن تخضع لحسابات الجدوى المالية بالمقارنة مع العوائد المتوقعة من الوحدة المستخدمة، سواء كانت صناعية أو سياحية أو تنمية عقارية أو غيرها، فالوضع الآن أصبح يتطلب وبإلحاح الإحلال محل الواردات سواء في الصناعة أو في الزراعة كلما أمكن ذلك، فالجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتنمية القطاع الزراعي هي الأكثر أهمية من مجرد الاكتفاء بالجدوى المالية، وأيضًا فإن الجدوى السياسية لتنمية هذا القطاع هامة في ظل ما تضيفه لعناصر القوة الشاملة للدولة.

- وعليه يجب العمل على جذب القطاع الخاص، سواء للمشاركة في تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي من تقاوي وأسمدة ومبيدات وأعلاف وآلات ومعدات زراعية، أو في مشروعات التصنيع الغذائي ومحطات الفرز والتجهيز للمنتجات الزراعية والمجازر الآلية ومحطات الغربلة، فضلاً عن مشروعات تدوير المخلفات الزراعية.

- **السياسات السعرية:** تعد من أهم السياسات الزراعية لارتباطها بشكل مباشر بالدخل الذي يَتوقع المزارع الحصول عليه. وتشير العديد من الدراسات إلى أن سياسة الإصلاح الاقتصادي شأنها شأن أي سياسة كانت لها إيجابيات وسلبيات، لكنها -في مجملها- أدت إلى حدوث ارتفاع وتذبذب في أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج، مما أدى إلى ارتفاعات مستمرة في تكاليف الإنتاج، كما أدى ذلك أيضا مع العوامل الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الكلي، من ارتفاع معدلات التضخم إلى تكاليف المعيشة، إلى الانخفاض المستمر في مستوى معيشة المزارعين.

- ولو كان هناك تغير جوهري في السياسات الزراعية وخاصة السياسات السعرية بحيث يتم تجنب الانخفاضات الحادة في دخول المزارعين، نتيجة عدم مواكبة أسعار الحاصلات الزراعية وارتفاع تكاليف الإنتاج؛ لأمكن للمزارعين جني الثمار من الزيادات الملموسة الحادثة في الإنتاجية خلال العقود الماضية. ويتطلب الأمر في مجال الرؤية المستقبلية للسياسات السعرية أن يتم الاقتداء بما يحدث في حالة محصول القمح من إعلان أسعار ضمان مجزية للمزارعين قبل موسم الزراعة بوقت كافٍ، وأن يتم ذلك في حالة المحاصيل الاستراتيجية الأخرى، مثل: الذرة الشامية، ومحاصيل البذور الزيتية، وكذلك المحاصيل البقولية (الفول والعدس)، وهي محاصيل لاتوجد لها سياسات تشجيعية الآن رغم أهميتها في تحقيق الأمن الغذائي.

- **السياسات التمويلية والائتمانية:** يواجه قطاع الزراعة إشكالية ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وصعوبة الإجراءات والضمانات بالنسبة للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر. هنا، يتطلب الأمر الاقتداء بالتجربة الناجحة لتمويل مربي البتلو، حيث نجحت في تعزيز مشروع تسمين البتلو، خاصة لدى صغار المربين، لذا فإنه قد يكون من الأهمية بمكان إدخال جزء كبير من المشروعات الزراعية في إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وحصولها على تسهيلات ائتمانية بفائدة منخفضة، من خلال الاستفادة من المبادرات الناجحة التي يطلقها البنك المركزي، ونشر مشروعات بطاريات الأرانب والمناحل.

- **سياسات الموارد:** ثمة أهمية لاستمرار سياسات الحفاظ وصيانة الموارد الأرضية الزراعية، وتشديد عقوبات التعدي على الأراضي الزراعية، وأن يتم استكمال الأحوزة العمرانية للقرية المصرية من خلال المشروع الطموح لحياة كريمة لتنمية الريف المصري، وعدم قيام الحكومة بتخصيص أي مساحة من الأراضي الزراعية للمشروعات المختلفة.

- أما بالنسبة للموارد المائية، فثمة أهمية لاستمرار التنسيق بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة الموارد المائية والري، والاستمرار في مشروع تطوير الري وترشيد استخدام مياه الري في الزراعة وتبطين الترع والمساقي. وأخيرًا، فإن دعم القطاع الزراعي يتطلب تنمية الموارد البشرية عبر دعم برامج بناء القدرات والتدريب للمهندسين الزراعيين والكوادر البحثية بمركز البحوث الزراعية.

- **السياسات الإنتاجية:** ثمة ضرورة كي تشتمل الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي في مصر على التكامل بين أسلوبين للإنتاج الزراعي، أولهما في الأراضي القديمة والوادي والدلتا، مع التركيز على

القاعدة العريضة من صغار المزارعين، في ظل ضآلة حجم الحيازات الزراعية. أما النمط الثاني، فهو المزارع الكبيرة في المشروعات القومية الزراعية العملاقة والموجهة للسوق المحلي والتصدير، مع وجود مجمعات صناعية. لكن بالنسبة لمزارعي الأراضي القديمة، فإن مختلف الدول سواء النامية أو المتقدمة، تقوم بدعم مزارعيها، وهو أمر يجب أن يكون توجهًا مجتمعيًا ثابتًا وراسخًا في السياسات الزراعية المصرية.

- **السياسات المؤسسية:** مؤسسات البحث العلمي الزراعي: يتسم الإنفاق على البحث العلمي الزراعي في مصر بالانخفاض الشديد، لكن مع التحديات العميقة التي تحيط بالأمن الغذائي العالمي والأهداف البحثية المتنوعة المطلوبة من مؤسسات البحث العلمي الزراعي في مصر، فإن ذلك الوضع لا يمكن استمراره. إذ يتطلب الأمر زيادة الإنفاق على البحث العلمي الزراعي، بما لا يقل عن 1% من الناتج المحلي الزراعي، ورفع ميزانية مراكز البحوث الزراعية، حيث أثبتت مختلف الدراسات مدى جدوى الإنفاق على الأبحاث العلمية الزراعية.

مؤسسات الإرشاد الزراعي: إذ إن تطوير السياسة الزراعية في مصر يتطلب دعم مؤسسات الإرشاد الزراعي، من خلال نشر الوسائل الإرشادية الحديثة وتكنولوجيا الهاتف المحمول لتعويض النقص الشديد في أعداد المرشدين الزراعيين، مع العمل على تعيين أعداد منهم من الخريجين الجدد، لأنه لا غنى عن مرشد الحقل الميداني حتى مع توافر الوسائل التكنولوجية الحديثة، مع الاهتمام بمجالات الإرشاد المتخصص التسويقي والمائي والتصديري والبيئي.

- **سياسات الأراضي الجديدة:** وهي تتطلب فتح الباب أمام القطاع الخاص من كبار المستثمرين وصغار المزارعين وشباب الخريجين للحصول على قطع للأراضي في جميع المشروعات الزراعية العملاقة، على أن تكون القطع لصغار المزارعين والخريجين من خلال شركات يتم تأسيسها فيما بينهم، أسوة بما يحدث في شركة الريف المصري الجديد في مشروع المليون ونصف فدان، مع العمل على تيسير آجال السداد وتخفيض الأسعار.

- **سياسات تطوير التسويق الزراعي:** إذ تتطلب تحديث التسويق الزراعي، وربط المزارعين بالأسواق، وخفض أنصبة الوسطاء، والعمل على رفع الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية، والحد من الفاقد في المنتجات الزراعية، خاصة في مرحلة ما بعد الحصاد. مع العمل على الحدّ من الممارسات الاحتكارية في الأسواق، ومنع بعض كبار التجار من تخزين السلع الزراعية الأقل قابلية للتلف وحجبها عن الأسواق بغرض التربح مثلمًا يحدث مع محصول الأرز.

- **سياسة الزراعة التعاقدية:** إذ صدر القرار الجمهوري بإنشاء مركز الزراعات التعاقدية كما صدرت لائحته التنفيذية. والزراعة التعاقدية هي تعاقد اختياري بين المزارعين وجمعياتهم الزراعية من جهة، والتجار أو المسوقين أو المصنعين أو المصدرين من جهة أخرى. وتحقق الزراعة التعاقدية مزايا متعددة للطرفين، فهي تعمل على حل إحدى أهم المشكلات التي تواجه المنتجين، وهي تسويق منتجاتهم. وفي هذه الحالة، يتم التسويق قبل أن يبدأ الإنتاج، ولقد تم تطبيق الزراعة التعاقدية على محاصيل عباد

الشمس وفول الصويا والذرة الشامية، ويستلزم الأمر التوسع في تطبيقها، بحيث تشمل أيضًا المحاصيل البقولية (الفول والعدس)، مع إيجاد أسعار حد أدنى مضمونة تعلن قبل موسم الزراعة بفترة كافية.

- **سياسات تدعيم الأمن الغذائي:** ثمة أهمية للاستمرار في جهود المراكز البحثية في تطوير أصناف جديدة عالية الإنتاجية وقليلة المكوث في التربة، وقليلة الاستهلاك في المياه، وتطوير المعاملات الزراعية، وذلك بالتركيز على محور التوسع الرأسي إلى جانب التوسع الأفقي لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من مختلف المحاصيل الغذائية، ورفع معدلات الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي.

- **سياسات تحسين مستوى المزارعين:** لقد حدثت ثورة تشريعية في القطاع الزراعي منذ عام 2014 تستهدف تحسين أحوال المزارعين، وأهمها: قانون التأمين الصحي للفلاحين، وقانون التكافل الزراعي، وقانون معاشات الفلاحين، وقانون إنشاء نقابة للفلاحين. إلا أن الأمر يستلزم تفعيل تلك القوانين على أرض الواقع حتى يشعر المزارعون بتحسن أحوالهم، فالزراعة يجب أن تعود مهنة مربحة، وأن تعود القرية منتجة كما كانت فيما سبق في مصر.

القمح المصري في أرقام

حجم وقيمة الواردات المصرية من القمح خلال عام 2020

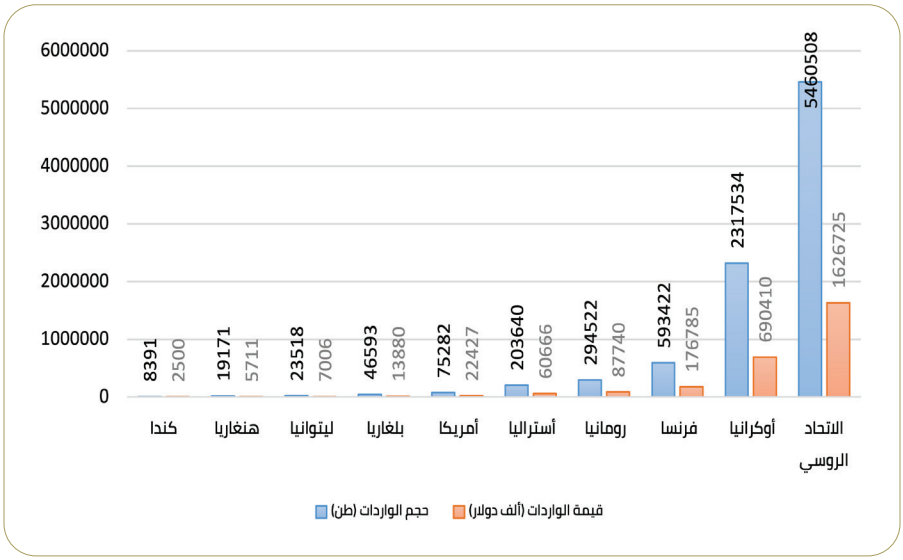

نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح (2015-2019)

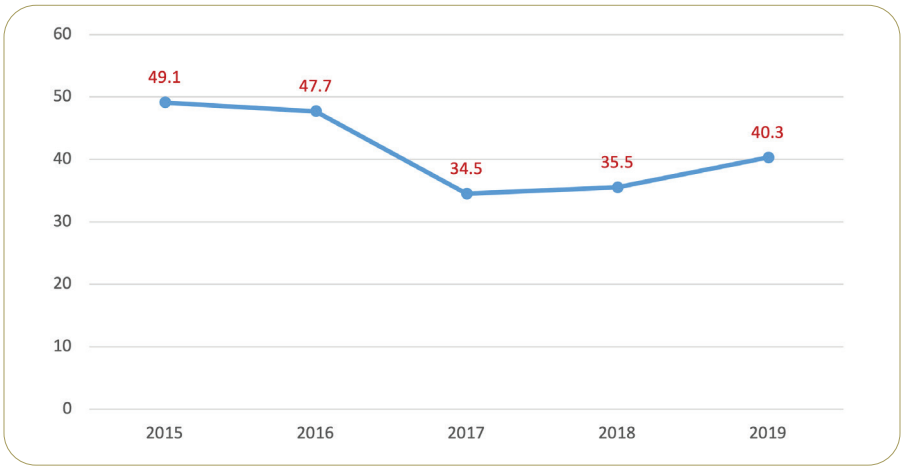

المساحة المحصولية وانتاجية القمح خلال الفترة (2006 - 2019)

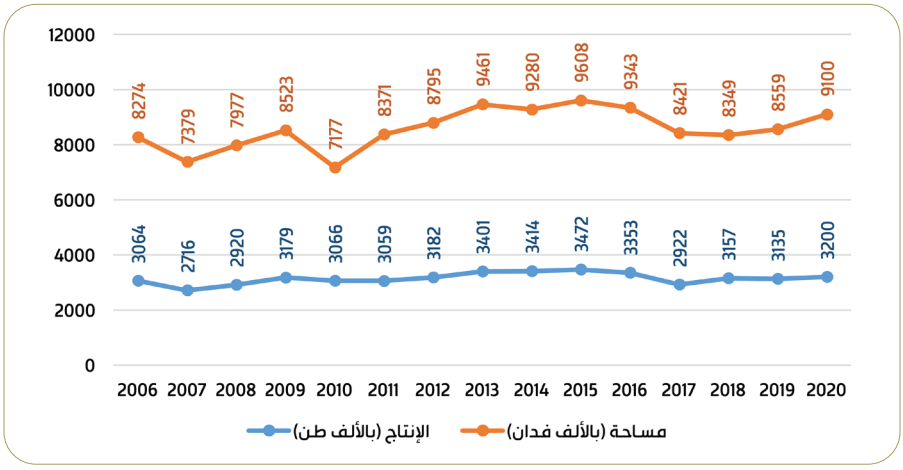

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، مصر في أرقام 2021، بيانات رئاسة مجلس الوزراء.

10 نحو إصلاحات ضرورية لقطاع الطاقة البديلة

د. أحمد سلطان

خبير متخصص في شئون الطاقة

خلّفت تداعيات جائحة كورونا ثم الحرب الروسية - الأوكرانية اضطرابات في أسعار النفط أثّرت بدورها على الاقتصاد العالمي، وهو ما شكل حافزًا عالميًا لزيادة الطلب على مصادر بديلة ونظيفة للطاقة بما يوفر إمدادات آمنة. وزاد من ذلك الحافز تصاعد تهديدات التغير المناخي التي فرضت على دول العالم تقليص الانبعاثات الناتجة عن احتراق أنواع الوقود الأحفوري المختلفة. في ظل هذا الاتجاه، تبرز فرص للاقتصاد المصري، خاصة مع سعي مصر كي تكون مركزًا إقليميًا للطاقة في المنطقة، ومع ذلك فهنالك تحديات مطروحة تتطلب إصلاحات ضرورية لتعزيز قطاع الطاقة البديلة والنظيفة في مصر.

أولا- الوضع العالمي

- توقعت الوكالة الدولية للطاقة أن تصبح الطاقة البديلة والنظيفة، المصدر الأول لتوليد الكهرباء في العالم بحلول عام 2025، وتلعب قضية التغير المناخي دورًا جوهريًا في تحديد مصادر الطاقة الأكثر استعدادًا للنمو في المستقبل العالمي، ولا سيما مع التقدم التكنولوجي الذي أثمر عن انخفاض تكاليف الطاقة البديلة النظيفة. ومن أهم مصادر الطاقة البديلة، هي: طاقة الرياح، الطاقة الشمسية الكهروضوئية، الكتلة الحيوية الزراعية، التوربينات العائمة، الطاقة النووية، الطاقة الشمسية الحرارية، الطاقة الحرارية الأرضية، الطاقة البحرية، النفايات الصلبة، الطاقة الكهرومائية.

- في هذا الإطار، يمثل استقرار قطاع الطاقة المتجددة العالمي أهم مصادر الجذب للمستثمرين، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط والغاز والضغوط على محطات الطاقة العاملة على

الفحم، مما سيعزز تنافسية مصادر الطاقة البديلة، والتي تتميز بمظهرين إيجابيين هما: حماية المناخ، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة غير التقليدية.

- ومع ذلك، ثمة اتفاق بين خبراء الطاقة على أن أسواق الطاقة لا تزال بعيدة عن نمو القدرة المتجددة الذي يجعله يحقق الهدف الاستراتيجي وهو الحياد الكربوني بحلول عام 2050 بالرغم من النمو القياسي بالنسبة للسعة الحالية والمتوقعة للطاقة المتجددة. إذ تُحذر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة من أن معدلات النمو القياسية الحالية ليست كافية، وأن صناع السياسة بحاجة إلى زيادة طموحاتهم بشأن ثقافة الطاقة المتجددة والنظيفة، مع ضرورة معالجة السياسة الحالية وسط صعوبات ومعوقات التنفيذ.

- وتتزامن تلك التوقعات مع ضعف حجم الاستثمارات في عمليات توليد الكهرباء من الطاقة البديلة. فرغم توقعات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بارتفاعها في عام 2022 إلى حوالي 370 مليار دولار، لكن يظل ذلك جزءًا صغيرًا مقارنة بإجمالي حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة المتوقعة عند 9 1 تريليون دولار، وأيضًا تعهدات المناخ الحالية بتخفيض 20% من الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2030، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب زيادة الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة والنظيفة والبنية التحتية بمقدار حوالي 3 أمثال خلال العقد المقبل.

- ويرجع ضعف الاستثمار في الطاقة البديلة والنظيفة إلى تحدي التغيرات المرتبطة بالمورد الطبيعي لتلك الطاقة خاصة الأشعة الشمسية ومعدلات سرعة الرياح. لذلك، تكتسب التقنيات المتعلقة بعمليات تخزين الطاقة أهمية كبيرة من خلال أحد بديلين؛ الأول مشروعات الضخ والتخزين، والثاني عمليات تخزين الطاقة في بطاريات، كي تعمل وقت الحاجة. ومن الجدير بالذكر أن أسعار تلك البطاريات قد شهدت انخفاضًا كبيرًا من معدل ألف دولار لكل كيلووات عام 2010، إلى أقل من مائة دولار حاليًا، مما سيثير شغف مخططي الطاقة باقتراب تحقيق استقلالية المصادر المتجددة كاملاً.

- لكن ثمة حواجز وأسباب تحول دون انتشار الطاقة البديلة، من أبرزها: طبيعة هياكل السوق، وغياب الفهم للتكنولوجيات المتجددة الناشئة، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم، وارتفاع تكاليف التمويل وفرصه، ونقص الأُطر التنظيمية والهيكلية، وغياب مبدأ المكافآت مقابل الإحلال محل أنواع الوقود الأحفوري المختلفة، وصغر حجم الأسواق، وتخبط العديد من السياسات المتبعة.

- وإن كانت هنالك جهود دولية حثيثة من جانب دوائر الصناعة العالمية والحكومات ومؤسسات التمويل للحد من تلك الحواجز أمام الطاقة البديلة ونشرها عالميًا. فعلى سبيل المثال، ظلت تكنولوجيات توليد الطاقة البديلة تُشكل أكثر من نصف جميع إضافات قدرة التوليد الكهربية الجديدة سنويًا منذ عام 2011، واليوم أصبح هناك أكثر من 164 بلدًا تضع أهدافًا تتعلق بالطاقة البديلة بعدما كانت 43 بلدًا فقط في عام 2005.

ثانيًا- فرص مصرية

- يُعد الهدف المصري بالتحول إلى مركز إقليمي للطاقة حُلمًا سعت إلى تحقيقه الدولة على مدار السنوات الماضية. لذلك، وضعت استراتيجية مستدامة ومتكاملة الأركان والخطوات بهدف

الوصول إلى هذا الحُلم بحلول عام 2035. وتنطوي هذه الاستراتيجية على تعزيز وتعظيم دور الطاقة البديلة وكفاءة الطاقة، إضافة إلى برامج إعادة التأهيل والصيانة في قطاع الطاقة، وبالتالي فإن مصر ملتزمة بنشر تقنيات الطاقة البديلة على نطاق واسع.

- ووضعت الدولة المصرية ضمن استراتيجيتها أهدافًا للطاقة المتجددة وتم تحقيقها قبل الموعد المحدد، وهو الوصول إلى نسبة 22% في بداية عام 2022، كما تهدف إلى بلوغ نسبة 42% بحلول عام 2035، من خلال الاعتماد على مصادر متنوعة للطاقة البديلة، لتصبح من خلال تلك الاستراتيجية نقطة مركزية على خريطة الطاقة، حيث تربط بين أوروبا وآسيا وإفريقيا.

- وظهرت بوادر لإمكانية تحقيق هذا الطموح المصري مع استغلال الدولة اكتشافات الغاز في حقل ظُهر في البحر المتوسط، حيث سعت إلى تنمية واستغلال ما لديها من ثروات وموارد طبيعية. وكمثال على ذلك، فقد سعت مصر للتحول من بلد يكافح لتدبير نفقات استيراد الغاز الطبيعي على سبيل المثال، إلى بلد مصدر، بل وربما إلى لاعب أساسي مؤثر في سوق الغاز العالمي.

- ومكنت العوامل والثروات الطبيعية مصر من المضيّ قدمًا في خطتها للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة؛ حيث نفذت الدولة عددًا من المشروعات القومية لتوليد الطاقة المتجددة من الرياح والشمس وغيرها، ضمن خطتها لرفع نسبة مشاركتها في استخدام الطاقة البديلة، وذلك لضمان استمرار أمن واستقرار إمدادات الطاقة في مصر. وتمتلك مصر إمكانات كبيرة لتحقيق هذه الأهداف الطموحة، نظرًا لأنها تتمتع بقدرٍ وافر وكبير من مصادر الطاقة البديلة والنظيفة، بما فيها الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الحيوية.

- ومن المتوقع أن يؤدي تحول الدولة المصرية إلى استخدام الطاقة البديلة والنظيفة إلى انخفاض ملحوظ في تكلفة الطاقة بحلول عام 2030، وذلك بخلاف الانخفاض الناتج من معالجة تلوث الهواء والذي سينعكس إيجابيًا على النواحي الصحية والاجتماعية في الدولة المصرية.

- ويُعد الوقود الأحفوري والمخلفات الزراعية والسماد الحيواني والحطب وطاقة المياه من أهم مصادر توليد الطاقة الرئيسة في مصر، وذلك بالإضافة إلى البترول والغاز الطبيعي، وتوليد الكهرباء باستخدام طاقة المياه، والطاقة المولدة من خلال المواد العضوية، مثل المخلفات الغذائية والمخلفات الحيوانية والزراعية، لكن توليد الطاقة باستخدام المواد العضوية لا يزال في نطاق محدود وصغير، وتُعد المخلفات النباتية الزراعية من أهم مصادر توليد الطاقة في المناطق الريفية.

- وتركز سياسات الطاقة في الدولة المصرية على عدة محاور رئيسية، منها: الحفاظ على الطاقة والاستخدام الأمثل لها وتحسين كفاءة الطاقة، وتحسين استخدام الغاز الطبيعي، وضبط أسعار الطاقة وإلغاء الدعم، ونشر الوعي الخاص باستخدام الطاقة البديلة والنظيفة، وتنويع مصادر الطاقة.

ثالثًا- تحديات وإصلاحات ضرورية

- على الرغم من أن نشر الطاقة البديلة قد حقق قدرًا ملحوظًا من النجاحات في مصر، فإنها لا تزال مقصورة على التنمية الداخلية، لكنها لم تحقق

نجاحات على المستوى التجاري بشكل كافٍ، خاصة مع ضرورة تحولها إلى قطاع يدر العملة الأجنبية. كما أن ما تحقق من توفير الطاقة البديلة كان في حدود متواضعة، وذلك لوجود العديد من التحديات التي تحول دون التقدم الهائل في مجالات الطاقة البديلة، من أبرزها: محدودية التشريعات والإجراءات الرقابية على الشركات الصناعية بهدف الحد من الانبعاثات الكربونية والملوثات، إضافة إلى التحديات البيئية من استخدام الفحم كوقود في محطات إنتاج الكهرباء، وكذلك التحديات الاقتصادية التقليدية الناتجة عن العلاقة بين الطاقة البديلة ومعدلات استهلاك الفرد منها.

- تظهر أيضًا في هذا السياق تحديات اجتماعية تتعلق بالآثار السلبية للتغيرات المناخية، وأخرى اقتصادية غير تقليدية ناتجة عن الظروف الاستثنائية الناجمة عن التصدي لأزمة كورونا. ناهيك عن أن تطوير الكتلة الحيوية يبقى محدودًا نظرًا لضعف الوعي بتكنولوجيات الطاقة المتجددة المتاحة لقطاعات الاستخدام النهائي، خاصة في ظل ضعف التصنيع المحلي، ومحدودية دور البحث والابتكار في مجال الطاقة البديلة.

على أساس هذه التحديات، ثمة إصلاحات مطلوبة لتعزيز قطاع الطاقة البديلة في مصر، من أهمها ما يلي:

- تعين على هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة أن تطور برنامجًا لزيادة الوعي يتضمن حملات دعائية، بالإضافة إلى برامج التثقيف والتدريب، لضمان تحقيق جميع منافع الطاقة البديلة، مع ضرورة تحديث الاستراتيجيات والخطط بصفة دورية بما يتناسب مع المستجدات في مجالات الطاقة البديلة.

- تبسيط الإجراءات وتوضيح الأدوار والمسئوليات المؤسسية لتنمية الطاقة البديلة والنظيفة، مع بحث دراسة إنشاء مجلس أعلى للتحول الأخضر، ويكون بهدف الوصول بالدولة المصرية إلى دولة تعمل بالطاقة الخضراء بحلول عام 2030.

- إنشاء لجنة مركزية عليا للاقتصاد الأخضر والأزرق مشتركة بين جميع الوزارات يكون من مهامها اقتراح التوجيهات الاستراتيجية، وضمان المتابعة والتطوير المستمر لمختلف البرامج المعتمدة، وتقييم نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- ضرورة الانتهاء من استكمال مشروع الممر الأخضر وغيرها من المشاريع التي تهدف إلى تحويل مصر إلى مركز إبداعي لإنتاج وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

- التوسع في استخدام نظم الطاقة البديلة للمشروعات السياحية المختلفة، وعلى الأخص ضخ المياه وتحليتها لكونها تستهلك كميات طاقة كبيرة.

- التحول نحو الحلول الذكية التي تدفع بمنظومة التشييد والتطوير قُدمًا نحو تفعيل دور الأنظمة الذكية في المباني الحكومية، بحيث تبدأ الدولة بها لتشجيع المجتمع المصري، مما يساهم بتأصيل مفاهيم التنمية المستدامة لدى الإنسان باعتباره الركيزة الأساسية في السعي لتحقيق الاستدامة.

- استخدام أنظمة الطاقة الشمسية والطاقة البديلة في القرى النائية والمناطق الزراعية، للتقليل من تكلفة نقل الوقود اللازم لإنتاج الطاقة الكهربائية.

- إبراز دور البحث العلمي في إيجاد طرق لمعالجة قضايا الطاقة البديلة، وضرورة زيادة الدعم لمنظومات البحث والتطوير والابتكار لإيجاد مزايا تنافسية، وتطوير أسواق جديدة لمنتجات الطاقة.

- الاستفادة من التجارب العالمية التي طورت قدراتها في مجال الطاقة البديلة كمثال الصين، ودورها في تطوير طاقة الرياح، مع ضرورة الاهتمام بسبل تعزيز وتعظيم دور الوقود الحيوي، وكذلك مشروعات الاقتصاد الأخضر والأزرق.

- وضع خطة رئيسية لتعزيز قدرات التصنيع المحلية، وإنشاء صناعة محلية مزدهرة في مجال الطاقة البديلة، حيث لم تتناول استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى عام 2035 إمكانيات تصنيع معدات الطاقة المتجددة وتطوير قطاع الخدمات المرتبط بها.

- مراجعة وتطوير التشريعات والأنظمة والمواصفات اللازمة للتحول إلى البناء الأخضر.

- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال تدوير النفايات مثل التجربة البريطانية، وتحويل النفايات إلى طاقة مثل التجربة الأمريكية وغيرها من التجارب، مع تسليط الضوء على النفايات البلاستيكية وسن قوانين تحدّ من استخدام العبوات البلاستيكية غير القابلة للتحلل، أو تحويلها إلى عبوات قابلة للتحلل.

- تضمين المقررات الدراسية مفردات عن مكونات الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر، وأهمية ذلك بين الأجيال كضمان للتنمية المستدامة.

- ترسيخ دور الهيدروجين الأخضر، وتطوير البنية التحتية، وإزالة الحواجز التنظيمية غير الضرورية، وتطوير الأنظمة الحالية في اللوائح، على أن تتماشى مع مجال تجارة الهيدروجين الأخضر، وضرورة سرعة الانتهاء من الاستراتيجية الوطنية، مع ضرورة إعداد جيل من الخبراء والفنيين في هذا المجال.

- ضرورة تعظيم المكونات المحلية لمنظومة إنتاج الهيدروجين الأخضر، وخاصة أجهزة التحليل الكهربائي التي تعتبر عماد هذه الصناعة، ودراسة زيادة القدرات من مولدات الرياح بالاعتماد على التوربينات فائقة الارتفاع ذات القدرات الكبيرة في التوليد.

- الاهتمام بتعزيز إنتاج الأمونيا الخضراء، التي من الممكن أن توفر المزيد من الخيارات في الوصول إلى الحياد الكربوني.

- دعم الحوافز الحكومية لإزالة الكربون من خلال فرض قيود على الانبعاثات أو ضرائب الكربون أو الإعانات أو الإعفاءات الضريبية للمستثمرين يمكن أن تعزز من سهولة التحول ونشر الطاقة البديلة.

- يعد مستقبل استزراع الطحالب الدقيقة واستخراج الدهون واعدًا جدًا، وسيقود تطوير تقنيات هجينة في هذا المجال إلى تسريع الانتقال العالمي نحو خفض اعتمادنا على الوقود الأحفوري، ويشمل ذلك إنشاء مصانع تتعامل مع خلايا الطحالب الدقيقة.

- تسويق مشروعات إنتاج الطاقة من النفايات، بتقديمها كمشروعات بيئية في المقام الأول، يتم من خلالها التخلص من المخلفات بشكل آمن وصحي يُجنب الدولة تكاليف غير مباشرة على الصحة، في حين تُعد الطاقة الناتجة حرارية

أو كهربية منتجًا ثانويًا يُحسن من اقتصاديات المشروع، ولا يحدد مصيره، وستقام أيضًا محطات طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية بالقرب من أجهزة التحليل الكهربي وذلك للحصول على الهيدروجين الأخضر، إما لاستخدامه مباشرة أو كمادة وسيطة لإنتاج الأمونيا الخضراء.

مجمل القول، يُنتظر تحول مشروعات الطاقة البديلة والنظيفة نحو الحلول المتكاملة، أو بمعنى آخر دخولها في نسيج المشروعات الاستراتيجية والقومية للدولة، مثل: مشروعات تحلية المياه، وتخزين الطاقة، وإنتاج الهيدروجين الأخضر، إلى جانب التخلص من النفايات، وإنتاج الوقود الحيوي من أجياله الثالثة والرابعة، مما يعطي هذه المشروعات بصمة بيئية مميزة وخاصة. وفي الأخير، لكل تكنولوجيا مؤيدوها ومعارضوها، وأكبر معارضي انتشار الطاقة البديلة والنظيفة بشكل كبير هم كبار منتجي النفط والغاز الطبيعي، لكننا على يقين من أن الغد لا شك يحمل صيغًا جديدة لمشروعات وفرص الطاقة البديلة والنظيفة التي تتجه نحو الحلول المتكاملة.

ويقع الجزء الأكبر من المسئولية في توسيع نطاق استخدام الطاقة المستدامة والبديلة على حكومات الدول، فهي القادرة على محاولة الحد من سلبيات الطاقة البديلة والنظيفة، من خلال تقديم التسهيلات اللازمة التي تُشجع الأفراد والمؤسسات على زيادة الإقبال على استخدام الطاقة البديلة بدلاً من الطاقة غير المتجددة قدر الإمكان.

مصر والطاقة البديلة والنظيفة

- تعد مصر ثاني أكبر دولة في إنتاج الطاقة الشمسية في أفريقيا في 2020، حيث تصل قدرة توليد الطاقة الشمسية إلى 1680 ميجاوات، كما أنها ثالث أكبر دولة في توليد طاقة الرياح في أفريقيا، بحجم إنتاج يصل إلى 1380 ميجا وات.
- يصل حجم استثمارات الطاقة المتجددة التي تلقتها مصر خلال الفترة (2010-2020) 8.2 مليارات دولار، كما أن 75% من الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة لأفريقيا تركزت في 4 دول من بينها مصر خلال الفترة (2010-2020).
- تتوزع مشروعات إنتاج الهيدروجين حتى نوفمبر 2021 إلى: ثلاثة مشروعات لإنتاج الهيدروجين الأخضر، مشروعين لإنتاج الأمونيا الزرقاء، ومشروع لإنتاج الهيدروجين الأزرق، ومشروع لإنتاج الأمونيا الخضراء.

القدرة المركبة لتوليد الطاقة الشمسية في إفريقيا 2020

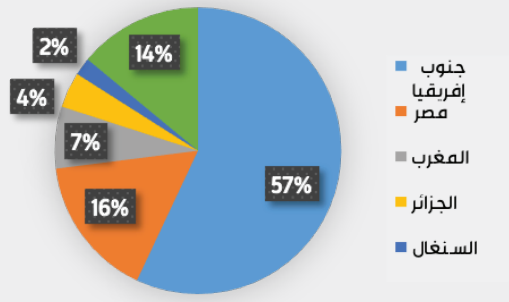

القدرة المركبة لتوليد طاقة الرياح في إفريقيا 2020

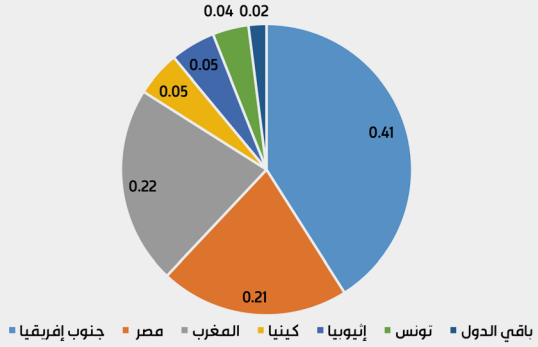

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء – 8 فبراير 2022، 18 يناير 2022

11 خبرات ومحددات فاعلية إدارة الحوار الوطني

د. حسن أبو طالب
عضو الهيئة الإستشارية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشكل الدعوة التي طرحها مؤخرًا الرئيس عبد الفتاح السيسي للحوار الوطني، فرصة لبناء تلاحم سياسي عام لمواجهة الأزمات المختلفة التي تواجهها الدولة المصرية ومؤسساتها. على أن عملية إدارة وتنظيم هذا الحوار تشكل العامل الأكثر حسمًا وتأثيرًا، كي يصل الحوار إلى أهدافه الوطنية المبتغاة. في ضوء ذلك، تطرح هذه الورقة -من جهة- الخبرات والدروس السابقة من الحوارات الوطنية التي عرفتها مصر، ومن جهة أخرى، محددات نجاح الحوار الوطني المرتقب، وذلك بغية الوصول إلى حوار وطني فعال.

أولاً- خبرات الحوارات السابقة

- عرفت مصر منذ 1952 وحتى نهاية عهد الرئيس مبارك 2011، العديد من الحوارات الوطنية التي شاركت فيها قوى سياسية مختلفة المشارب والاتجاهات. وكل منها تم في سياق وطني محلي ودولي مختلف، وبأطر وآليات مختلفة. وقد أثمرت بعض تلك الحوارات الوطنية عن توافقات وقرارات وتحولات مهمة وجدت قبولاً من المشاركين ومن الرأي العام، في حين لم يُثمر البعض الآخر عن شيء؛ إذ انتهت الحوارات دون تحقيق أهدافها، بل على العكس زادت الاحتقان بين السلطة والقوى السياسية المختلفة.
- ويُعد المؤتمر الاقتصادي الأول 13 فبراير 1982، الذي عُقد بعد عام واحد من تولي الرئيس الأسبق مبارك، أحد أهم نماذج الحوار الوطني التي أسهمت في بلورة نتائج محددة؛ إذ أثمر الحوار عن تدشين الخطة الخمسية الأولى في عهد مبارك، وبلورة سياسة شاملة لتنظيم ما عُرف بالانفتاح الاقتصادي، والحد من التهريب الحاصل -آنذاك- في المناطق الحرة، وتنظيم

التعامل بالنقد الأجنبي، وتحديد أطر للتكامل بين القطاعين العام والخاص لدفع التنمية الاقتصادية، والتحول نحو اقتصاد السوق، ومواجهة مشكلة الزيادة السكانية.

- ويُرجِع الباحثون نجاح هذا النموذج من الحوارات الوطنية إلى عدد من العوامل؛ أبرزها أن الدعوة جاءت من مؤسسة الرئاسة، ومشاركة العديد من السياسيين والباحثين والمفكرين من اتجاهات فكرية وسياسية مختلفة، وأصحاب الخبرة في المجال الاقتصادي، وعدد من وزراء الاقتصاد والمالية السابقين، ورؤساء الأحزاب، ورؤساء الاتحادات الصناعية والتجارية، وأعضاء مجلسي الشعب والشورى، وممثلين عن القطاع العام، وممثلين عن الشركات العامة والقطاع الخاص. فضلاً عن الإجراءات التحضيرية الجادة التي تمثلت في إعداد دراسات تمهيدية بعيدة عن الاستغراق النظري، تضمنت أفكارًا عملية قابلة للتطبيق في ظل الإمكانات المتاحة، ومرتبة من حيث الأولويات.

- وقد تكررت الحوارات الوطنية حول مشكلات اقتصادية محددة، من قبيل الحوار الوطني عن سياسة الدعم 1986، ولكنه افتقد التنظيم الجيد، ولم يسفر عن نتائج واضحة، وشهد انسحاب بعض الأحزاب. أما الحوار الوطني في عام 1994، فقد كان هدفه العام وضع أطر للإصلاح السياسي وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري. وشهد تنظيم المؤتمر محاولة لاستنساخ تجربة المؤتمر الاقتصادي الأول آنف الذكر، من حيث دعوة أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأحزاب والخبراء والنقابات المهنية، وعقد عدد كبير من اللقاءات الأولية لمناقشة أبعاد معينة بصورة أكثر تفصيلاً، من قبيل غلاء الأسعار، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف المنظومة الصحية، وهو ما عرف بالحوار قبل الحوار.

- وقد تضمنت الوثيقة النهائية العديد من اقتراحات السياسات العامة التي تصب في إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية جوهرية، كتدعيم التعددية الحزبية، والتخلي عن فكرة الحزب الواحد المسيطر، وضمان إجراء انتخابات نزيهة، والتأكيد على القيمة العليا لاستقلال القضاء الوطني، وحرية إبداء الرأي وحقوق الإنسان.

- ويُعد الحوار الوطني 31 يناير 2005 نموذجًا آخر لتفعيل مبدأ دعوة رئيس الجمهورية للقوى السياسية للوصول إلى رؤية مشتركة حول الإصلاح السياسي، وبعض القضايا المتعلقة بتحسين حياة المواطنين، وخاصة وضع سياسة جديدة للأجور، وتوسيع مظلة الحماية التأمينية، وزيادة المعاشات، وتوسيع شبكة التأمين الصحي.

- غير أن الظروف العامة التي أحاطت بالدعوة للحوار الوطني -آنذاك- لا سيما إشكالية التوريث التي كانت سائدة في المجال العام رغم كل النفي الرسمي لها، ونشر العديد من تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية السلبية، وانسحاب الكثير من الأحزاب من جلسات الحوار، وتشكيلها تحالفات دعت إلى إصلاح سياسي شامل وفي أقرب وقت؛ هو ما أثر سلبًا على مجمل عملية الحوار رغم انعقاد ست جلسات عامة، حيث انتهى الأمر إلى قبول اقتراح رئيس الجمهورية 26 فبراير 2005 بتعديل المادة 76 من الدستور المصري الخاصة بنظام انتخاب رئيس الجمهورية، وتشكيل لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات، وتنقية جداول وكشوف وقوائم الناخبين، واستخدام الحبر الفسفوري لمنع التزوير.

ثانيًا- محددات النجاح والفاعلية

إن تأمل النماذج السابقة من الحوارات الوطنية يوضح أن إنجاح الحوار الوطني يتطلب عددًا من الشروط الرئيسية على النحو التالي:

- تهيئة المجال العام للحوار الوطني عبر بناء الثقة بين مؤسسات الدولة والقوى السياسية المختلفة، وبما يدعم التفاعل الصحي في مسارات الحوار الوطني المختلفة، ويحول دون تحولها إلى حدث فاقد الدور والتأثير، وهو ما

يتطلب حدًا أدنى من الاستشارات المسبقة وعبر حوارات مختلفة الأشكال، ويكون هدفها التمهيد للحوار الوطني وبدؤه رسميًا بعد بلورة أرضية مشتركة، تحول دون الاستنتاجات الخاطئة لاحقًا حول الهدف من الحوار.

- تحديد أهداف وموضوعات واضحة للحوار الوطني العام المأمول، ويُفضل أن تحددها مؤسسة الرئاسة، مستعينة في ذلك بدراسات حول القضايا المطلوب الحوار بشأنها من قبل المؤسسات البحثية المرموقة والمؤسسات المختلفة، وبما يجعل الحوار الوطني وثيق الصلة بالهموم والطموحات الشعبية، وفق مخرجات علمية رصينة، وبما يحول دون الانزلاق إلى أمور فرعية وقضايا جزئية تُفشل الحوار وتكون عبئًا على كافة المشاركين.

- يُفضل أن تكون أولويات الحوار الوطني النظر في قواعد الحجز الاحتياطي، والتضخم وارتفاع الأسعار، والوفاء باحتياجات الأسرة المصرية، والأمن الغذائي ودعم الزراعة، وتنشيط الحياة الحزبية، والمجتمع المدني والوعي المجتمعي، والعدالة الاجتماعية، والديون الخارجية وضبط الموازنة العامة، وتفعيل البورصة المصرية لجذب الاستثمارات المحلية والعالمية، وتطوير الصناعة مع التركيز على القطاعات الرقمية والحديثة، ودور أكبر للقطاع الخاص في التنمية.

- وضع مدى زمني معين بما بين ثلاثة إلى أربعة أشهر كحد أقصى، تجنبًا للإفراط في الوقت، وبما يؤدي إلى نتائج عكسية.

- أن تُجرَى فعاليات الحوار الوطني المختلفة تحت إشراف لجنة وطنية عليا تمثل الأطياف المختلفة في المجتمع المصري، تقوم بالتنسيق بين مختلف الجهات المشاركة، وتحديد آليات الحوار، وبحيث تتجمع لديها الأفكار والتوصيات المختلفة والرؤى الخاصة بكيفية تنفيذها، ووضعها أمام القيادة السياسية تمهيدًا لاتخاذ القرارات المناسبة. ومن المهمّ أن يكون تشكيل هذه اللجنة بقرار رئاسي يحدد المشاركين فيها، ويضع مبادئ عامة تسترشد بها اللجنة في أداء عملها، ويُترك لها أن تترجم تلك المبادئ إلى مدونة سلوك ذاتية ولائحة داخلية بأسرع وقت، تنظم عملها وكيفية إدارتها للحوار وتحديد مسئوليات أعضائها، وأساليب التنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات والشخصيات المشاركة في الحوار. وأن يُعلن ذلك للرأي العام لاكتساب ثقته في مجمل عملية الحوار، ومحاصرة أوجه التشكيك في نتائجه التي يتم التوصل إليها.

- من المهم أن تتصف هذه اللجنة بتنوع التمثيل، ويُراعَى أن يكون أعضاؤها ممثلين لتيارات سياسية وحزبية وفكرية مختلفة وذوي خبرات متعددة، ومن أجيال عمرية مختلفة. ويفضل اختيار شخصيات وعناصر غير مستهلَكة في لجان سابقة.

- تحديد معايير واضحة للمشاركين في الحوار الوطني، سواء الشخصيات العامة المشهود لها بالخبرة، أو القيادات السياسية والحزبية، أو المؤسسات المدنية بما فيها النقابات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات القومية، وجمعيات رجال الأعمال واتحاد الصناعات، والرموز الإعلامية ذات الثقة لدى الرأي العام، وأن تتسم السير الذاتية للمشاركين بالخبرة والرشادة في التفكير وإيلاء المصالح الوطنية العامة الأولوية المطلقة والبُعد عن المكاسب الشخصية، مع توفير مساحة مناسبة للشخصيات والرموز المعارضة للمشاركة في فعاليات الحوار الوطني، سواء كانت معروفة للرأي العام، أو محدودة الشهرة السياسية، ولا سيما بعض من يُعرفون بالناشطين السياسيين.

- ألاّ يسمح بمشاركة الجهات والأفراد الذين ثبت ارتباطهم بالإرهاب أو أعمال عنف أو اللجوء إلى أطراف خارجية بغرض الضغط على صانع القرار المصري، أو التحرك لصالح الغير والإضرار بالمصالح الوطنية المصرية العليا.

- أن تتضمن مخرجات الحوار الوطني آليات لتطبيق توصياته ومقترحاته المختلفة، ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع، وبما يعزز الثقة في عملية الحوار ذاتها، وتعزيز مصداقية كافة المشاركين فيها.

ثالثًا- نحو تصور للحوار الفعال

في ضوء الدروس المشار إليها، يقترح تطبيق الحوار الوطني المنشود على النحو التالي:

- تشكيل لجنة عليا تشرف على عملية الحوار الوطني من كافة جوانبها، من 15 إلى 20 عضوًا، وبحد أقصى 25 عضوًا إذا اقتضت الضرورة لتمثيل مختلف التيارات والمؤسسات الواجب مشاركتها في الحوار. وأن يصدر بتشكيلها قرار من السيد رئيس الجمهورية، وتُحدد مهامها بدقة وأسلوب إدارتها للحوار الوطني، وأن يكون لها رئيس ومقرر، ويُراعى في تشكيلها الرجال والنساء، المسلمون والمسيحيون، وأن تكون لهم مكانة في المجتمع، وأن يُعرف عنهم تمثيل كافة الآراء. وأن يكون بها تمثيل شبابي مناسب يتميز بالثقافة والعقلانية في إبداء الرأي.

- تحديد عدد المشاركين في الحوار بما بين 120 إلى 150 مشاركًا، يغطون تيارات سياسية وحزبية ورؤى مختلفة، بما في ذلك من يمثلون رؤى الدولة وعلى إلمام جيد بسياساتها، وآخرون يمثلون خبرات ذات صلة مباشرة بالقضايا ذات الصلة بالحوار، وأن يمثلوا المؤسسات القومية والأحزاب منها الممثلة في البرلمان، وتلك التي ليس لديها تمثيل ولكن لديها وجود بشكل ما ومرغوب في إدماجها في مجمل العملية السياسية.

- ومن المهمّ أن يُراعى في تشكيل مجموعة المتحاورين أن يمثلوا: الأحزاب الممثلة في البرلمان وخارجه، والنقابات ذات الصلة بالمجال العام كالمحامين والصحفيين والمهندسين، وجمعيات رجال الأعمال، والمجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للإعلام، ومراكز بحوث مشهود لها بالكوادر البحثية الرشيدة، والمؤسسات القومية المعنية بحقوق الإنسان وتنمية المجتمع.

- تقوم الجهات المُشار إليها بترشيح من يمثلها، ويُطلب منها أن تعد أوراق عمل في القضايا التي تهمها لغرض طرحها في الحوار عبر ممثليها الذين سيتم اختيارهم في الحوار.

- تُعقد الجلسات العامة لكل المتحاورين في مكان يتسم بالحياد، كمركز المؤتمرات بالقاهرة. وبالنسبة للجان التي يتم تشكيلها لمناقشة قضايا بعينها، فيمكن أن تعقد بعض جلساتها في أكثر من محافظة وفي مرافق عامة مثل قاعات الاجتماعات في الجامعات الحكومية، وأن يكون ترتيب الجلوس حول طاولة الحوار متجانسًا وبما يؤكد المساواة بين المتحاورين.

- لتنظيم العلاقة بين جلسات الحوار العامة أو المتخصصة والرأي العام ووسائل الإعلام، يتم تحديد متحدث رسمي من قبل اللجنة العامة المشرفة على الحوار بالنسبة للجلسات العامة، وتقوم اللجان المتخصصة بتحديد متحدث خاص بها يتم الاتفاق عليه من قبل المتحاورين قبل بدء الجلسة، بحيث يقوم بعرض الأفكار الرئيسية التي طُرحت في الجلسة أمام ممثلي الإعلام المصري والعالمي، وتحديد النقاط والتوصيات التي تم التوافق بشأنها بدون أي تحفظات من قبل أي من المتحاورين، وتحديد الموضوعات التي ستكون محورًا للنقاش في جلسات تالية.

- بعد انتهاء جلسات الحوار التخصصية، في المدى الزمني المحدد، والتوصل إلى توصيات واقتراحات محددة بدقة، يتم تنظيم جلسة عامة في حضور السيد رئيس الجمهورية والمسئولين في الدولة، لعرض تلك التوصيات بغرض اتخاذ الإجراءات التنفيذية المناسبة وفقًا لعنصري الزمن والإمكانات.

12 مؤشرات أساسية حول قضايا اقتصادية واجتماعية

هبة زين

باحث أول بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

«البطالة، الفقر، التعليم، الصحة، الإسكان، الاستثمار، النمو السكاني، الزراعة، الطاقة».. ملفات عدة مطروحة وتفرض نفسها على طاولة الحوار السياسي الوطني المقرر عقده في يوليو 2022، والذي يأتي أيضًا بالتزامن مع مرور 8 سنوات على وصول الرئيس السيسي إلى سدة الحكم. ومن خلال هذا الملف نود إلقاء الضوء على أبرز تطورات هذه القضايا من خلال بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك الدولي.

صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (2011/2010 -2020/2019) بالمليار دولار

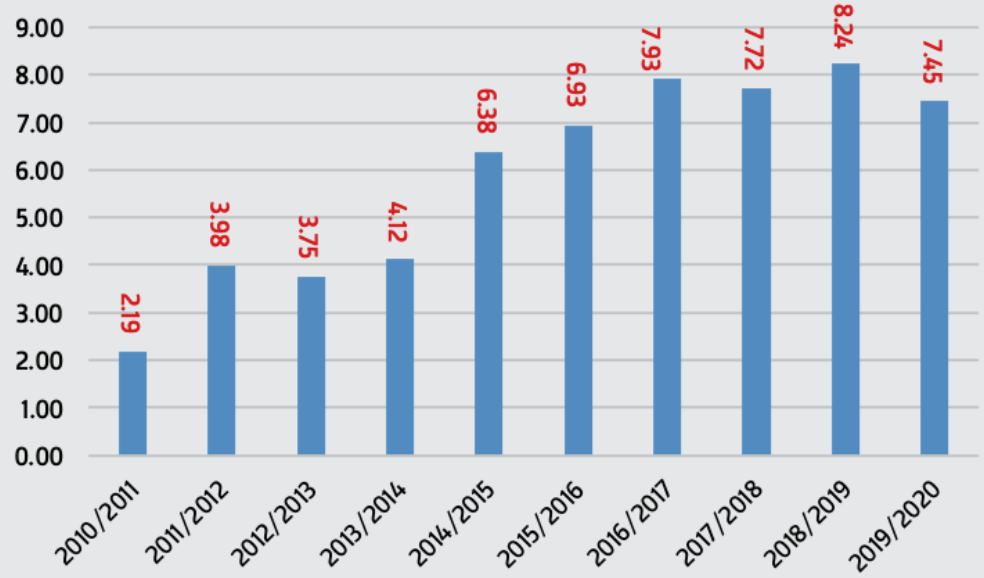

نصيب القطاعات من إجمالي الاستثمارات (%)

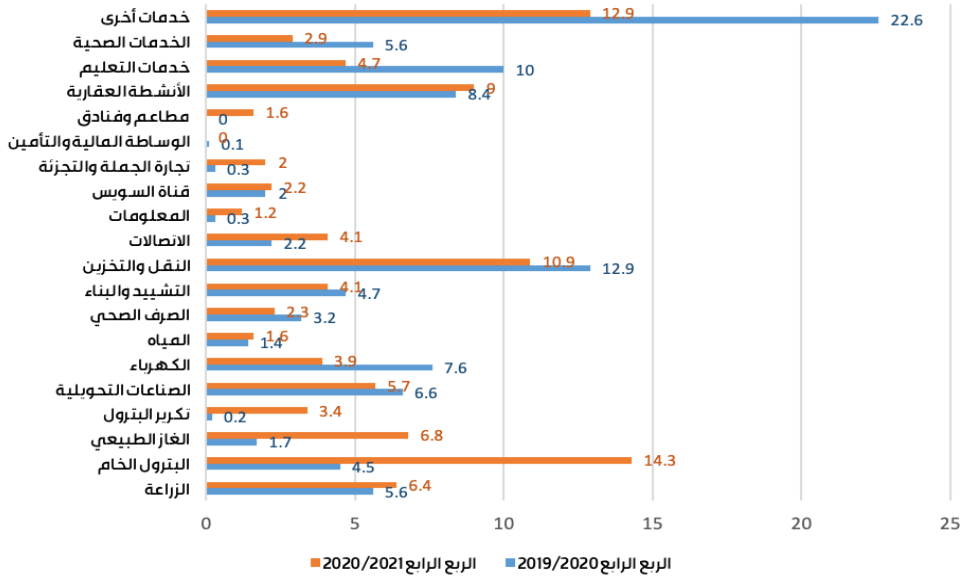

معدلات النمو الاقتصادي والسكاني بمصر خلال الفترة 1961-2020 وفقًا لبيانات البنك الدولي

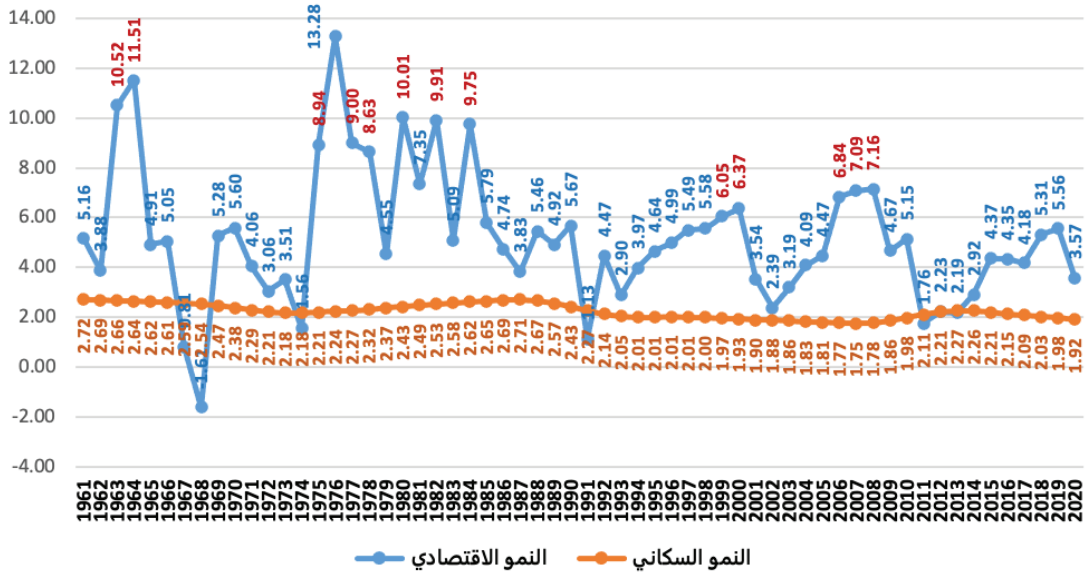

*معدلات النمو الاقتصادي باللون الأحمر أكبر من ثلاثة أضعاف النمو السكاني في العام نفسه.

معدل النمو السكاني بعدد من الدول خلال الفترة 1961 – 2020 وفقًا لبيانات البنك الدولي

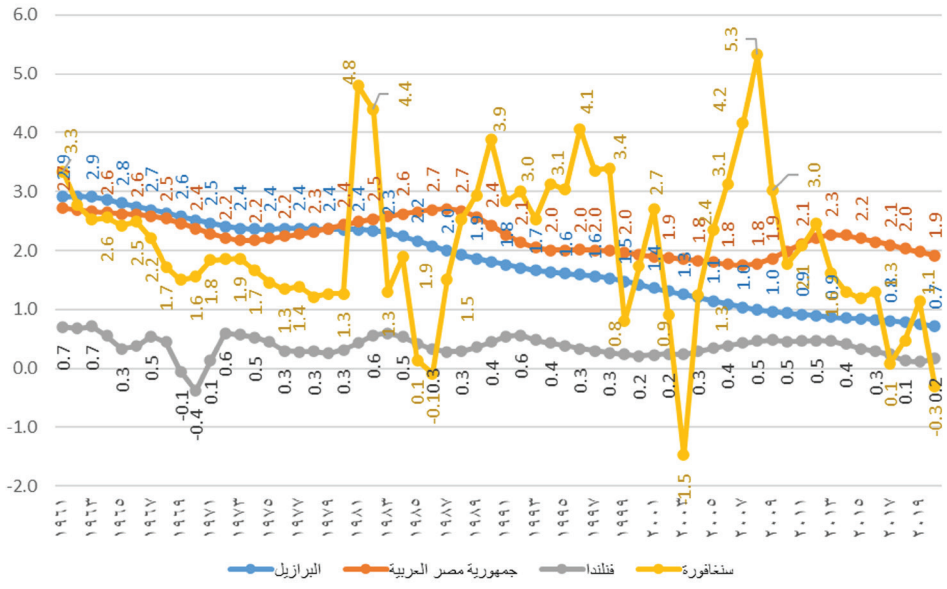

تطور نسبة الفقر في مصر (%)

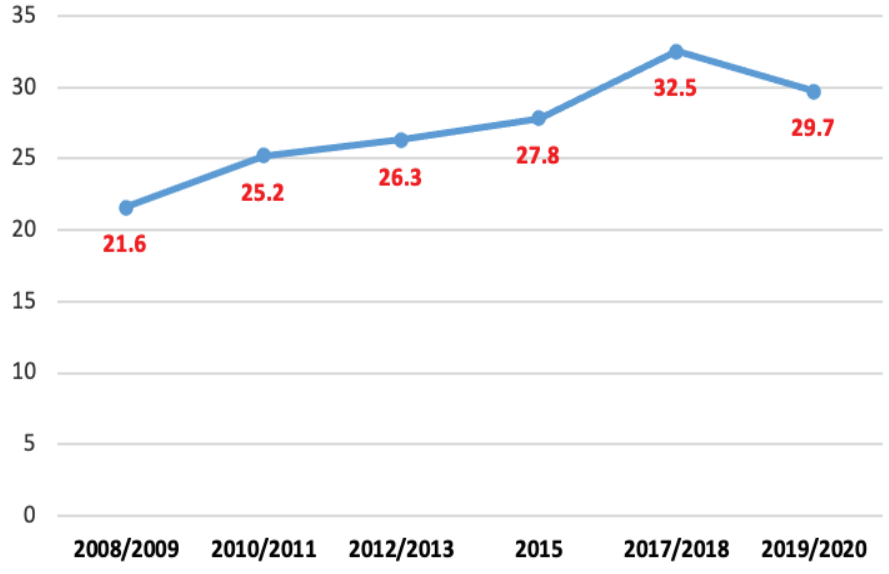

نسب الفقر بالأقاليم المصرية المختلفة وفقًا لبحثي الدخل والإنفاق لعامي 2018/2017 و2020/2019

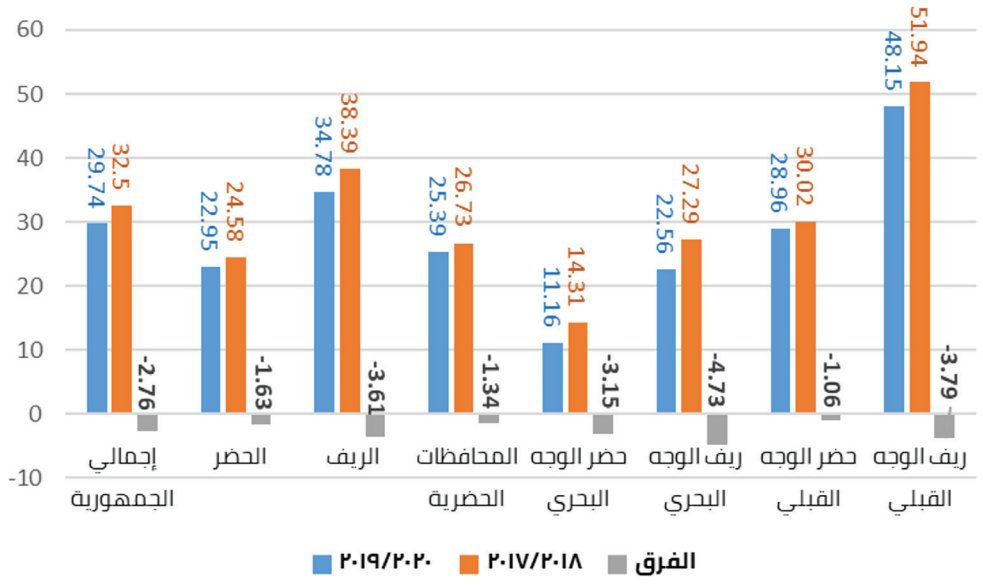

قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بدول العالم 2021

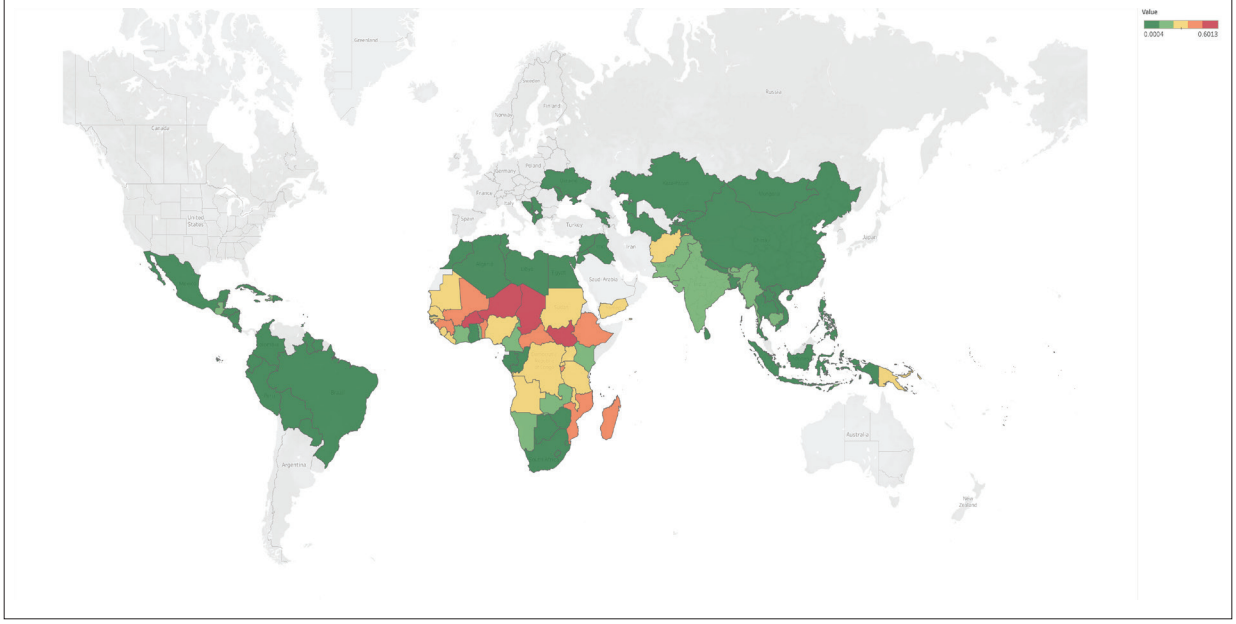

المؤشرات الفرعية لمصر بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2021

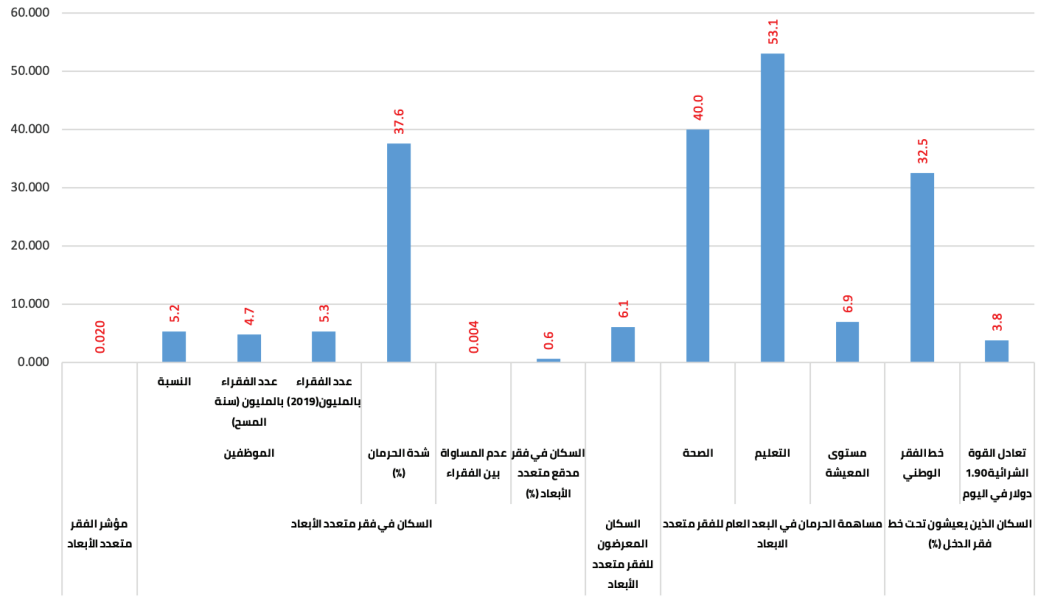

تطور معدل البطالة طبقًا للنوع (2013-2021) %

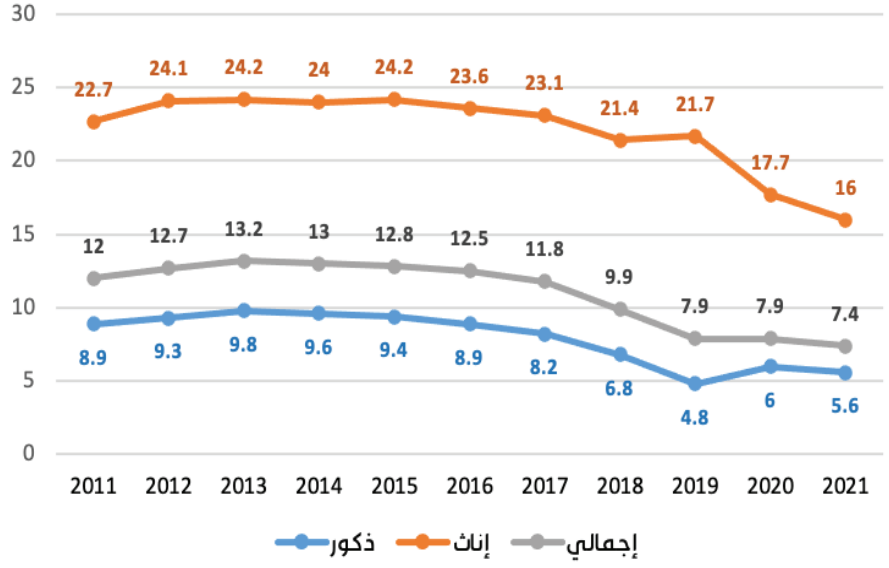

تطور أعداد قوة العمل والمشتغلين خلال الفترة (2011-2021) الأعداد بالمليون

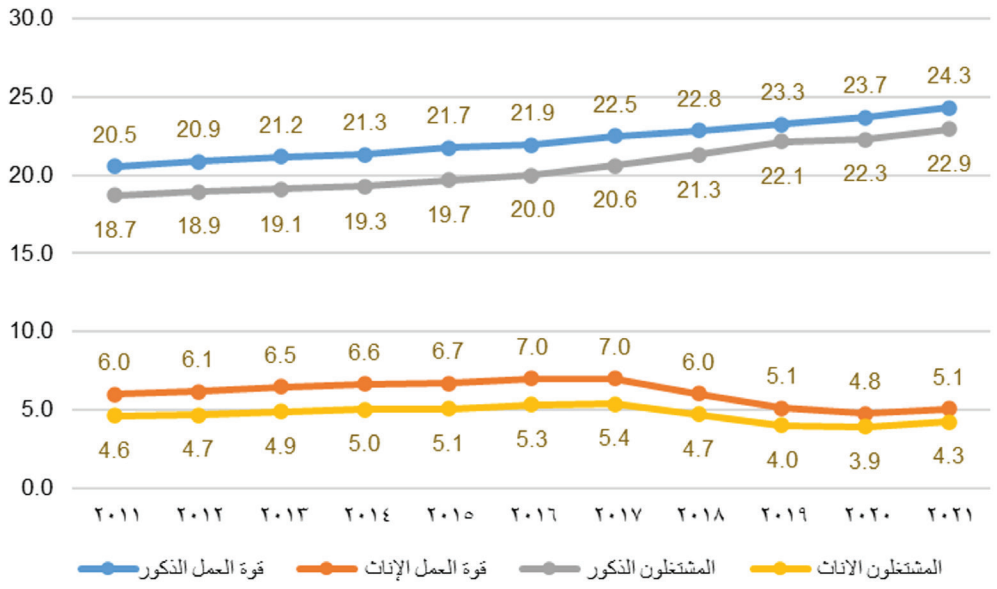

الوحدات السكنية المحققة في الحضر طبقًا للقطاع (2020/2019 – 2009/2008)

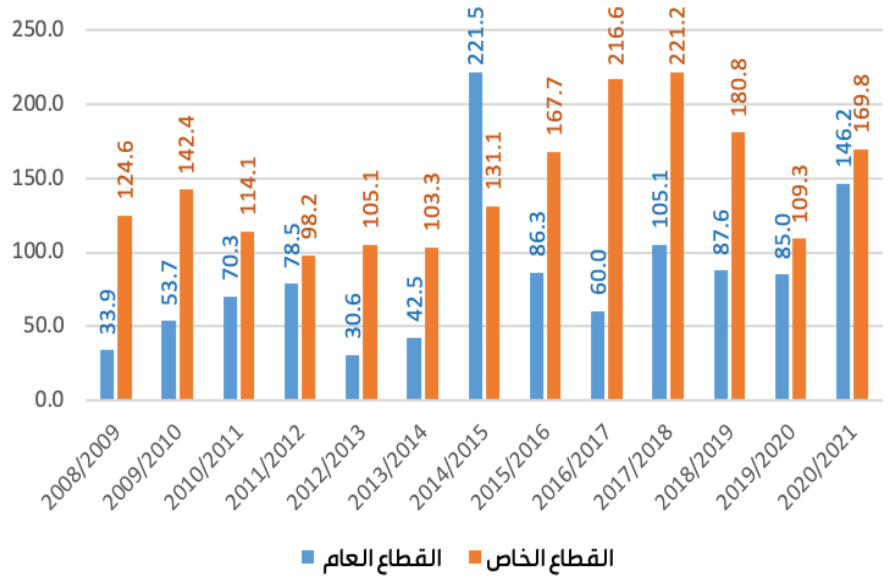

أعداد السفن والحمولة الصافية العابرة لقناة السويس وإيراداتها (2020/2019 – 2010/20019)

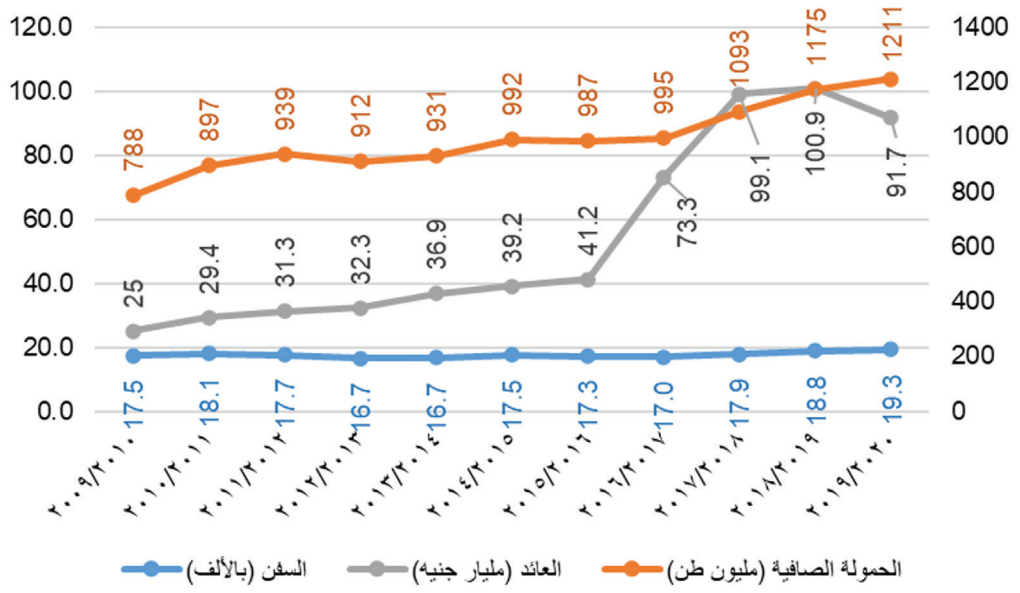

كثافة الفصول ونصيب المدرس من التلاميذ طبقًا للمرحلة التعليمية عام 2021/2020

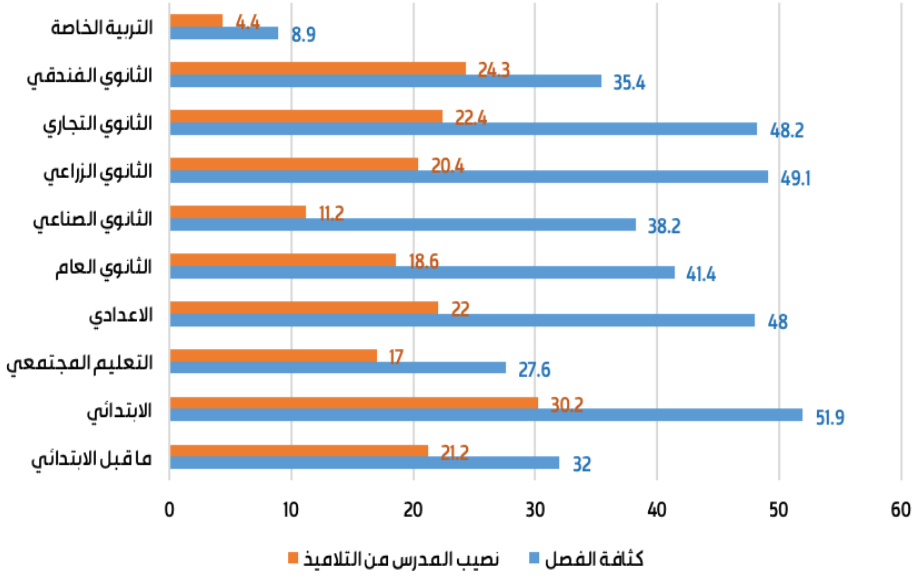

نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى الإنفاق العام للدولة (2021/2020 – 2014/2013)

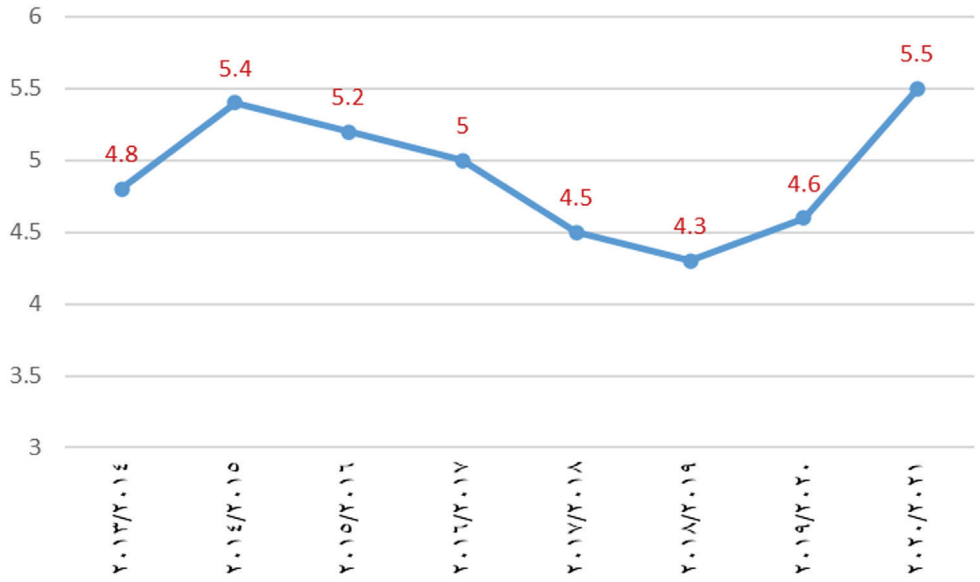

تكاليف علاج المواطنين على نفقة الدولة داخل الجمهورية (2006-2020) بالمليار دولار

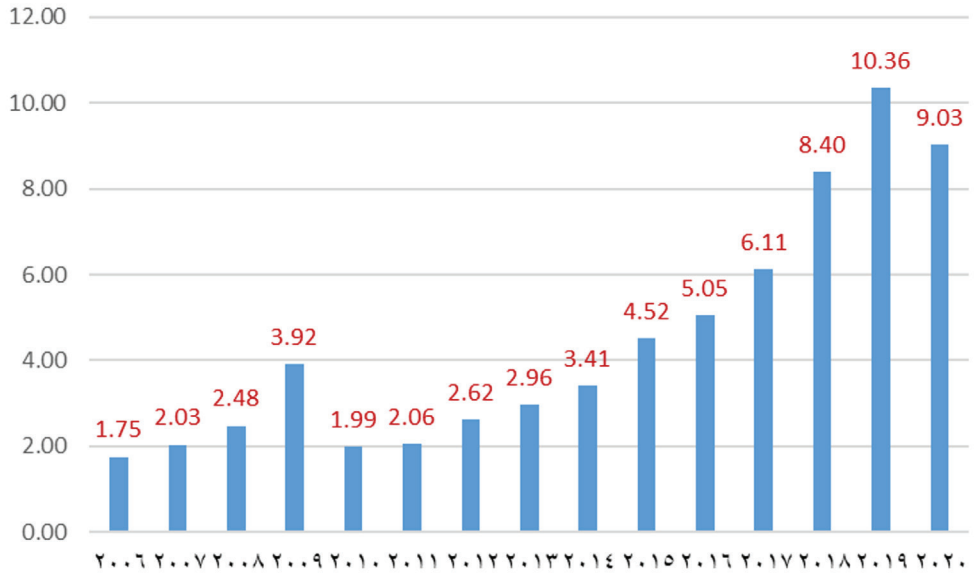

تطور مساحات الأراضي المستصلحة (2020/2019 – 2014/2013) بالألف فدان

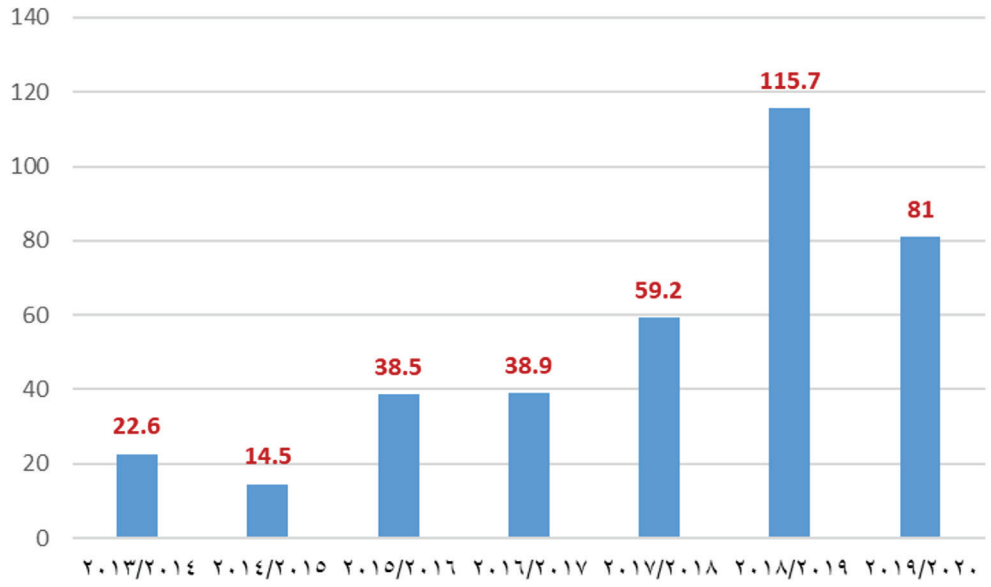

اكتشافات البترول الخام والغاز الطبيعي (2019/2018 – 2009/2008)

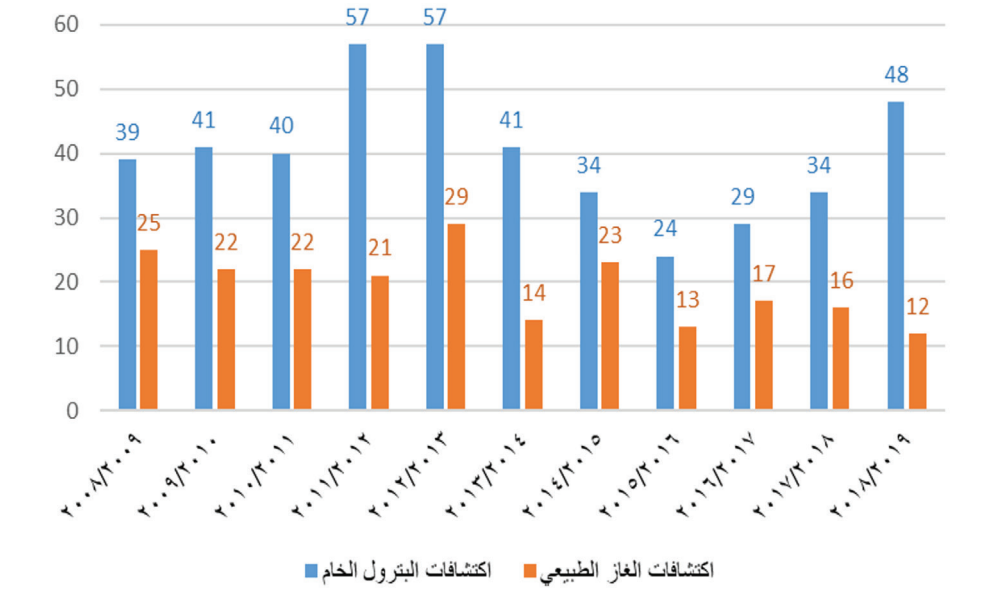

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

رقم الإيداع

ISBN

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر
/ecsstudies